المستخلص من كتاب البحوث

# دراسات

## في الاقتصاد والتجارة

المجلد : ٧ العدد : ٢ ١٩٧١

كلية الاقتصاد والتجارة

الجامعة الليبية

مجلة علمية

تصدرها إدارة الأبحاث الاقتصادية والتجارية

بكلية الاقتصاد والتجارة - الجامعة الليبية - بنغازي

# دراسات
# في الاقتصـــاد والتجـــارة

مجلـة نصـف سنوية تصدرها ادارة الابحاث الاقتصـاديه والتجارية بكليـة الاقتصاد والتجارة الجامعة الليبية بنغازى ، ولا تعبر الآراء التى تنشر فى هذه المجلـة الا عن راي اصحابها ولا تمثل وجهة نظر هيئـة التحرير او الجامعـة الليبيـة .



## هيئـة التحريـر

رئيس التحـرير

**دكتور عبد الحفيظ الزليطنى**

عميـد الـكلية

المحـررون

**دكتور عبد المنعم البيه**

أسـتاذ الاقتصـاد

**دكتور شحاتة جودة شحاتة**

أسـتاذ الرياضـة

**دكتور عزت الشيخ**

أسـتاذ المحاسـبة

**دكتور محمد عبد المنعم عبد الحميد**

أستاذ مساعد ادارة الاعمال


---


جميع المراسلات بما فى ذلك الكتب والدوريات ومواد التحرير ترسل الى رئيس التحرير . **دراسـات فى الاقتصـاد والتجارة ،** كلية الاقتصـاد والتجارة ، الجـامعة الليبية ـ بنغـازي

**الاشـتراكات :**

عن كل سنة دينار ليبى واحد أو ٢٫٨٠ دولارا .

ثمن النسخة الواحـدة ٥٥٠ درهما .

ترسل طلبات الاشـتراك الى رئيس التحرير **(دراسات فى الاقتصاد والتجارة) ،** كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية ـ بنغـازى


---


حقوق الطبع محفوظة لادارة الابحاث الاقتصادية والتجارية .

مكتبة مركز البحوث

# دراسات

## في الاقتصاد والتجارة

المجلد : ٧ العدد : ٢ ١٩٧١

مجلة علمية

تصدرها إدارة الأبحاث الاقتصادية والتجارية
بكلية الاقتصاد والتجارة - الجامعة الليبية - بنغازي

# المحتويـــــات

١ ـ مقـــــالات :

صفحة

السياسة النقدية مع تطبيقها فى الجمهورية العربية الليبية . . ١
دكتور عبد المنعم البيـــه

٢ ـ تعليقـــات ومراســـلات :

اضـــافة جديدة لمـكتبة الرياضيات بالكلية . . . . ٩٩
دكتور شحاته جودة

٣ ـ ملخصـــــات :

العلاقـــة بين ابن خلدون وآدم ســـميث . . . . ١٠٣
أبو القـــاسم الطبولى

# السياسة النقـــدية

# مع تطبيقها

# في الجمهورية العربية الليبية

## ١ ـ مقـــدمـــــة :

السياسة النقدية هى «الطريقة التى يمكن بها ، تغيير كمية النقود فى المجتمع ، وتغيير نفقة الاقتراض ، أى سهولة أو صعوبة الحصـــول على النقود • فهى اذاً ( السياسة النقدية ) احدى الوسائل ، التى تغير مستوى الانفاق [١] » • وهنـــاك تعريف آخر ، ربما يكون أشمل وأكمل ، ذكره البروفســـور ماكـــونيل فقـــال « السياسة النقدية هى التى تساعد اقتصاد الامة ، على الوصول الى الناتج الكلى ، مع العمالة الكاملة وبغير تضخم [٢] » ثم تعريف ثالث للبروفسور تريزكوت « أنهـــا السياسة التى تهدف ، الى منع الناتج الاهلى الاجمالى من الانخفاض ، كى لا تسبب بطالة بين العمال وقلة فى الانتاج ، كما لا يصح أن يزيد الناتج الاهلى الاجمالى ، زيادة كبرى دفعة واحدة ، حتى لا يسبب ارتفاعا فى مستوى الاثمان [٣] » •

والسياسة النقدية احدى وسائل السياسة الاقتصادية اذ لهذه الاخيرة أدوات

---

(١) أنظر «Money and Banking» by Prof. W. H. Steiner and Prof. Eli Shapiro, 3rd.. ed., New York, 1953, p. 635.

(٢) أنظر «Economics» by Prof. C. R. Mc Connell, New York, 1966, p. 321.

(٣) أنظر «Money, Banking and Economic Welfare», by Prof. Paul B. Trescott, 2nd., ed., New York, 1965, p. 513.

أو سياسات أو وسائل . تستخدمها للوصول الى أغراضـــها ، فهى تستخدم مثـــلا الوسائل المالية مثل الانفاق بالعجز أو الانفاق بالفائض ، أو الوسائل النقدية مثل تغيير سعر المصرف أو تغيير نسبة الاحتياطى النقدى ، الذى تودعـــه المصـــارف التجارية بالمصرف المركزى ، أو هى تستخدم وســـائل أخرى مثل تغيير البنـــاء الاقتصادى للامة ، كما لو أقامت الحكومة بنفسها هيكل الصناعة ، أو ســـياسة فرض الرقابة على الائتمان أو الاستيراد ، أو سياسة رفع أو خفض قيمة العملة .

فالاقتصاديون يقصدون أشياء كثيرة فى الواقع ، حينما يتحدثون أو يشرحون السياسة النقدية ، يقصدون التغييرات التى تطرأ على كمية النقود وعلى قيمتها ، فتؤثر على مستوى الانتاج ، وهذا يؤثر بدوره على البطالة أو العمالة ، وهـــذه تقلل أو تزيد من القوة الشرائية ، فيرتفع أو ينخفض الطلب ، وتزيد أو تقل الائمان ، ويتحسن أو يضار ميزان المدفوعات .

وكانت المصارف المركزية فى الماضى ، هى المسئولة عن تلك التغييرات ، أى عن السياسة النقدية ، فلما انتهت الحرب الثانية ، قبلت حكومات كثيرة ، مسئولية العمالة الكاملة ، ولذا اهتمت اهتماما كبيرا ومباشرا ، بالسياسة النقدية ، تضـــع خطوطها وتنفذها ، بالاشتراك مع المصرف المركزى ، حتى أصبحت السياسة النقدية ، وسيلة هامة من وسائل السياسة الاقتصادية عند الحكومات (٥) .

وكان اهتمام السياسة النقدية فى الماضى ، يكاد ينحصر فى تغيير عرض النقود ،

---

(٤) انظر كتابنا « النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لهما فى ليبيا » من منشورات الجامعة الليبية ، عام ١٩٧٠ ص ٤٥٥ — ٤٨٠ ، ويحسن أن نذكر القارىء ، بأننا ذكرنا للسياسة الاقتصادية ، أغراضا قصيرة الاجل ، هى (أ) العمالـــة الـــكاملة (ب) استقرار الائتمان (ج) تحسين ميزان المدفوعات ، ثم أغراضا طويلة الاجل ، هى (د) التوسع فى الانتاج (هـ) تحسين توزيع عوامل الانتاج (و) اشباع الرغبات الجماعية (ز) اعادة توزيع الدخل والثروة (ح) حماية بعض الصناعات (ط) تشجيع أنماط مفيدة من الاستهلاك (ى) ضمان وجود بعض السلع الهامة (ك) السياسة السكانية (ل) تقليل ساعات العمل .

(٥) أنظر ص ١٧١ An Objective Analysis of the Objectives of American Monetary Policy, 1952-61 by Prof. W. G. Dewald and Prof. H. G. Johnson, 1963, ed., by Prof. D. Carson.

أما الآن ، فانها تهتم بميزان المدفوعات ، وبالناتج الاهلى وبالعمالة الكاملة ، ثم تأخذ فى الاعتبار مسألة كبرى ، وهى ثبات الاثمان ، لان ارتفاعها أو انخفاضها ، يسبب خللا فى توزيع الدخل •

**٢ ـ الاثمان والتوسع أو التقييد :**

ويؤخذ على ثبات الاثمان ، صعوبة الوصول الى العمالة الكاملة ، لان المنظمين كلما عرفوا أن الاثمان ستظل ثابتة ولن ترتفع ، كلما قلت عندهم الحوافز والبواعث ، للاستثمار وتوظيف عمال أكثر ، ولذا يعتقد فريق من الاقتصاديين ، أن أعدل طريقة يشارك فيها أبناء الشعب ، رخاء الامة ويسرها ، ثبات الدخول ، مع زيادة الانتاج وزيادة الكفاية الانتاجية ، للعمل على انخفاض الاسعار • ويرد فريق آخر ، بأن مثل هذه السياسة ، التى تميل فيها الاسعار نحو الانخفاض ، تقلل الانتاج وتزيد البطالة •

ولذا أصبح هناك سياستان ، تختار السلطات النقدية احداهما :

أولا : سياسة التوسع : An Expantionist Policy

حيث ترتفع الاثمان ( وتنخفض قيمة النقود ) ، لتبعث الحياة فى الانتاج وتنعشه ، وعلى الاخص اذا كانت القوة الشرائية غير كافية ، للمحافظة على مستوى الطلب ، الذى يصل بالامة الى العمالة الكاملة • فى هذه الحالة ، تصبح سياسة التوسع مرغوبا فيها ، أى سياسة زيادة الائتمان لتشجيع الطلب ورفع الاثمان • والحقيقة أن بعض السلطات النقدية ، اتبعت سياسة التوسع ، ولكن صاحبها موجات تضخمية ، دون الوصول الى العمالة الكاملة •

ثانيا : سياسة التقييد : A Restrictionist Policy

وتتبع هذه السياسة ، حينما يتفاحل أمر التضخم ، ويخشى منه على اقتصاديات البلاد ، ولذا تتجه السياسة النقدية عندئذ ، الى مقاومة التضخم وارتفاع الاسعار •

حدث هذا مثلا فى بريطانيا عام ١٩٤٥ ، حينما زاد الطلب على العمل عـــن العرض ، فوصلت بريطانيا الى حـــالة « فـــوق العمـــالة الـــكاملة over - full employment » ، ولذا اتبعت من وقت لآخر ، سياسة التقييـــد أو القيـــود ، بانكماش الائتمان لتقليل الطلب ، وكان أن عانت أحيانا من الابتعاد عن العمالة الـــكاملة ، وتحـــدث الكُتّـــاب عندئـــذ ، عـــن « سياســـة ضـــغط الائتمـــان Credit Squeeze » ، التى كانت تلجأ اليها السلطات النقدية البريطانية ، كلما ظهر عجز جديد فى ميزان المدفوعات ، وما ظهر العجز ، الا لزيـــادة الطلب علـــى الواردات ، مما هدد باستنزاف الاحتياطـــى البريطانى من الـــذهب والعمـــلات القـــابلة للتحويل .

**٣ ــ السـياسة النقـدية تبعت من جـديد :**

أتى على السياسة النقـــدية حين من الدهر ، ارتفع فيـــه صـــولجانها وزادت أهميتها ، ثم ضعفت أحوالها وتضاءل شأنها كسلاح للسياسة الاقتصادية ، الى أن رد لها اعتبارها ، وعادت لها أهميتها . ولا بد للبـــاحث اذا أراد أن ينير الطـــريق للقارىء ، أن يلم ــ ولو فى شىء كثير من الايجاز ــ بهـــذه الاحـــداث الهـــامة

**( أ ) الحـــرب الاولـــى :**

فقد كان الاستقرار الاقتصادى يتحقق ــ قبل الحرب الاولى ــ عن طريق السياسة النقدية ، حتى اذا ترك العالم قاعدة الذهب ، وكنتيجة للكساد الـــكبير ( ١٩٣٠ ــ ١٩٣٣ ) اتجهت حكومات دول كثيرة ، نحو السياسة النقدية ، باستخدام النقود الرخيصة الوفيرة ، كعامل مساعد للنهوض ، وكذلك استخدام أسعار الخصم وعمليات السوق المفتوحة ، وتقليل الاحتياطى النقدى . ولكن أسلحة السياســـة النقدية فى ذلك الحين ، كانت قليلة الاهمية ، بالنسبة الى السياسة المالية ، التى احتلت المركز الاول .

**(ب) الحـــرب الثـــانية :**

عاد ثانية اغراء النقود الرخيصة ، مع الائتمان المصرفى لتمويل الحرب ، وكلما أصبح التضخم شديد البأس قوى المراس ، كلما حاولت السلطات النقدية كبح جماحه ، ولكن بوسائل غير نقدية ، مثل الادوات الآتية :

١ ــ مراقبة الاسعار وتحديد الايجارات .
٢ ــ تقليل الاستهلاك باتباع نظام البطاقات ، كى تنخفض الاثمان للمستهلك .
٣ ــ مراقبة النقد ومراقبة الاستيراد .
٤ ــ تخصيص الموارد لمصانع الحكومة أو مصانع القطاع العام ، مثل تخصيص المادة الخام والعمال .
٥ ــ رفع معدلات الضرائب على الدخول ، وزيادة معدل ضريبة المشتريات للمستهلك .
٦ ــ مراقبة الاستثمار .

**(ج) بعد الحرب الثانية :**

كانت النقود الرخيصة ــ بعد الحرب الثانية ــ هى طابع المجتمع ، وظل الاتجاه لمحاربة التضخم أو محاولة التحكم فيه ، بالوسائل غير النقدية ، الآنفة الذكر . فاذا تساءلنا عن السبب ، وجدناه فى الرغبة الملحة لدى الامم ، للتشييد والتعمير ، والوصول الى عمالة كاملة طويلة الاجل ، مع تحقيق الضمان الاجتماعى. ولكن الاتجاهات التضخمية ظلت قائمة وسائدة ، حتى آخر عام ١٩٤٦ ، حينما أصبح من الضرورى ، استخدام وسائل أخرى لايقاف التضخم ، وظلت النقود الرخيصة [٦] سائدة فى المجتمع [٧] ، مع بدء استعمال سياسة سعر الخصم ، وحتى هذه

---

(٦) النقود الرخيصة easy Money تستخدم فى وقت البطالة والانكماش، لتصحيح الاوضاع بزيادة عرض النقود ، بطرق كثيرة منها :
(أ) تخفيض نسبة الاحتياطى النقدى ، الذى تودعه المصارف التجارية فى المصرف المركزى .
(ب) شراء المصرف المركزى للسندات .
(ج) تقليل سعر الخصم .
عندئذ يقال أن الدولة تتبع سياسة النقود السهلة أو الرخيصة ، والغرض منها سهولة الحصول على الائتمان .
أما اذا كانت القوة الشرائية كبيرة ، تعمل السلطات على تقييد الانفاق ، بتقليل عرض النقود ، بطرق كثيرة منها :
(أ) زيادة نسبة الاحتياطى النقدى (ب) بيع المصرف المركزى للسندات .
(ج) رفع سعر الخصم . وهذه سياسة النقود الغالية أو المقيدة (Tight Money) والغرض منها صعوبة الحصول على الائتمان .

(٧) أنظر Monetary Policy For Stable Growth by Prof. E. Victor Morgan, London 1966, p. 15.

لم تستخدمها الا سبع دول فقط [٨] .

وفى الخمسينيات ، بدأت بعض الدول تعود الى السياسة النقدية من جديد ، مثل الولايات المتحدة [٩] وبريطانيا ، وذلك برفع سعر الخصم ، واستخدام نسبة الاحتياطى النقدى ، بينما ظلت دول أخرى تنظر الى السياسة النقدية ، نظرة يتخللها الشك وتنساب فيها الريبة ، وسبب ذلك الصورة القاتمة التى علقت بالاذهان ، كنتيجة لما حدث خلال الكساد الكبير ، وبعد أن انفجر الدين العام لدى معظم الحكومات ــ أثناء الحرب الثانية ــ بسبب الائتمان المصرفى والنقود الرخيصة .

ومهما يكن من أمر ، فقد بدأت بعض دول العالم المتقدم ، منذ عام ١٩٤٦ ، فى غرس بذور شجرة نقدية جديدة ، شجرة السياسة النقدية المرنة ، بدلا من سياسة النقود الرخيصة ، لعجز الحكومات عن الحد من التضخم بطرق غير نقدية ، ولاستمرار الارتفاع فى الاسعار وفى النفقات فى العالم . وكأن الدول حينما بدأت تأخذ بالسياسة النقدية الجديدة ، اعترفت فى الحقيقة ، بأن الحرب سببت التضخم النقدى ، وهذا سبب الافراط فى كمية النقود ، كما اعترفت الدول أيضا ، بأن الوسائل الاخرى غير النقدية ــ مثل التدابير المالية والمادية والاستثمارية ومراقبة الائتمان والاجور ، الخ ــ ولو أن لها وظائف تؤديها لمحاربة التضخم ، الا أن ما وصلت اليه فى التطبيق ، كان مدى محدودا فى الداخل والخارج . ولذا كان من الضرورى ، أن تتجه سلطات العالم ، الى محاربة التضخم من جديد ، ولكن بالوسائل الفنية النقدية ، سواء كانت ذات أثر مباشر أو غير مباشر ، والواقع أن الدول كانت راغبة فى استخدام الادوات النقدية ، لمحاربة التضخم منذ الثلاثينيات ، كما يؤكد ذلك الاسلوب الذى سار عليه العالم لمحاربة التضخم . وهنا يجدر بنا

---

(٨) وهى بلجيكا وايطاليا وألمانيا الغربية وفرنسا وفنلندة واليونان وأكوادور
أنظر كتاب «Central Banking» by M. H. De Kock, 3rd., ed., London, 1961, pp. 281-2.

(٩) أنظر ص ٢٤٥ من كتاب «Money» by Sir Roy Harrod, London, 1969
وانظر ص ١٩٦ من الفصل الحادى عشر ، عن
«Federal Reserve Discount Policy and Its Crities» by Prof. M. E. Polakoff, from the Book «Banking and Monetary Studies» ed., by Prof. D. E. Carson, 1963

أن تتساءل ، عن أسباب التضخم خلال الحرب الثانية وبعدها ؟ والجواب ينحصر فى الامور الآتيـة :

١ ــ النفقات الكبيرة الباهظة ، التى مولت بها تلك الحرب .
٢ ــ الخسائر الفادحة التى منيت بها الامم ، وتطلبت نفقات ضخمة للانشـاء والتعمير بعد الحرب .
٣ ــ ما فرضته الحرب الكورية من أعباء على دول كثيرة .
٤ ــ النفقات الرأسمالية الهائلة ، التى أنفقت على الخدمات الاجتماعية ، وهـذه لم تكن منتجة بطريقة مباشرة ، وكان بعضها غير منتج .

هذه النفقات وغيرها ، تسببت فى زيادة الدخول النقدية ، وبالتالـى زادت القوة الشرائية ، وزادت القدرة على الادخار ، والقدرة على دفع الضرائب . ومع أن الضرائب والمدخرات ، عملت على تقليل القوة الشرائية ، لدى أفراد القطـاع الخاص ، الا أن السلطات العامة فى معظم البلاد ، ظلت تنفق انفاقا كبيرا ، عـن طريق الإئتمان المصرفى ، مما تسبب عنه زيادة عرض النقود ، بنسبة أكبر بكثير ، من زيادة الانتاج [١٠] .

ولكن لماذا توغلت السلطات النقدية فى العالم ، واستمرأت مرعى الائتمان المصرفى ؟ حدث ذلك بسبب زيادة الأوراق الحكومية ، لـدى المصـارف المركزية والتجارية ، وكان الائتمان لا يكاد يزداد ، حتى يزداد من جديد ، بسبب زيادة حجم الانتاج والتجارة ، وبسبب ارتفاع الاسعار وزيادة معدلات الاجور ، مما دعا الى زيادة أوتوماتيكية لرأس المال .

واذاً فان الزيادة المفرطة فى عرض النقود ، كانت هى السبب الهام للتضخم ، ثم لاستمراره مدةطويلة ، وهذه حقيقة ظهرت ووضحت للسلطات النقدية فى مختلف

---

(١٠) زاد عرض النقود ، فيما بين ١٩٣٩ ، ١٩٥١ ، فى بريطانيا وهولندا ٣ أضعاف ، أمريكا وكندا ، أكثر من ذلك ، الهند وجنوب أفريقيا ، ٤ أضـعاف ، استراليا ٧ أضعاف ، فرنسا ١٧ ضعفا ، ايطاليا ٥٠ ضعفا ، سويسرا مرتين ونصف فقط . أنظر De Kock السالف الذكر ، ص ٢٩٤

دول العالم ، وازاءها بدأت تلك السلطات ، فى زيادة الانتاج ، وفى تقليل الفاقد ، لا بل انها أقرت بأهمية محاربة التضخم ، بالوسائل النقدية ، ولا يفل الحديد الا الحديد ، فجعلت النقود نادرة وغالية ، وذلك عن طريق تقلص الائتمان المصرفى وتضييق رقعته ، وكذلك رفع معدلات الخصم والفائدة .

وهنا يجب أن نتلقن درسا جديدا ، لان السياسة المضادة للتضخم ، لا يمكن أن تؤتى ثمارها ، وفى الفترة المرجوة منها فى أية أمة ، الا بمعرفة المدى والمـــدة ، اللتين تطبق فيهما سياسة انكماش الائتمان المصرفى ، لان المسألة تتوقف على شدة التضخم أو درجة حدته فى الامة ، وعلى قدرة سلطاتها النقدية وأجهزتها المصرفية وسوقها النقدية ، على الاستجابة للنداء ، وتطبيق السياسة المضادة . وقد طبقت هذا فعلا بعض الدول بعد الحرب الثانية ، وطبقته ــ كما ذكرنا ــ دول أخرى منذ بداية الخمسينيات ، وكانت المسألة الجوهرية التى كمنت وراء مكافحة التضخم ، هى موازنة ميزان المدفوعات ، أو تقليل العجز به على الاقل ، حتى اذا وصلت الامة الى ما أرادت ، أو الى بعض ما أرادت ، لجأت ثانية الى المرونة فى سياستها النقدية ، فاتبعت السياسة النقدية المرنة ، أى ضيقت الخناق على الائتمان أو توسعت فيه ، كيفما اقتضاه الموقف الاقتصادى ، واستعملت فى ذلك أول ما استعملت ، سياسة سعر الخصم .

ونجحت السياسة النقدية المرنة ، بيد أن ذلك النجاح ، لا يعزى الى سياسة سعر الخصم وحدها ، ولا يصح أن يحضنا على المغالاة فى استعمال تلك السياسة ، التى نجحت تماما وأتت بالاثر المطلوب ، أثناء قاعدة الذهب . أما الآن وازاء صرامة الاحوال الاقتصادية وتعقيدها ، وبعد الخبرة التى جنتها أمم كثيرة ، فان اســـتعمال معدلات الخصم فى السنين الحالية ، يمكن أن يؤدى عملا نافعا بتصحيح الاتجاهات الخاطئة ، دون أن تكون فعاليته أكيدة تماما [١١] ، كما كانت فى سنى الذهب . ومـــن ناحية أخرى ، لا بد من استعمال سلاح نقدى آخر ، مثل الاحتياطى النقدى أو الاقنـــاع الادبى ، كى يمكن تطبيق سياسة سعر الخصم ، والحصول منها على

(١١) أنظر ص ٣٣٠ من كتاب Mc Connell السابق ذكره .

الآثار المرجوة ، لان السلطات النقدية ، اذا اتجهت مثلا الى زيادة سعر الخصم ، لتقليل الائتمان والحد من التضخم ، فسيقل الائتمان لاغراض الاستهلاك أو الاستثمار أو المضاربات ، وستقل الاوراق المالية والتجارية فى أيدى المصارف ، وسيفعل العامل النفسانى أثره ، لتقييد الاستهلاك وتشجيع الادخار • « فسياسة سعر الخصم لا تختلف الآراء حول استعمالها ، وانما تختلف فى «متى» و «كيف» تستعمل ؟ وهذا أمر خاص بالاهداف لا الادوات [١٢] » •

**( د ) الاهتمام بالسياسة النقدية الآن :**

والعالم اليوم يحاول أن يتعمق ، فى فهم أسلحة السياسة النقدية وأدواتها ، والكيفية المثلى لتطبيق تلك الاسلحة ، أى أن الدول المختلفة ، لا تريد أن تهمل السياسة النقدية ، كما فعلت خلال الثلاثينيات مثلا •

ولكن العالم كان قد انصرف عن السياسة النقدية ، وذهب يتلمس العلاج عند أدوية أو أسلحة غير نقدية • فهل كانت أسلحة السياسة النقدية غير فعالة ، أم أن السلطات العامة أساءت الى تلك الاسلحة ، فاستخدمتها بطريقة مفزعة ، كما كان الحال فى الافراط فى عرض النقود ؟ الواقع أن السلطات العامة فى معظم البلاد ، وحتى بداية الخمسينيات ، أهملت السياسة النقدية ، واستبدلتها بالسياسة المالية ، التى تستخدم ضمن ما تستخدم ، الضرائب وايرادات الحكومة ونفقاتها ، لاعادة التوازن الاقتصادى ، والوصول الى العمالة الكاملة • يضاف الى ذلك ، أن أمراً مزعجا كان يخيف الحكومات بعد انتهاء الحرب ، وذلك هو الدين العام ، الذى وصل الى أرقام مفزعة عند أمم كثيرة ، وكانت الحكومات تخشى رفع سعر البنك ، كى لا تقل أسعار السندات الحكومية ، فتنخفض قيمتها الرأسمالية • ولما كانت المصارف قد ملأت محافظها المالية ، بسندات الحكومة ، فستصاب تلك المصارف بخسائر فى أصولها ، فيصاب الجمهور بالذعر [١٣] ، مع أن رفع سعر الفائدة ، كان

---

(١٢) أنظر ص ٦٨٦ من كتاب
«Money, Prices and Policy» by Prof. W. W. Haines, 2nd., ed., New York 1966

(١٣) أنظر البنود الستة ، التى من أجلها خافت الولايات المتحدة ، من استخدام سعر الخصم . ص ٦٣٨ من المرجع السابق .

من الوسائل النقدية الهامة لمحاربة التضخم ، ومـــع ذلك وقفت منـــه الحكومات مغلولة الايـــدى •

وأخيرا ، هل استغنت الدول بالسياسة المالية ، عن السياســـة النقدية ؟ كلا ، لان السياسة المالية نفسها ، كانت مليئة بالصعوبات ، وكانت ولا تزال فى حاجـــة الى دعم من السياسات النقدية والتجارية • أما صعوباتها فتنشأ من ضرورة وضع الميزانية العامة لمدة سنة ، ويصبح من الصعب التبديل والتغيير فيهـــا ، لتعـــديل الاوضاع الاقتصادية • وهناك صعوبة أخرى ، تبرز من ضرورة استبقاء فائض كبير فى الميزانية وقت التضخم ــ كسياسة مالية بالفائض ــ ولكن الحكومات تـــكون قد وعدت شعوبها أو ناخبيها ، بالانفاق على مشروعات كثيرة متنوعة ، للتعليـــم والصحة والطرق والجيش الخ ، ولا تستطيع الاستغناء عن الفائض فتنفقه ثانية ، ويعود الى عروق المجتمع على شكل انفاق فدخول فانفاق الخ •

ومن أجل ذلك ، بدأت دول كثيرة ــ كما أشرنا الى ذلك آنفا ــ الى العودة الى السياسة النقدية والاهتمام بها ، باستخدام أدواتها وأسلحتها • حدث ذلك منذ الخمسينيات ، لا كبديل للسياسة المالية ، بل كعون لها ، وكمعين للسياسة التجارية ، لتكمل السياسات بعضها بعضا ، ولتكون جميعا أدوات للسياسة الاقتصـــادية ، تساعدها على تحقيق أهدافها الكبرى •

وهناك سلسلة من الاسباب والنتائج ، بين السياسة النقدية وبين الناتـــج والعمالة ومستوى الاثمان • ويمكن ايجاز تلك السلسلة فيما يلى :

السياسة النقـــدية التـــى يتبعهـــا المصرف المركـــزى
تؤثـــر علـــى
الاحتياطيات النقـــدية الخاصة بالمصـــارف التجارية
وهذه تؤثر على
عـــرض النقـــود
وهـــذا يؤثر علـــى
سعر الفائدة ( التكلفة ) وعلى امكان الحصول على الائتمان

وهذان يؤثران على
الاستثمار والانتاج والعمالة ومستوى الاثمان

**٤ ـ أهداف السياسة النقدية :**

من الاقتصاديين من يبالغ فيعدد أهدافا كثيرة للسياسة النقدية ، تكاد تتضمن كل أهداف السياسة الاقتصادية ، ومنهم من يقصرها على ثلاثة أو أربعة أهداف فقط • وعلى كل حال ، يمكن تلخيص أهم الاهداف فيما يلى [١٤] :

(أ) العمالة الكاملة •
(ب) المحافظة على مستوى ثابت ومعقول للاثمان ، للابتعاد عن التضخم •
(ج) العمل على زيادة النمو الاقتصادى ، بزيادة الدخل الاهلى لرفع مستوى المعيشة •
(د) المحافظة على قيمة الوحدة النقدية •
(هـ) المحافظة على توازن ميزان المدفوعات •

وربما تعارض بعض هذه الاهداف ، مع بعضها الآخر ، كما لو تساءلنا مثلا : هل يتمشى ثبات الاسعار ، مع المحافظة على العمالة الكاملة ، أو هل يمكن الوصول الى النمو الاقتصادى بغير تضخم ، أو ألا تزيد الواردات ، اذا وصلت الامة الى العمالة الكاملة ، وزاد معدل النمو وارتفع مستوى المعيشة ، فتؤثر (زيادة الواردات) على ميزان المدفوعات ؟

أما الاقتصاديون الذين يوجزون الاهداف ، فيتحدثون عن [١٥] :

(أ) الانتاج الاقصى •
(ب) العمالة الكاملة •
(ج) استقرار الاسعار •

فلنشرح كل هدف على حدة

---

(١٤) أنظر «A Textbook of Economics» by F. L. Hanson, London( 4th., ed., 1966, pp. 420-1, and Morgan, op. cit., pp. 21-29.

(١٥) أنظر Haines الآنف الذكر ص ٦٠٢ وكذلك Dewald السابق الاشارة اليه ص ١٧٣ ثم ص ٣٨٥

### ( أ ) الانتـــاج الاقصى

وهذا ما تتمناه كل أمة ، لان الوصول الى أعلا درجة من درجات الانتاج ، يعنى الوصول الى مستوى معيشى مرتفع • ويفضل بعض الاقتصاديين ، أن يتحدثوا عن الانتاج الامثل ، بدلا من الانتاج الاقصى ، أى الانتاج الذى يمكن للامة أن تصل اليه ، حينما يقدم كل فرد فيها ، كل ما يستطيع أن يقدمه • وعلى ذلك ، فان الانتاج الامثل ، لا يمكن أن يتحقق ، الا بمساعدة عوامل الانتاج ، مع التطـور التكنولوجى والعمالة الكاملة •

### (ب) العمـــالة الـكاملة

ومعنى العمالة الكاملة ، أن يكون هناك عمل لكل فرد قادر وراغب فى العمل، ويعرفها البريطانيون بحالة تكون فيها الاعمال المتوفرة للعمال ، أكثر من العمال العاطلين [١٦] • بيد أن هذا المثل الاعلى ، هدف لا تستطيع الوصول اليه أية أمة ، لوجود بطالة ولو بنسبة ضئيلة ، وذلك لاسباب منها :

أولا : تتعطل عن العمل أحيانا ، المهارات القديمة ، بسبب التجديد والتطـور الفنى التكنولوجى • وطالما أن التقدم مستمر ، فستظل هنـاك بطالة ، كنتيجة للتكنولوجى •

ثانيا : يبحث بعض العمال دائما ، عن أعمال أخرى ، ولشدة الطلب على العمال فى بعض الاحايين ، تترك فئة أعمالها ، بحثا عن أعمال أخرى •

### (ج) اســـتقرار الاثمـــان

لا يوجد اتفاق كامل بين الاقتصاديين ، حول الشكل الذى يتخذه استقرار الاسعار ، فهم يتحدثون عن بدائل ثلاث ، عن الارتفاع البطىء للاســعار ، وعــن الانخفاض البطىء لها ، وعن ثباتها • فلنذكر كلمة مختصرة عن كل منها :

أولا : الارتفــاع البطىء للاسعار :

فالاستقرار لا يعنى الركود ، بل يعنى النمو المنتظم ، الذى يمكن الوصول

---

(١٦) أنظر ص ٦٠٥ من كتاب Haines الآنف ذكره .

اليه ــ فى رأى بعض الاقتصاديين ــ بارتفاع فى الاسعار ، بشرط أن يكون الارتفاع منتظما وقليلا • ويختلف الاقتصاديون ، فيسمح البعض بمقدار ٢٪ أو ٣٪ [١٧] كل عام ، بينما لا يرتبط البعض الآخر بأية أرقام •

ويذهب أصحاب فكرة الارتفاع البطىء ، الى أنه من المستحيل الوصول الى العمالة الكاملة ، بغير باعث من ارتفاع مستوى الاثمان ، وأن التضخم المعتدل (أو الهادىء أو المترفق) ، ليس أمرا اذا ، بل هو مفيد للمنظم ، حيث يزيد نشاطه الاقتصادى ، فيرفع أرباحه ويغطى أخطاءه •

غير أن أكبر مساوىء هذه الفكرة ، أن المشروعات تقوم اليوم على تحمل المخاطر ، فاذا عرف مقدما ما سينتهى اليه السعر ، قل ما يتحمله المنظم من مسئوليات ومخاطر •

ثانيا : الانخفاض البطىء للاثمان :

وتوجد فئة قليلة من الاقتصاديين ، تذهب الى امكان الوصول الى نتائج أحسن للاستقرار ، عن طريق انخفاض الاسعار • وهم فى مناقشتهم ، لا يطالبون بانخفاض مستمر فى الاثمان ، بل بضرورة تعديلها تبعا لنفقات الانتاج • فاذا انخفضت نفقات الانتاج الحقيقية ، فلا بد أن يستفيد المستهلك ، من انخفاض الاثمان النقدية •

ويذهب أصحاب هذا المبدأ ، الى أن التقدم التكنولوجى ، يقلل نفقات الانتاج ، فيرفع مستوى المعيشة ، ومن الواجب أن يستفيد من الفرق ، المستهلك لا العامل ، لان هذا الاخير كان يستفيد من زيادة أجوره • ولكن هذه الفكرة تتضمن جدلا كبيرا ، لان أبناء الصناعة يقولون انهم أولى من المستهلكين ، بالحصول على الفرق •

---

(١٧) ذكر البروفسور ساموليسون Samuelson فى كتابه Economics الطبعة الرابعة عام ١٩٥٨ ، ص ٢٧٠ ، أن الارتفاع قد يكون ٣٪ ثم لم يذكر شيئا فى طبعته السادسة ، بل قال « زيادة الاسعار ببطء » .

ثالثا : ثبـات الاســعار :

وهذه مدرسة تتوسط بين أمرين ، الامر الاول ، هو ارتفاع الاثمان واحتمال حدوث التضخم ، والامر الثانى هو انخفاض الاسعار واحتمال وقوع الكساد • فالمدرسة تعتقد أن الاقتصاد يسير سيرا أحسن ، لو ظل مستوى الاسعار ثابتا ، وبذلك يتجنب مساوىء المدرستين السابقتين •

**٥ ـ وسـائل السـياسة النقـدية :**

للمصرف المركزى أسلحة يستخدمها للوصول الى أهدافه ، وربما استعمل سلاحا واحدا منها ، وربما استخدم أداتين أو ثلاث ، اذا عجزت واحدة عن تحقيق ما يبتغيه المركزى ، ساعدتها الاداة الثانية والثالثـة • وفى العصر الحـديث ، لا يستخدم المركزى وسائله ، الا بمعاونة السياسات الاخرى ، المالية والتجارية الخ ، مما سنشير اليه فيما بعد •

وحيث أننا كتبنا فى الماضى عن ست سياسات [١٨] أو وسائل لمراقبة الائتمان ، فانا نشير اليها هنا اشارة عابرة ، لمجرد استكمال موضوع قد يبدو ناقصا بغيرها ، ثم نزيد عليها بعض الوسائل الاخرى •• ولنبدأ الآن بالوسائل الست :

أولا : سـياسة سـعر الخصم Bank Rate Policy

وهو السعر الذى يخصم به المصرف المركزى ، أو يعيـد خصـم الاوراق التجارية للمصارف أو بيوت المال • فلما يرفع المركزى سعر الخصم ، ترتفع معدلات الخصم الاخرى وأسعار الفائدة ، فيقل طلب رجال الاعمال على القروض ، وتقل كمية الاوراق المقدمة للخصم ، وتسير الامة فى طريق الانكماش وتقليل الاستثمار • أما خفض سعر الخصم ، فيحدث الاثر العكسى • ومهما يكن من أمر ، فان هـذه السياسة ، تتطلب استجابة سريعة من المصارف التجارية وأجهزة سوق النقـد ، مع مرونة أسس الاقتصاد القومى ، كى تؤثر سياسة سعر الخصم ، على الاسـعار ونفقـات الانتـاج •

(١٨) أنظر كتابنا « النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لهما فى ليبيا » ص ٤١ ـ ٤٦ ثم ص ٢٢٥ ـ ٢٦٥ ، عام ١٩٧٠

ثانيا : سياسة السوق المفتوحة Open Market Operations

وتتلخص هذه السياسة ، فى شراء المصرف المركزى للاوراق المالية ، فيدفع ثمنها للمصارف أو للافراد ، وبذلك تزيد كمية النقود فى الدولة ، أو يبيع المركزى أوراقا مالية الى المصارف والجمهور ، ويحصل على ثمنها ، فيقلل كمية النقود الموجودة ، وهو فى الحالتين يؤثر بطريقة مباشرة ، على الاحتياطيات النقدية ، التى أودعتها لديه المصارف المركزية ، تلك الاحتياطيات التى كلما زادت ، كلما خلقت المصارف ودائع كثيرة ، وكلما قلت ، كلما قبضت المصارف يدها عن خلق الودائع .

وهذه السياسة أيضا ، قد لا تنجح فى أهدافها ، اذ يتوقف أمرها على استجابة رجال الاعمال ، وعلى مقدار ما لدى المصارف من احتياطيات .

ثالثا : التحايل الادبى Moral Suasion

أو الاقناع الادبى ، اذ يلجأ المركزى أحيانا ، الى وسائل دبلوماسية ، فيها الحذق والمهارة والحرص على المصلحة العامة ، بأن يرسل مثلا انذارات للمصارف الاعضاء ، كى لا تتوسع فى الاقراض ، أو مذكرات باستبعاد بعض الاوراق التجارية من امتياز اعادة الخصم ، ومنها التنويه بالامتناع عن تقديم القروض للمصارف ، اذا لم تسر ضمن الحدود التى رسمها المركزى .

رابعا : صلاحية الصكوك المقدمة للخصم Eligibility Requirements

يحدد المركزى فى بعض الاحيان ، نوع العمليات التى تمولها الاوراق المقدمة للخصم ، والا فانه لا يعيد خصمها ، وذلك اذا هدف الى تمويل عمليات تجارية منتجة ، كما يحدد المدة الخاصة باستحقاق الاوراق ، كأن يعطى امتياز الخصم لاوراق تمويل عمليات صناعية أو تجارية لمدة ثلاثة أشهر ، أو عمليات زراعية ــ ان شاء ــ لمدة تسعة أشهر .

خامسا : تغييرات الاحتياطى النقدى Changes in Reserve Requirements

أى تغيير نسب الاحتياطيات النقدية ، التى تودعها المصارف لدى المركزى ،

فاذا رفع المركزى نسبة الاحتياطى النقدى ، قلل قدرة المصارف على الاقراض ، واذا قلل تلك النسبة ، ساعد المصارف على خلق الودائع •

وسبق أن ذكرنا ، أن هذا السلاح يصبح فى يد المركزى بتارا قاطعا ، اذا لم يكن هناك فائض من الاحتياطى ، لدى المصارف التجارية ، وعندئذ تتأثر المصارف وخاصة اذا استعمل المركزى وسيلة سعر الخصم أيضا • ويحسن أن نشير كذلك ، الى أن مصارف الولايات المتحدة ، من خبرتها الطويلة ، اضطرت أحيانا الى بيـع بعض استثماراتها ، كى تصل باحتياطياتها الى النسبة المطلوبة ، وربما خسرت فى وقت انخفاض الاثمان •

سادسا : فحص ومراقبة حسابات المصارف Examinations and Supervision

فقد خضعت مصارف كثيرة من الدول ، الى عمليات فحص منظمة ، يقـوم بها رجال المصرف المركزى ، للتأكد من تنفيذ القوانين •

هذه هـى الوسـائل السـت ، التـى أشرنا اليهـا ، فلنذكـر الآن بعض الوسـائل الاخرى [١٩] :

سابعا : تحديد كمية الائتمان : Rationing of Credit

وهذه وسيلة قديمة ، تعود الى الحياة من جديد ، وتتضمن تقتير المصارف عند منح الائتمان الى عملائها ، أى تمنحهم « بالقطارة كما يقولون » ، أو أن تقبل اعادة خصم الاوراق التجارية ، ولا تقدم من قيمتها ، الا ما يوازى ٧٠٪ أو ٨٠٪ فقط ، مع ملاحظة أن المدين الاصلى ، والمصرف الذى خصم الاوراق ، متضامنين فى دفع الدين الاصلى للمركزى ، وربما كانت الاوراق قد قبلت لدى بيت مـن بيوت قبول الاوراق التجارية ، فينضم هذا الى سلسلة المتضامنين • وبالرغم من هذا كله ، لا يدفع المركزى الا ٦٠٪ أو ٧٠٪ كما ذكرنا ، اذا أراد أن يقلل مـن عرض النقود •

---

(١٩) أنظر De Kock السابق الاشارة اليه من ص ٢٢٢ الى ص ٢٣٩

وقد استعمل بنك انجلترا هذه الاداة أو هذه الطريقة ، كوسيلة من وسائل مراقبة الائتمان فى نهاية القرن الثامن عشر ، وعادت بعض المصارف الى استخدامها ، بعد الحرب العالمية الاولى ، فاستعملتها ألمانيا عام ١٩٢٤ ، بعد أن أصدرت المارك الالمانى الجديد ، ودأبت على استخدامها كلما هدد المارك الجديد أى خطر [٢٠] ، ثم ثم استخدمها بنك الرايخ الالمانى « The Reichbank » عام ١٩٣١ ، فحدد حصصا من الائتمان لكل من المصارف الالمانية الكبرى ، أثناء الازمة العالمية ، ليوقف انهيار تلك المصارف •

وفى أول أكتوبر ١٩٤٨ ، وضع مصرف فرنسا حدودا قصوى ، لاعادة خصم الاوراق التجارية لكل مصرف ، على أساس المستوى الذى كان سائدا فى ذلك التاريخ • وفى الستينيات فى بعض الدول الاشتراكية ، حدد الوزير المختص حجم الائتمان ، لكل مؤسسة من المؤسسات التابعة لوزارته •

وكى لا يساء استخدام هذا السلاح ، يجب أن تسود العدالة ، وأن تكون هناك مراقبة قديرة فعالة •

ثامنا : العمل المباشر : Direct Action

ويستعمل المصرف المركزى هذه الوسيلة ، بدلا من أو مع استخدام سعر الفائدة أو السوق المفتوحة ، ويضمن كثيرون من الكتاب هذه الوسيلة ، ضمن « التحايل الادبى » أو « الاقناع الادبى » الآنف الذكر ، ولكن وسيلة العمل المباشر ، هى فى الحقيقة الزام من جانب المصرف المركزى ، لمصرف تجارى أو مؤسسة مالية ، باتباع سياسة معينة ، أو برفض الاستجابة الى طلب مصرف ، فى حدود ما يسمح به القانون ، اذ يستطيع المركزى مثلا ، أن يرفض اعادة خصم الاوراق التجارية ، لمصرف اتضح أن سياسته فى الائتمان متقلبة ، أو أن يرفض المزيد من اعادة الخصم ، لمصرف يكون قد اقترض كثيرا من المركزى ، حتى أضحت قروضه لا تتناسب مع رأسماله واحتياطياته • وربما يقبل المركزى فى هذه الحالة

---

(٢٠) أنظر ص ١٤ من بحثنا « فائض ميزان المدفوعات الالمانى ، مع الاشارة الى الفائض الليبى » فى مجلة « دراسات » ربيع ١٩٦٩ ، المجلد الخامس ، العدد الاول .

الاخيرة ، أن يوقع عقوبة على المصرف التجارى ، بزيادة سعر اعادة الخصم عـــن السعر الرســـمى •

فهذه اداة أو وسيلة فيها الزام لا دبلوماسية ، وفيها عقوبات لا تحايل •

تاسعا : احتياطى قانونى آخر : Secondary Reserve

أى أن تحتفظ المصارف التجارية ، الى جوار احتياطيها القانونى النقدى ، باحتياطى آخر ، مثل الاوراق الحكومية ذات الاجل القصير • وتختار المصـــارف المركزية هذه الاداة ، اذا أرادت وضع قيود أكثر وأكثر ، على قدرة المصارف على تقديم القروض للجمهور • ولما برهنت هذه الوســـيلة على محاربتها للتضـــخم ، ومساعدتها للمصرف المركزى على استعمال سعر الخصم بفاعلية كبيرة ، اتبعتهـــا بلاد كثيرة ، منها بلجيكا وايطاليا وفرنسا والفلبين والمكسيك والهند والســـويد والنرويج •

**٦ ـ قصـــور الســـياسة النقـــدية :**

ومهما يكن أمر المزايا ، التى تستمتع بها السياسة النقدية ، فلها قصـــور تتلخص فيما يلى :

أولا : صعوبات فى التوسع والانكماش :

فحينما يهدف المصرف المركزى الى الانكماش ، فانه يضيق الخناق علـــى المصارف التجارية (Tigh money) فتقل احتياطياتها ، وتضطر الى تقليل حجم قروضها ، وربما لا تستطيع تقديم قروض أخرى لمقترضين آخرين • وفى نهـــاية المطاف ، ينكمش عرض النقود •

هذه هى الناحية النظرية ، بينما قد يحدث عمليا ، أن ترى المصارف ومؤسسات الادخار [٢١] ، أنها تملك عددا كبيرا من سندات الحكومة أو أذوناتها ، فتبيع جزءا

(٢١) توجد فى كثير من البلاد الغربية وخصوصا فى الولايات المتحدة ، مصارف للادخار، ثم اتحادات أو شركات للتمويل أو مؤسسات للائتمان الخ .

منها ، وتزيد بقيمته احتياطياتها النقدية ، وبالتالى تزيد القروض وعرض النقود • كما يحدث أن تفعل نفس الشيء ، بعض الشركات العملاقة ، لزيادة استثماراتها • والسنوات القريبة الماضية ، تنبئنا بحدوث هذه الامور فعلا فى أمريكا ، حيث ارتفعت الاثمان بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٥٧ ، وهددت الاتجاهات التضخمية ، الاقتصاد الامريكى ، ونزلت الى الميدان المصارف المركزية ، لاتباع سياسة الانكماش (tight money) ، ولكن وسائل المصارف التجارية والشركات وبيوت الادخار ، لغت أو قللت من أهمية السياسة النقدية ، التى أرادتها المصارف المركزية •

وفى عام الارتداء أو الرجوع recession ، أى عام ١٩٥٨ ، حدث العكس تماما وبأمريكا أيضا ، فألغت المصارف التجارية وغيرها ، سياسة التوسع ، التى أرادتها المصارف المركزية ، أو على الاقل قللت من أهميتها • وفى هذا المجال ، ينصح كثيرون من الاقتصاديين ، بأن السياسة النقدية يجب أن تؤثر ، على كل مؤسسات التمويل والادخار •

بينما اذا تبنى المصرف المركزى سياسة التوسع (easy money) ، فسيعمل على أن تزيد الاحتياطيات النقدية ، لدى المصارف التجارية • ولكن هذه الزيادة ، لا تعنى فى كل الظروف ، رغبة المصارف التجارية فى زيادة قروضها ، والسير مع المصرف المركزى لزيادة عرض النقود ، فقد ترفض المصارف التجارية ( حتى مع فوائض احتياطياتها النقدية ) أن تقرض ، أو قد لا يرغب رجال الاعمال فى الاقتراض [٢٢] ، لتشاؤمهم أو لاى سبب آخر • عندئذ لا تتحقق أهداف المصرف المركزى ، كما حدث خلال سنوات الكساد الكبير ، اذ لم يزد عرض النقود ، ولم يوجد الباعث لدى رجال الاعمال للاستثمار ، وخشيت المصارف ( مع زيادة فوائضها النقدية ) على أموالها من افلاس العملاء ، وفضلت المزيد من السيولة وتراكم الفوائض ، عن المخاطرة بأموالها •

---

(٢٢) يشبه البروفسور ماكونيل هذه الحالة ، بحصان يستطيع صاحبه أن يقوده الى ينبوع من الماء ، ولكنه لا يستطيع أن يجبره على الشرب •

ثانيا : تغييرات سرعة التداول :

ففى فترات التضخم ، تحاول السلطات النقدية ، أن تقلل من كمية النقود ، ولكن يحدث أن تميل سرعة التداول الى الارتفاع ، لان رجال الاعمال فى فترة الرواج ، يتفاءلون وينتظرون ارتفاعا فى الاثمان ، فلا يحتفظون بسائل نقـدى كبير ، مما يزيد دورات النقود • وبالعكس فى أوقات الانكماش ، تتخذ السلطات وسائل لزيادة كمية النقود ، ولكن ربما تقل سرعة التداول ، لان رجال الاعمـال ينظرون الى المستقبل نظرة تشاؤمية ، فيحتفظون بالنقود ، مما يقلل سرعة دورانها •

ثالثا : تضارب أهداف السياسة النقدية :

والمقصود هنا أن تتضارب أهداف المصرف المركزى ، وأهداف وزارة الخزانة ( المالية ) ، فقد يرى المركزى أن يرفع من سعر الفائدة ، للحد من الاقتراض ، ويرى وزير الخزانة ، أن أثر ذلك القرار ، سينعكس على سندات وأذونات الحكومة ، أى أن الوزير يرى أن ارتفاع سعر الفائدة ، سيحرج الحكومة حرجا شديدا ، اذ تضطر الى اصدار السندات الجديدة بفائدة أعلا ، ومن ناحية أخرى ، ستنخفض قيمة السندات القديمة فى السوق ، مع أن المصارف تكون قد اشترت منها كميات كبيرة ، وأبقتها لديها لمساعدتها على السيولة ، ببيعها فى الحال اذا اقتضى الامر ، وعندئذ تحيق بالمصارف خسائر رأسمالية ، من جراء ارتفاع سعر الفائدة • ويذكر الاستاذ ماكونيل ، أن زيادة سعر فائدة سندات الحكومة الامريكية ، بمقدار ١٪ فى السنة ، يكلف تلك الحكومة ٣ بليون دولار سنويا [٢٣] •

رابعا : معالجة النفقات أيضا لا الطلب فقط :

تحاول السياسة النقدية ، أن تتحكم فى التضخم ، بتحديد وتقليل الانفـاق العام ، أى لتصحيح Demand - pull inflation بمعنى أنها تقلل من شأن الطلب الذى يزيد من حدة التضخم ، ولكن ربما كان من أهم أسباب التضخم ، زيادة

(٢٣) أنظر Mc Connell الآنف الذكر ، ص ٣٣٩

النفقات Cost - push inflation ، أى ربما كان العرض هو المسألة الهامة ، التى يصح أن تعنى بها السلطات النقدية • أما الاستئثار بمعالجة الطلب فقط ، فقد يكون مسألة خاطئة ، اذ لو زاد الطلب الكلى زيادة غير شديدة ، ثم حاربناه بالسياسة النقدية ، فقد نزيد من البطالة [٢٤] ونقلل معدل النمو •

خامسا : الاستثمار والسياسة النقدية :

يتشكك بعض الاقتصاديين ، فى قدرة السياسة النقدية ، على الحد من الاستثمار ، خصوصا وقت ارتفاع الاثمان ، لان زيادة معدل الفائدة ، هو أحد مقررات كثيرة ، لمستوى الانفاق على الاستثمار ، وليس ( أى معدل الفائدة ) أهم مقرر ، اذ يحتمل أن يتأثر رجال الاعمال بدرجة أكبر ، بالتغيرات التكنولوجية ، وباحتمالات المستقبل والتفاؤل ، مما يشد من عزيمة المستثمرين ، ويدفعهم الى الاستثمار ، حتى مع زيادة سعر الفائدة •

ومن ناحية أخرى ، توجد شركات احتكارية أو شبه احتكارية ، يمكنها أن تزيد نفقاتها وبالتالى أسعارها ، كلما ارتفع سعر الفائدة ، فهى تنقل عبء الزيادة الى المستهلك •

يحدث هذا عند كبار رجال الصناعة وأصحاب المشروعات ، بينما يضار المنتج الصغير ، الذى يتأثر قطعا بارتفاع سعر الفائدة • وكأن السياسة النقدية فى هذا الخصوص ، تفرق ولا تعدل بين المشروعات •

واذا كانت وجوه النقد القاسية هذه ، قد وجهت الى السياسة النقدية ،

---

(٢٤) وهذا حادث فعلا فى بريطانيا ، وقت كتابة هذه السطور ( ٥ أبريل ١٩٧١ ) ، حيث زادت معدلات الاجور بمقدار ١٤٪ عن العام الماضى ، ولم يزد الانتاج تقريبا ، ولكن ارتفعت الاثمان بمعدل ٨ر٥٪ عن العام الماضى ، وقلت أرباح الشركات كثيرا ، فانخفضت الاستثمارات ، وزادت البطالة بين العمال الرجال ، حتى وصلت ٤ر٥٪ فى مارس ١٩٧١ ، وقد تصل الى ٦٪ فى الشتاء المقبل ، اذا استمر الحال على هذا المنوال .
أنظر المقال الافتتاحى لمجلة The Economist عدد ٢٧ مارس ١٩٧١ ، حيث يذكر العلاج فى أمرين : الاول تجميد الاجور والثانى تقليل الضرائب لتشجيع الاستثمار .

فليس معنى ذلك أنها سياسة لا رجاء منها ولا خير فيها ، ولكنها سياسة ذات حدود معينة ، من الناحية العملية ، فى مهاجمتها للتضخم والبطالة • ومع أن الكثيرين من الاقتصاديين ، يعتقدون أن السياسة النقدية كوسيلة للاستقرار ، أقل أثرا مـن السياسة المالية ، الا أن مراقبة الائتمان أمر ضرورى هام ، للسياسة العامة الخاصة بالاستقرار الاقتصادى •

**٧ ـ عـوامل مسـاعدة للسياسـة النقـدية :**

حينما واجهت بعض الدول ، القصور الذى منيت به السياسـة النقـدية ، تفتقت الاذهان عن وسائل أخرى ، يمكن أن تساعد تلك السياسة ، فى الوصول الى أهدافها • وكانت بريطانيا من أولى البلاد ، التى سارعت فتبنت بعض العوامل المساعدة ، مع أنها مع أعرق البلاد فى المصارف ، ومن أولى الامم التى أنشأت مصرفا مركزيا ، يتجه الى الصالح العام ، بما يسنه من سياسة نقدية • وجدت بريطانيا ، فيما بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥١ ، أن سياسة سعر الخصم ، فقدت فعاليتها ، فلجأت الى وسائل غير نقدية كثيرة ، نلخصها فيما يلى [٢٥] :

أولا : القيـود المـادية :

مثل نظام البطاقات ، لتحديد كميات معينة من بعض السلع لكل مستهلك ، ومثل مراقبة الاثمان وتراخيص البناء ، ومراقبة النقد ومراقبة الاستثمار • وكانت كل هذه الوسائل ، سائدة فى بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية ، فأبقت عليهـا بعد الحرب ، كسلاح تخضع به التضخم ، ولكنها لم تستطع التخلص منه •

ثانيا : السياسـة الضريبيـة :

وكانت بريطانيا قد استعملت هذه السياسة منذ الثلاثينيات ، حينما تعين تخفيف الضرائب عن كواهل الممولين ، ليزيد الطلب على السـلع والخـدمات ، وينتهى الكساد ويبدأ الابلال أو النهوض • ومنـذ عام ١٩٤٥ ، طبقت بريطانيـا

(٢٥) أنظر «A Textbook of Economics» by J. L. Hanson, London, 4th., ed., 1966, p. 426

السياسة العكسية ، بزيادة الضرائب ، للحد من موجات التضخم ، ولايجاد فائض فى ميزانية الدولة ، لتقليل القوة الشرائية والضغط على الطلب .

ثالثا : البيع بالتقسيط :

اذ يمكن تنظيم البيع بالتقسيط ، ليناسب الظروف الاقتصادية ، فمثلا يمكن دفع قسط كبير فى البداية ، أو قسط صغير ، كما يمكن تقسيط الباقى على سنتين أو ثلاثة أو خمسة ، أو حتى على ستة شهور فقط . فاذا كان من الضرورى ايقاف الارتداء الذى قد ينتهى بالكساد ، فمن المستحسن تشجيع البيع بالتقسيط ، وتقليل القسط الاول مع مد فترة الاقساط الاخرى [٢٦] . أما اذا كان هناك تضخم أو تهديد بالتضخم ، فمن الواجب وضع قيود شديدة على البيع بالتقسيط ، لايقاف الطلب المتزايد .

وحتى عام ١٩٥١ ، باءت كل الجهود الخاصة بالقيود المادية والسياسة الضريبية بالفشل ، فعمدت بريطانيا الى العودة الى سياسة سعر الخصم من جديد ، بزيادة سعر البنك ، واتخاذ وسائل ضريبية ومالية عديدة ، مثل زيادة معدلات ضريبة المشتريات ، ووضع القيود الصارمة على البيع بالتقسيط ، لانه كان قد أصبح من البضخامة [٢٧] ، بحيث يمكن به التأثير والاتجاه الى التوسع أو الى الانكماش ، بما له من أثر على مستوى الطلب ومستوى الانتاج .

رابعا : ودائع خاصة للمصرف المركزى :

فمن المعروف أن المصارف التجارية البريطانية ، تحتفظ عادة ( وبموجب العرف والتقاليد ) باحتياطى نقدى قدره ١٠٪ ، من مجموع ودائعها لدى بنك

---

(٢٦) وافق الوزراء البريطانيون ، على تكوين لجنة كراوذر ، للنظر فى ترك الشروط الخاصة بالبيع بالتقسيط .

أنظر The Sunday Times عدد ٢٥ أبريل ١٩٧١

(٢٧) فى عام ١٩٦٥ ، وصل دين المدينين الذين اشتروا بالتقسيط فى بريطانيا ، الى حوالى ١٣٥٠ مليون جنيها استرلينيا .

انجلترا [٢٨] ، وهى نسبة ظلت مستمرة منذ عشرات السنين • ولكنه لما استفحل أمر الموجات التضخمية ، وأثرت على ميزان المدفوعات البريطانى ، استعمل بنك انجلترا لاول مرة ، حقه كمصرف للمصارف ، فطالبها عام ١٩٦٠ بزيادة احتياطيها النقدى عنده ، بمقدار ٢٪ • وطالبها عام ١٩٦١ بطلب مماثل ، ثم رد لهـا تلك الودائـع الزائدة فى عام ١٩٦٣/٦٢ ، وعاد فطالبها من جديد فى عام ١٩٦٥/٦٤ • كل هذا كى يؤثر على الائتمان •

**٨ ـ السياســـة المـــالية :**

ذكرنا فى مقدمة هذا البحث ، أن السياسة المالية احدى وسائل السياســة الاقتصادية ، وحيث أننا وجدنا قصورا يلازم السياسة النقدية أحيانا ، قصورا دعا بعض الامم الى ايجاد عوامل مساعدة ، للسياسة النقدية ، فلا أقل من أن نذكر ـ فى شىء كثير من الايجاز ـ كلمة عن السياسة المالية ، كبديل أحيانا للسياســة النقدية ، وكمساعد لها فى معظم الظروف •

والسياسة المالية هى « التى عن طريقها ، تستخدم الحكومة برامج نفقاتهـا وايراداتها ، لتحقيق آثار مرغوب فيها ، مع تجنب الآثار الضارة بكل من الدخل الاهلى والانتاج والعمالة [٢٩] » أو « هى السياسة التى تشير الى تغييرات فى الانفاق الحكومى ، وتغييرات فى الايرادات من الضرائب ، بقصـــد التخلص مـــن الثغرة الانكماشية [٣٠] » •

وللسياسة المالية نفسها أدوات ، تستخدمها فى تحقيق أهدافها ، ولا بد لنا من الاشارة اليها بطريقة عابرة ، تتلخص فيما يأتى [٣١] :

---

(٢٨) أنظر كتابنا « النقود والمصارف » الآنف الذكر ، ص ١٨٥

(٢٩) أنظر «Federal Budgeting and Fiscal Policy», by Arthur Smithies, 1949, p. 174..

(٣٠) أنظر Mc Connell السابق الذكر ص ٣٤٥

(٣١) نشتغل فى نفس الوقت ، فى بحث عن «السياسة المالية مع الاشارة اليها فى ليبيا» وسنوفى تلك السياسة حقها ، وما أردنا هنا ، الا أن نلخصها كوسيلة هـامة من وسائل السياسة الاقتصادية .

**(أ) توازن الميزانيـــة :**

لم يعن الكلاسيك بآثار تغيرات الميزانية ، على مستويات الدخـل والعمالة والاسعار ومعدلات النمو وموازين المدفوعات ، لانهم افترضوا حياد الميزانية ، وأبعدوا الحكومة عن التدخل فى النشاط الاقتصادى للافـراد ، وجـاء كينز فى الثلاثينيات ، فذكر أن حجم الميزانية ومدى ما يطرأ عليها من تغييرات ــ حتى مع توازن الايرادات والنفقات ــ يعتبران مقررين هامين ، لمستويات الدخل الاهلى النقدى والعمالة والاثمان ، وأن التغييرات الرئيسية التى تطرأ على الميزانية ، يمكن أن تسبب ، اما توسعا فى الانتاج أو جنوحا الى التضخم ، واما كسادا وبطالة • وبهذا أكد كينز أهمية القطاع الحكومى ، فى تأثيره على الاقتصـاد ، حتـى لو توازنت الميزانية ، وان كانت القاعدة العامة ، أن الميزانيات غير المتوازنة ، تؤثر على الدخل الاهلى والعمالة والاثمان ، بدرجة أكبر من تأثير الميزانيات المتوازنة •

**(ب) التمـويل بالعجـز [٣٢] : Deficit Financing**

أى أن تزيد النفقات العامة عن الايرادات الضريبية أثناء السنة ، فيكـون هناك « عجز فى الميزانية » ، ومن زيادة الانفاق ، تشترى الحكومة السلع والخدمات، فيزيد الاستثمار ويتجه الاقتصاد نحو التوسع ، وفى النهاية يزيد الدخل الاهلى الحقيقى [٣٣] • ولا بد من طرق لتمويل عجز الميزانية ، طرق أخرى غير الضرائب ، مثل الاقتراض من الجمهور أو من المصارف التجارية أو من المصرف المركزى •

فأما الاقتراض من الجمهور ، فسيقلل قوته الشرائية ، وينخفض مستوى انفاقه على السلع والخدمات • وكأن آثار هذا النوع من الاقتراض ، تشبه آثار الضرائب على الاقتصاد القومى ، فلا يصح أن تلجأ الحكومة الى الاقتراض مـن الجمهور « لتمويل العجز » ، الا اذا أرادت أن تحد من آثار التوسع •

---

(٣٢) أنظر «The Public Finances» by Prof. J. M. Buchanan, revised edition 1965, p. 89.

(٣٣) راجع مبدأ « مكرر الاستثمار » فى كتابنا « النقود والمصارف » الآنف الذكر ، ص ٤٢٤ ــ ٤٣٦

وأما الاقتراض من المصارف التجارية ، لتمويل عجز الميزانية ، فمن الممكن أن يوجد لدى المصارف فائض فوق النسبة القانونية ، تأخذه الحكومة فتحيله مـن أموال مستكنة ، الى أموال نشيطة تسير فى عروق المجتمع ، كجزء من تيار النفقات العامة • عندئذ تزيد الحكومة من عرض النقود ، بأضعاف المبلغ المقترض ــ أى بمكرر العجز ــ لما ينشأ من ذلك من خلق الودائع •

أما اذا لم يكن لدى المصارف التجارية فائض فوق نسبة الاحتياطى القانونى، فان المصارف فى هذه الحالة ، تشترى سندات الحكومة ، من أموال كانت تعدها للاستثمار فى أوراق مالية مثلا ، فيقل الطلب على الاوراق المالية ، فتنخفض الاثمان وترتفع معدلات الفائدة ، وتكون النتيجة توسعا حكوميا ، يقابله انخفاض فـى الاستثمار الخـاص •

وأما اقتراض الحكومة من المصرف المركزى ، فمعناه فتح حساب عنده لصالح الحكومية ، وتقديم شيكات لها بقيمة القرض ، فيأخذ أفراد الجمهور تلك الشيكات ويودعونها بالمصارف التجارية التى تغدو دائنة للمركزى ، وبالتالى تخلق ودائـع بأضعاف ما زاد لها بالمركزى من مال • والنتيجة زيادة فى عرض النقود [٣٣] ، مشابهة لاصدار زائد من أوراق البنكنوت ، لمقابلة الانفاق الحكومى الزائد عن الايرادات الضريبيـة •

اذاً ، اقتراض الحكومة من المركزى ، منزلق خطر وطريق وعر ، وعلى الاخص فى وقت ارتفاع الاثمان والاتجاه نحو التضخم ، واذا جاز لها ذلك ، فعند قـاع الكساد ، لاعادة الاستقرار الى الاقتصاد القومى •

**(ج) التمـــويل بالفـــائض :**

أى زيادة الايرادات الضريبية ، عن النفقات العامة ، أثناء السنة المالية ، فينشأ بالميزانية « فائض » •

---

(٣٤) أنظر ص ٢٢٨ ــ ٢٢٩ من كتابنا « النقود والمصارف » الآنف الذكر ثم انظر أيضا ص ١٣١ من كتاب «Economics of Public Finance» by Prof. O. H. Brownlee, 1954.

ولخلق الفائض طرق كثيرة ، منها تقليل الانفاق العام مع ثبات الضرائب أو زيادتها ، ومنها زيادة الضرائب مع ثبات الانفاق العام أو تقليله • ومعنى هذا أن الانفاق الكلى ( أى العام والخاص ) سيتناقص ، وينخفض الدخل الاهلى النقدى ، ويكون أثر الفائض فى هذه الحالة ، أثرا انكماشيا ، تزداد وطأته بمكرر الفائض ، طالما أن الحكومة لم توجه فائضها ، الى تيار الانفاق العام •

**٩ ـ ضرورة تعاون السياستين ، النقدية والمالية :**

يجدر بنا الآن ، بعد أن عددنا أسلحة السياسة النقدية ، وتحدثنا عن قصورها وعواملها المساعدة ، ثم بعد أن شرحنا السياسة البديلة أو المعينة ( حسبما تكون الظروف ) ، أى السياسة المالية ، التى لخصنا طرقها وأدواتها وقدرتها فى التأثير على الاقتصاد القومى ، نقول بعد هذا كله ، وجب علينا أن نتساءل ، أى السياستين ، النقدية أم المالية ، أكبر وأبعد أثرا ، كسلاح فى يد السياسة الام ، السياسة الاقتصادية ؟

الواقع أن فريقا من الاقتصاديين ، يعتقد أن السياسة النقدية هى سلاح بعيد الاثر للاستقرار الاقتصادى ، كما ثبت ذلك حديثا بالولايات المتحدة ، حيث قضت على الارتداد recession فى كل من سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٤ ، كما أنها قمعت أو حاصرت الاتجاهات التضخمية ، فى فترة كبيرة من الخمسينيات • ويهتم هذا الفريق من الاقتصاديين ، بما تمتاز به السياسة النقدية عن السياسة المالية ، من درجة المرونة [٣٥] وسرعة الاستجابة ، اذ لا يحتاج الامر الا لموافقة مجلس ادارة المصرف المركزى ، دون روتين حكومى وفترة طويلة حتى يجتمع مجلس الوزراء ، ويقتنع بما يعرضه وزير المالية ، لميزانية عام مقبل • ولكن السياسة النقدية مرنة بدرجة تجعلها سريعة التشكل ، وقادرة على التغير ، لتحقيق الاستقرار الاقتصادى•

هذا رأى فريق من الاقتصاديين ، بينما يتجه الرأى الغالب ، الى ضرورة قيام

---

(٣٥) أنظر ص ١٧٢ من كتاب
«Banking & Monetary Studies» op. Cit., article on «An Obtective Analysis of the Objectives of American Monetary Policy» by W. G. Dewald and H. G. Johnson, New York, 1963.

علاقة من التعاون بينهما ، فالسياستان فى الحقيقة تكملان بعضهما ، وحيث تظهر مواطن القوة فى واحدة ، تتضح نقط الضعف فى الاخرى [٣٦] • واذا اتصفت السياسة النقدية ، بدرجة كبيرة من المرونة والدقة ، فى كل من التوقيت والعمليات النقدية ، وهى تتجه مباشرة نحو هدفها ، الخاص بالاستقرار الاقتصـادى ، فانها لا تؤثر بطريقة مباشرة على الدخول ، كما أن تأثيرها على مجرى الانفاق غير مؤكد •

أما السياسة المالية ، فلها القدرة على معالجة الاوضاع الاقتصادية المختلفة ، ولها تأثير مباشر على استقرار الدخول ، عن طريق تغيرات الدخل والانفاق ، ولذا نادى بعض الاقتصاديين كثيرا ، باعطاء رئيس الدولة تفويضا فى حدود معينة ، لتغيير معدلات ضريبة الدخل ، كلما نشأت حاجة الى ذلك •

ولنأخذ مثالا يبين تعاون السياستين ، كما لو هدد التضخم أمة من الامم ، فانها تستطيع مقاومته باحدى طريقتين :

أولا : رفع معدلات الضرائب وزيادة فائض الحكومة •

أو ثانيا : زيادة معدلات الفائدة ، وتقليل احتياطى المصارف •

أو ربما أمكن احلال بند محل الآخر ، ولا تهم الطريقة المستعملة ، طالما كان الغرض كبح جماح الاسعار •

أما فى حالات أخرى ، فهناك فروق هامة بين الطريقتين ، فمثلا اذا حاربنـا التضخم بزيادة الضرائب ، فسيكون الاثر الهام ، هو تقليل الاستهلاك ، واذا حاربناه بتقليل الائتمان ، فسيكون الاثر الهام هو انخفاض الاستثمار • أما لو حاربناه بتقليل الانفاق الحكومى ، فلن تستطيع الحكومة أن تقوم بكل المشروعات • وعلى كل حال ، فان العمل على تقليل أى من هذه البنـود الثلاثـة ( أى الاسـتهلاك والاستثمار والانفاق الحكومى ) ، سينتهى بتقليل الضغط التضخمى ، ولـكن الطرق الثلاث على العموم ، تتساوى مـن ناحيـة الوصـول الـى الاسـتقرار

(٣٦) أنظر Trescott الآنف الذكر ، ص ٥٥٠ ــ ٥٥٢

الاقتصادى [٣٧] .

وعلى ذلك ، فمن الاوفق استخدام السياستين معا ، لمنع ما يطرأ على الناتج الاهلى الاجمالى ، من حركات متطرفة ، كأن تستخدم السياسة النقدية ، مع الادوات المالية الاوتوماكية ، automatic stabilizers لاعادة التوازن . ويمكن استخدام مزيج من الوسائل النقدية والمالية ، لتحقيق الاثر المطلوب ، على الناتج الاهلى الاجمالى ، كما لو استخدمت ميزانية عامة شديدة ، مع سهولة فى الائتمان ، لتحقيق معدل عال من الاستثمار مع نمو الطاقة الانتاجية . كما يمكن استخدام ميزانية عامة ذات عجز ، لدفع عجلة التوسع ، مع استخدام أسعار عالية للفائدة . مثل هذا المزيج ، يناسب العمل على تحسين ميزان مدفوعات الدولة ، دون التضحية بالاهداف الاقتصادية المحلية .

والآن وقد انتهينا من دراسة الجزء النظرى من هذا البحث ، فلنتجه نحو ليبيا، لندرس السياسة النقدية فيها ، ثم نقترح فى النهاية ما نراه من اقتراحات .

ولا بد لتكوين السياسة النقدية وتنفيذها ، فى أية دولة من الدول ، أن تتوفر عناصر ثلاثة :

أولا : اختيار الاهداف .

ثانيا : استخدام وتطوير الاجهزة والاسلحة النقدية ، لنجاح الوصول الى الاهداف .

ثالثا : الاعتماد ــ ولو بطريقة ضمنية ــ على نظرية ــ لمعرفة الآثار الاقتصادية المختلفة ، للوسائل النقدية المختارة .

**١٠ ــ عرض النقود فى ج. ع. ل. :**

لا يكاد الباحث يقرأ تقريرا دوليا أو محليا ، عن السياسة النقدية فى ج.ع.ل، أو عن التضخم وملامحه وآثاره ، الا ويرتطم بمسألة عرض النقود ، حيث زاد

---

(٣٧) أنظر «Principles of Economic Policy» by Prof. K. E. Boulding, 1964, p. 227 and also «Government Finance : Economics of the Public Section» by John F. Due, 4th., ed., 1968, pp. 285-6.

عرضها زيادة هائلة فى عشر سنوات ، ويكاد أصحاب التقارير ، ينحون باللائمـة على مصرف ليبيا ، مع أنه ربما كان بريئا من ذلك الاتهام • فلندرس اذا قضـية عرض النقود ، ولنبدأها بالجدول الآتى رقم ( ١ )

## جـــدول رقـم ٣٨ ( ١ )

## عـــرض النقـــود فـى ج•ع•ل•

**مقربة بآلاف الدينارات الليبية**

| فى نهاية | عملة لدى الجمهور (١) | ودائع تحت الطلب لدى الجمهور (٢) | عرض النقود (١) + (٢) | الزيادة السنوية فى عرض النقود بالتقريب |
|---|---|---|---|---|
| ديسمبر ٦٠ | ١٠ر٣٠٠ | ١٢ر٠٠٠ | ٢٢ر٣٠٠ | |
| » ٦١ | ١٢ر٨٠٠ | ١٣ر٣٠٠ | ٢٦ر١٠٠ | ٤ر٠٠٠ |
| » ٦٢ | ١٥ر١٠٠ | ١٣ر٩٠٠ | ٢٩ر٠٠٠ | ٣ر٠٠٠ |
| » ٦٣ | ١٧ر٨٠٠ | ١٧ر٩٠٠ | ٣٥ر٧٠٠ | ٦ر٠٠٠ |
| » ٦٤ | ٢٤ر٦٠٠ | ٢١ر٦٠٠ | ٤٦ر٢٠٠ | ١١ر٠٠٠ |
| » ٦٥ | ٣٣ر٦٠٠ | ٣٥ر٥٠٠ | ٦٩ر٢٠٠ | ٢٣ر٠٠٠ |
| » ٦٦ | ٤٧ر٧٠٠ | ٥١ر٥٠٠ | ٩٩ر٢٠٠ | ٣٠ر٠٠٠ |
| » ٦٧ | ٦١ر٠٠٠ | ٦٥ر٤٠٠ | ١٢٦ر٤٠٠ | ٢٧ر٠٠٠ |
| » ٦٨ | ٧٠ر٤٠٠ | ٨٧ر٦٠٠ | ١٥٨ر١٠٠ | ٣٢ر٠٠٠ |
| يونيو ٦٩ | ٧٩ر١٠٠ | ١٢٢ر٠٠٠ | ٢٠١ر٢٠٠ | ٤٣ر٠٠٠ |
| مارس ٧٠ | ١٠٨ر١٠٠ | ١٢٨ر٠٠٠ | ٢٣٦ر١٠٠ | ٣٥ر٠٠٠ |

ومن الجدول السابق يتضح أن عرض النقود ، زاد خلال عشر سنوات ، من حوالى ٢٢ مليون د•ل• الى ٢٣٦ مليون د•ل• ، كما زادت العملة لدى الجمهور

(٣٨) أنظر الجدول رقم ١٦ من النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا ، مايو/يونيو ١٩٦٩ ، المجلد ٩ والعدد ٣ ، ثم انظر ص ٩٠ من تقرير مصرف ليبيا الرابع عشر(٦٩/٧٠)

فى نفس الفترة ، من حوالى ١٠ د.ل. الى ١٠٨ م.د.ل. هذان الامران ، دعيا الكثيرين من المعنيين بالامور الاقتصادية الليبية ، الى مهاجمة الزيادة المستمرة فى عرض النقود ، ولعل العبء الاكبر من النقد ــ كما ذكرنا ــ انصب انصبابا على مصرف ليبيا . ولذا يحسن أن نعدد ماريش الى عرض النقود من سهام ، وأن نذكر أيضا ردود المدافعين ، فى هذه القضية الهامة ، التى تحتل جزءا كبيرا من السياسة النقدية :

أولا : جاءت الى ليبيا بعثة من صندوق النقد الدولى ، وكتبت تقريرا فى ١٩٦٨/٦/٢٦ ، ولاحظت استمرار الزيادة فى عرض النقود ، حتى أن متوسط تلك الزيادة ، فيما بين ١٩٦٣ ــ ١٩٦٨ ، بلغ حوالى ٣٣ مليونا ، لمتوسط السنوات الثلاث ، حتى كتابة تقريرها المشار اليه عن «ليبيا»[٣٩] مما سبب ارتفاعا فى الاثمان .

وفى صيف عام ١٩٦٨ ، جاءت الى ليبيا بعثة البنك الدولى ، « لابداء المشورة وتقديم رأى حول الاقتصاد الليبى » فقارنت معدل زيادة عرض النقود ( المشار اليه فيما سبق ) ، « بمعدل زيادة عرض الموارد ( أى مجموع اجمالى الناتج المحلى + الواردات من السلع والخدمات ــ باستثناء خدمات عوامل الانتاج ) ، فوجدت أن هذا الاخير ( أى عرض الموارد ) زاد بين السنتين المذكورتين ، ( ٦٣ــ١٩٦٨ ) بمعدل سنوى قدره ٢١٪ [٤٠] فقط » وتنتهى البعثة من هذا ، الى أن زيادة عرض النقود ، فاقت بكثير ، الزيادة فى الموارد الحقيقية ، الامر الذى يشير الى عرض النقود ، كمصدر للتضخم ، اذ كلما زادت العملة المصدرة ــ فى الظروف الاقتصادية المذكورة ــ كلما ارتفعت لاثمان .

---

(٣٩) أنظر تقرير صندوق النقد الدولى فى ٦٨/٦/٢٦ ، ويحسن بالقارىء أن يلاحظ، أن الزيادة حتى يونيو ٦٩ وصلت الى ٤٣ م . ، وأنها حتى مارس ٧٠ وصلت الى ٣٥ م .

(٤٠) أنظر البنود من ١٠ الى ١٥ من تقرير بعثة البنك الدولى ١٩٦٨ ، عن السياسة الضريبية والادارة المالية .

ثانيا : أراد صندوق النقد الدولى ، أن يصل الى نفس الغرض ، أى أن يثبت أن عرض النقود يتزايد ، بنسبة أكبر من أية نسبة أخرى ، فقارن زيادته ( عرض النقود ) بزيادة كل من الناتج القومى ، والناتج الاهلى ، والدخل الاهلى ، وقدم لنا الجدول الآتى :

## جـــدول رقـم ( ٢ )[٤١]

## النـاتج المحلى الاجمالى والـدخل الاهلى ج.ع.ل بأثمـــان ١٩٦٤

**القيمة بملايين د.ل.**

| | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج القومى الاجمالى | ٢٣١ر٣ | ٣٣٨ر٧ | ٤٣٣ر٩ | ٥١٧ر١ | ٥٩٤ر٠ |
| ـ صـافى المدفوعات الخـارجية | ـ ٦ر٩ | ـ ٧٨ر١ | ـ ٨١ر٠ | ـ ١٠٤ر٧ | ـ ١٣٠ر٢ |
| الناتج الاهلى الاجمالى | ٢٢٤ر٤ | ٢٦٠ر٦ | ٣٥٢ر٩ | ٤١٢ر٤ | ٤٦٣ر٨ |
| ـ الاسـتهلاك | ـ ١٢ر٢ | ـ ١٨ر٢ | ـ ٢٢ر٥ | ـ ٢٦ر٣ | ـ ٣١ر١ |
| الدخل القومى الحقيقى على أساس أسعار ١٩٦٤ | ٢١٢ر٢ | ٢٤٢ر٤ | ٣٣٠ر٤ | ٣٨٦ر١ | ٤٣٢ر٠ |

نسبة الزيادة ← ١٦ر٨ ٪

نسبة الزيادة ← ١١ر٩ ٪

(٤١) أنظر ص ٥٢ من تقرير الصندوق المشار اليه آنفا ، وانظر ص ٢٨ ـ ٢٩ من التقرير السنوى لمصرف ليبيا ( الثانى عشر ) وكذلك ص ١٠٢ ـ ١٠٩ من التقرير الرابع عشر .

ملاحظة : هناك اختلاف كبير جدا بين أرقام الدخل القومى الليبـى ، فهـى فى المجموعة الاحصائية تختلف عن تقارير التخطيط ومصرف ليبيا . ولما كنا هنا بصدد تقرير ما ذكره الصندوق ، فكان لا بد من وضع أرقامه.

فاذا أخذنا نسب الزيادة فى الدخل الاهلى ، للاعوام الثلاثة الاخيرة من الجدول رقم ( ٢ ) ، ثم أضفنا لها نسب الزيادة فى كمية النقود ، فانا نستطيع أن نكون الجدول الآتى رقم ( ٣ ) ، بأسعار ١٩٦٤ كى تكون المقارنة صحيحة :

**جدول رقم ( ٣ )[٤٢]**

**نسب الزيادة فى كل من**

**الدخل القومى وعرض النقود ( بأسعار ١٩٦٤ )**

| | ١٩٦٦-١٩٦٥ | ١٩٦٧-١٩٦٦ | ١٩٦٨-١٩٦٧ | ١٩٦٩-١٩٦٨ |
|---|---|---|---|---|
| الدخل الاهلى[٤٣] | ١٦ر٨ ٪ | ١١ر٩ ٪ | | |
| عرض النقود | ٣٠ ٪ | ٢٧ر٠ ٪ | ٢٩ر٨ ٪ | ٣٢ر٥ ٪ |

نستنتج من الجدول الاخير رقم ( ٣ ) ، أن نسبة زيادة عرض النقود ، جاءت أعلا بكثير ، من نسبة زيادة الدخل الاهلى .

ولو أخذنا السنوات التى تحدث عنها ، صندوق النقد الدولى ، أى من ١٩٦٣ الى ١٩٦٧ ، وقارنا عرض النقود والانفاق العام ، بأسعار عام ١٩٦٤ ، لحصلنا على الجدول رقم ( ٤ )

---

(٤٢) زادت النفقات العامة من ٦٥ الى ١٩٦٦ من ٤ر١٣٥م. د.ل الى ٩ر١٩٤م. د.ل
زادت النفقات العامة من ٦٦ الى ١٩٦٧ من ٩ر١٩٤م. د.ل الى ٢٦٢م. د.ل

(٤٣) الناتج القومى الحقيقى لعام ١٩٦٨ هو ٩ر٧٠٦ م.ج.ل. والناتج القومى الحقيقى لعام ١٩٦٩ هو ٨ر٧٥٢ م.ج.ل. ولم تظهر بعد أرقام الدخل الاهلى عن السنتين المذكورتين ، ص ٤٩ من تقرير مصرف ليبيا الرابع عشر .

## جـــدول رقـم ( ٤ )

## عــرض النقــود والانفــاق الاجمــالى

**بملايين د.ل.**

| آخر ديسمبر | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ | الزيادة المئوية ١٩٦٣-١٩٦٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عرض النقــود | ٣٥ر٧ | ٤٦ر٢ | ٦٩ر٢ | ٩٩ر٢ | ١٢٦ر٤ | ٢٦٠٪ |
| الانفاق الاجمالى فى ليبيا بالاسعار الجــارية | ٢٤٢ | ٢٨٧ر٢ | ٣٤٦ر١ | ٤٤٣ر٢ | ٥٢٧ر٢ | ١١٨٪ |
| الانفاق الاجمالى فى ليبيا بأســعار ١٩٦٤ | ٢٥١ | ٢٨٧ر٢ | ٣٢٨ر٤ | ٣٩٩ر٦ | ٤٤٨ر٣ | ٧٨٪ |

ومن هذا الجدول رقم ( ٤ ) ، يتبين أن عرض النقود ، زاد بنسبة كبيرة جدا ، اذا قورنت بنسبة الانفاق العام ، أى جاءت زيادة عرض النقود خلال المدة الآنفة الذكر ، ٢٦٠٪ بينما لم تزد نسبة الانفاق الاجمالى بالاسعار الجارية عن ١١٨٪ ، ونسبة الانفاق الاجمالى بأسعار ١٩٦٤ ، لم تزد هى الاخرى عن ٧٨٪ .

واذاً يتضح من الجدولين الاخيرين ، أن عرض النقود زاد بنسبة أكبر من كل من الدخل الاهلى ( بأسعار ١٩٦٤ ) ، والانفاق الاجمالى ( بأسعار ١٩٦٤ ) . والنتيجة طبعا ، ارتفاع فى الاسعار ، رغم حرية الاستيراد ، ورغم القيود والاسلحة النقدية ، التى استخدمها مصرف ليبيا ، لمحاربة الضغوط التضخمية .

وقد دافع مصرف ليبيا عن نفسه ، وفى كل تقاريره ــ كما سنذكر فيما بعد ــ بأن زيادة العملة مرجعها الى ميزان المدفوعات ، كما أنها لا تحــدث ، الا لمقــابلة نفقات الحكومة للتنمية أو للاستهلاك ، أو لمقابلة مطالب شركات البترول مــن نفقات محلية ، وعادة لا يزيد طلب الشركات أو الحكومة محليا ، الا بزيادة أرصدتها

الاجنبية لدى مصرف ليبيا ، وعندئذ يقوم المصرف المذكور ، بتحويل العملات الاجنبية ، الناتجة عن دخل البترول ، الى عملات ليبية ، حتى تتمكن شركات البترول ، من مقابلة نفقاتها المحلية ، ودفع العوائد المستحقة للحكومة .

كل هذا بينما جاءت زيادة شبه النقود ( ودائع الادخار والودائع الآجلة للقطاع الخاص ) بين العامين ٦٣ ــ ٦٧ ، من ١٨ مليون د.ل. الى ٤٢ [٤٤] م.د.ل ، ومع أنها زيادة ليست كبيرة ، ولكنها تعتبر وقت التضخم حسنة من الحسنات ، تعمل على امتصاص بعض الفائض من النقد السائل . « واذا كان عرض النقود قد زاد سنويا ، بمعدل قدره ٣٣٪ ، فقد كانت الزيادة السنوية الى الاقتصاد ٢٤٪ . وبزيادة الدخل المتوسط ، يزيد الطلب على السيولة ، بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الدخل ، ومن ثم يبدو من التسرع الحكم على أن سيولة الاقتصاد ، أكثر من اللازم [٤٥] » .

ثالثا : تقرير لودفيج س. هيلبورن :

وهذا أيضا يتحدث فى أوائل عام ١٩٦٧ ، عن عرض النقود والتضخم وعرض السلع ، فيقول « ان التضخم قد حدث بسبب أن كمية المعروض من النقد ، قد نمت وازدادت بمعدل أسرع من معدل نمو المعروض من السلع والخدمات فى ليبيا ( الانتاج المحلى + الواردات ) ، وأن العلاج الاساسى يكمن ، فى تخفيض سرعة نمو الاول ، وزيادة سرعة الثانى . وأن الاجراء القاطع ، الذى لا يمكن تجنبه ، ويصلح فى مكافحة التضخم فى ليبيا ، هو سياسة خفض نمو المعروض من النقد ، وذلك عن طريق القيود المالية ، ونعنى به انشاء احتياطى والمحافظة عليه ... كما تعتبر ايرادات ضريبة الدخل ، أهم العوامل المناوئة ، للتضخم ، اذا لم تصرف من قبل الحكومة »[٤٦] .

فالتقارير كلها على العموم ، تتحدث عن زيادة عرض النقود ، ثم عن احتمال

(٤٤) أنظر تقرير البنك الدولى الآنف الذكر ، بنود ١٠ ــ ١٥
(٤٥) أنظر ص ٢ من تقرير وزير المالية ، ردا على بعثة البنك الدولى عام ١٩٦٨
(٤٦) أنظر ص ٤ ــ ٦ من تقرير لودفيج س. هيلبورن ، عن التقرير الخاص بلجنة التضخم ، الى مدير عام الشئون الاقتصادية والاجتماعية فى ١٩٦٧/٢/١٨

استمرار النفقات المحلية للشركات المنتجة للبترول ، فى كونها مصدرا هاما جدا من مصادر التوسع النقدى ، ثم ضرورة سحب جزء من « القوة الشرائية من أيدى الجمهور ، عن طريق ضرائب الدخل ، للحد من مكنة الجمهور الانفاقية ، وبالتالى يضعف الطلب العام ، فيكون بذلك قد ساهم فى الحد مـــن الارتفـــاع اللولبـــى للاســـعار » [٤٧] .

**١١ ـ مصرف ليبيـــا وعـــرض النقـــود :**

طالما أن التقارير كلها ، انتقدت الزيادة المستمرة فى عرض النقود ، وطالما أن مصرف ليبيا هو المصرف المركزى ، المنوط به وحده ، اصدار أوراق البنكوت ، فكأن النقد موجه اليه بطريقة ضمنية ، ولذا يجمل بنا أن نقرر هنا ما كتبه فى هذا الشأن ، فى كل تقاريره تقريبا ، وأن نسرد ما ساوره من قلق ، بسبب زيادة عرض النقود ، وما قدمه من أسباب لتلك الزيادة . فقد كتب :

« ونتج الارتفاع فى عرض النقود ( العملة لدى الجمهور + الودائع تحت الطلب )، عن الزيادة الحادة فى صافى الاصول الاجنبية ، التى بلغت ٩ر٧ مليون د.ل وبذلك استعادت حركة العملة الاجنبية دورها ، كعامل توسعى رئيسى فى عرض النقود . وكان المصدر الرئيسى للعملات الاجنبية ، هو تحويلات شركات البترول، التى بلغت ٥ر٥٩ مليون د.ل. خلال عام ١٩٦٣ ، مقابل ٢ر٤٦ مليون د.ل. فى العام السابق وتمت مواجهة الضغط التضخمى جزئيا ، بارتفاع الواردات بنسبة ٥ر١١٪ خلال سنة ١٩٦٣ ، ويبدو أنه كان للاجراءات التى اتخذتها الحكومة ، مثل الزيادة العامة فى التعريفة الجمركية خلال عام ١٩٦٢ وزيادة الاجور ، أثر غير مباشر فى زيادة الاســـعار [٤٨] » .

وفى التقرير التاسع يقول البنك « ..... كما استمر عرض النقود فى الارتفاع حيث بلغ ٧ر٥١ مليون د.ل. فى نهاية مارس ١٩٦٥ ، مقابل ٢ر٣٧ مليون د.ل. فى

---

(٤٧) أنظر ص ٥٣ من « دراسات » مجلة الاقتصاد والتجارة ، المجلد الخامس ، العدد الاول ، ربيع ١٩٦٩ ، فى مقال «ضرائب الدخل الجديدة» للاستاذ مصباح العربى

(٤٨) أنظر ص ١٧ ـ ١٨ من التقرير السنوى الثامن لمصرف ليبيا ( ١٩٦٤/٣/٣١ ) .

نهاية مارس ١٩٦٤ ، أى بزيادة ٣٩٪ عن مستواه فى العام الماضى . ... وكانت العوامل السببية التى أحدثت التغييرات فى عرض النقود ، خلال السنة المالية المنتهية فى مارس ١٩٦٥ ، على الوجه الآتى :

١ ــ زيادة صافى الاصول الاجنبية بمقدار ١٦ر٧ مليون د.ل.

٢ ــ

ومن الواضح أن العوامل النقدية ، قد استمرت فى التأثير على الجزء الاكبر من الزيادة فى عرض النقود . ويعود ذلك الى طبيعة الاقتصاد الليبى ، الذى تشكل التجارة الخارجية فيه ، نسبة عالية من الدخل القومى ، ويعكس ذلك أيضا حدود السياسة النقدية فى البلاد ، ومدى الصعوبة التى تواجهها ، أمام التأثيرات النقدية الناتجة عن عوامل خارجية ، مثل صافى وضع ميزان المدفوعات .

وفى الوقت الذى تمثل فيه الاتجاهات النقدية والمصرفية فى الاقتصاد الليبى ، الجانب النقدى للارتفاع فى الدخل ..... فانه من الواضح أيضا ، أن هناك عنصرا هاما يزيد من حدة الضغط التضخمى ، ألا وهو الزيادة فى السيولة . ويعى مصرف ليبيا الحاجة للتيقظ فى مجال السياسة النقدية ، غير أنه ليس من المغالاة القول ، بأن تذليل المهمة الشاقة ، لمراقبة التضخم والحيلولة دونه ، يئول فى النهاية الى مزيج من السياسات والرقابة ، على النواحى المالية والنقدية والرقابة المباشرة» .

ويذكر مصرف ليبيا ، فى تقريره السنوى العاشر ( ٦٥ــ١٩٦٦ ) ما يلى:

« أدت الاتجاهات التوسعية ، فى قطاعات البترول والبناء والاستهلاك ، الى ارتفاع عرض النقود ، من ٥١ر٧ م.د.ل فى ١٩٦٥/٣/٣١ ، الى ٧٤ م.د.ل فى ١٩٦٦/٣/٣١ ..... » ويعدد التقرير أسباب الزيادة :

١ ــ ارتفاع الاصول الاجنبية ، كنتيجة لزيادة ايرادات البترول .

٢ ــ ارتفاع مجمل الائتمان للقطاع الخاص ، من حوالى ٢٨ر٥ م. الى ٣٨ر٢ م. دينار .

ثم يستمر التقرير فى الحديث عن ارتفاع الاسعار فيقول :

« ويبدو أن الاتجاه التضخمى ، ازداد خطورة خلال الربع الاول من السنة الجارية ، واذا استمر هذا الاتجاه ، فسوف يكون من العسير على البلاد أن تنمو نموا سليما ، وذلك لانه من طبيعة التضخم فى المدى البعيد ، أن يمتص كل فوائد التنمية .... ، علما بأنه لا يمكن علاج الموقف ، عن طريق التدابير النقدية فقط مع اتباع نظام ضريبى ، يساعد على مكافحة التضخم وتوزيع الـدخل القومـى بصـورة عـادلة ..... » [٤٩] .

ويقول تقرير مصرف ليبيا عن ٦٦ ــ ١٩٦٧ :

« اتسم الاقتصاد الليبى خلال الفترة قيد البحث ، بنفس الاتجاهات التـى بدأت منذ اكتشاف البترول وتصديره ، ويمكن تلخيصها :

١ ــ التوسع النقدى الذى جاء كنتيجة لتدفق الاموال الاجنبيـة ، عـن طريق النفقات المحلية لشركات البترول أولا ، ثم كايرادات للخزانة العامة مـن صادرات البترول ، ....

٢ ــ الارتفاع المستمر فى أسعار السلع والخدمات ، ....

٣ ــ ارتفاع الايجارات المنزلية ، ....

٤ ــ سوء توزيع اليد العاملة ، وعدم تشغيلها بشكل منتج ، ....

وارتفع عرض النقود ، من ٧٤ م٠د٠ل٠ فى ٦٦/٣/٣١ الى ١٠١ر٣ م٠د٠ل فى ٦٧/٣/٣١ ....

وعلى كل حال ، يجب التنبيه مرة أخرى ، الى اتخاذ جميع الاسلحة الممكنة ، والمتوفرة لدى رجال السياستين ، النقدية والمالية ، لمحاربة الاتجاه التضـخمى ، الذى يعوق عمليات التنمية الاقتصادية . واذا تحقق هذا ، فانه يمكن أن يستتب الاستقرار الاقتصادى ، فى ظل أسعار وتكاليف مناسبة للنهوض بمشاريع التنمية» [٥٠] .

وجاء فى تقرير مصرف ليبيا فى نهاية مارس ١٩٦٨ ما يلى :

---

(٤٩) أنظر ص ٢١ ــ ٢٢ من التقرير السنوى العاشر لمصرف ليبيا ، ١٩٦٥ــ١٩٦٦

(٥٠) أنظر التقرير الحادى عشر لمصرف ليبيا ( ٦٦ــ١٩٦٧ ) ص ٢٢ و ٤٦ و ٢٨

« .... وزاد عرض النقود من ١٠١ر٣ م.د.ل الى ١٣٧ر٩ م.د.ل ، خلال السنة قيد البحث . والسبب الرئيسى لزيادة الاصول المحلية ، هو زيادة ايرادات الحكومة من البترول ، وبالتالى زيادة انفاقها على مشاريع التنمية والادارة .

.... الا أنه مع ذلك ، فان الاتجاه التضخمى ، لا زال منظورا فى الاقتصاد الليبى ، نظرا لزيادة انفاق شركات البترول ، والتوسع فى الانفاق الحكومى . ولذلك فاننا نأمل ، كما سبق وأن كررنا النداء فى تقاريرنا السابقة ، أن تتخذ الحكومة كافة التدابير العملية ، لوضع حد لهذا التوسع فى المصروفات الادارية والمتكررة ، وتوجيه أية زيادة فى الانفاق ، الى المشاريع الانتاجية وحدها » [٥١] .

وفى آخر تقارير مصرف ليبيا ( ٣١ مارس ١٩٧٠ ) يقول ، « هذا وقد حدث توسع كبير فى عرض النقود ، خلال السنة قيد البحث ، بلغت نسبته ٢٦ر٦٪ مقابل ٣٠٪ خلال السنة المالية الماضية . غير أنه بالرغم من التوسع الملحوظ فى كمية النقود ، فان انخفاض معدل دوران النقود الى ١ر١ ، خلال النصف الثانى من السنة موضوع التقرير ، ( كنتيجة لانخفاض النسبى ، فى اجمالى المسحوبات خلال هذه الفترة ، بسبب اجراءات تقييد السحب ، التى اتخذت عقب الثورة ) يتوقع أن يعكس نموا ، ولكن بمعدل أقل ، على كل من اجمالى الناتج القومى النقدى ، وعلى مستوى الاسعار . والملاحظة الاخرى التى يمكن اضافتها فى هذا الخصوص، هو أن زيادة عرض النقود ، كانت نتيجة لارتفاع ميل الجمهور ، نحو الاحتفاظ بكميات أكبر من العملة ( العملة لدى الجمهور ) ، سواء لغرض المعاملات أو الاكتناز . علما بأنه لدينا شعور قوى ، أن معظم الزيادة فى العملة لدى الجمهور ، كانت للغرض الاخير ، وبالتالى ليس لها أثر على الاسعار أو الناتج القومى » [٥٢] .

وكأن مصرف ليبيا فى الحقيقة ، قد وضع أمام الباحثين ، أسبابا متعددة لزيادة عرض النقود ، نلخصها فيما يلى :

---

(٥١) أنظر التقرير الثانى عشر لمصرف ليبيا ( ٦٧–١٩٦٨ ) ص ٥٣ و ص ٨
(٥٢) أنظر ص ٣٩ – ٤٠ من التقرير السنوى الرابع عشر ، لمجلس ادارة مصرف ليبيا، عن السنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠

(أ) زيادة صافى الاصول الاجنبية ، من تحويلات شركات البترول .
(ب) الحدود التى كانت موضوعة للسياسة النقدية ، ومصاعبها أمام صافى ميزان المـــدفوعات .
(ج) زيادة السيولة لدى المصارف التجارية وزيادة الائتمان .
(د) عدم قدرة السياسة النقدية وحدها على معالجة الموقف .
(هـ) ارتفاع أثمان السلع والخدمات .
(و) ارتفاع الايجارات المنزلية .
(ز) سوء توزيع اليد العاملة وعدم تشغيلها بشكل منتج .
(ح) زيادة النفقات الحكومية المتكررة .
(ط) ظاهرة الاكتناز عند الجمهور .

ونحن وان كنا نوافق مصرف ليبيا ، على كثير من أسبابه الرئيسية ، التـــى عملت على زيادة عرض النقود ، ولئن كنا نشعر بالجهد الكبير الملحوظ ، الذى بذله مصرف ليبيا ، والاجراءات العديدة التى أدخلها ونفذها فعلا منذ عام ١٩٦٦ ، الا أننا نحب أن نذكر بعض التحفظات الآتية :

أولا : لم تكن لمصرف ليبيا كلمة مسموعة لدى المصارف التجارية ، ولكنه بعد تلييب المصارف وتأميم الحصص الاجنبية فيها ، غدا المشرف والمهمين علـــى المصارف كلها ، فهو الآن صاحب التوجيه والارشاد .

ثانيا : ربما كانت حكومات الماضى ، لا تتعاون معه التعاون الوثيق المنشود ، ولكن الحكومة الحالية ، جعلت منه مصرفا مركزيا حقيقيا ، بل أنابته عنها فى كل ما يختص بنقل ملكية الاسهم ، التى تؤول الى الدولة ، وملكية رءوس أمـــوال المصارف المملوكة بأكملها للدولة [٥٣] الخ ، ولذا يستطيع المصرف الآن ، أن يقترح على الحكومة ما يشاء ، باعتباره مستشارها الاول فى الامور النقدية والمصرفية . ولا شك أن الحكومة ستنظر الى اقتراحاته بعين الاعتبار والتقدير ، وعلى الاخص حينما يطالبها ـــ كما فعل مرارا فى الماضى ـــ بتعاون سياسات أخرى مع السياسة

(٥٣) أنظر ص ٥٣١ من كتابنا « النقود والمصارف » المشار اليه آنفا .

النقدية ، وكذلك بتقليل النفقات الحكومية المتكررة ، وسوء توزيع اليد العاملة ، التى تشتغل بشكل غير منتج .

ثالثا : كانت الايجارات المنزلية مرتفعة ، فأصدرت الثورة قانونا بتخفيضها ، وعملت على تحديد الاثمان .

رابعا : يجدر بمصرف ليبيا ـ كمستشار اقتصادى للدولة ـ أن ينصح الحكومة بحسن توزيع اليد العاملة ، وتقليل النفقات المتكررة .

خامسا : لم يصبح المصرف المركزى الليبى ، قادرا على التأثير على المصارف بالاقناع الادبى فقط ، أو بما له من سلطان بعد تليينها والتأميم ، بل أنه يستطيع أن يختار من الاسلحة اليوم ما يشاء ، لا بل انه أصبح فعلا ، ملجأ المصارف التجارية ، التى اقترضت منه ٢ر٨ مليون دينار ، حتى آخر يونيو ١٩٧٠ ، مقابل ٣ر٠ مليون دينار فقط ، فى نهاية مارس ١٩٧٠ [٥٤] .

**١٢ ـ الدخل الاهلى الاجمالى وقروض القطاع الخاص :**

تبين لنا مما سبق ، أن عرض النقود زاد زيادة كبيرة جدا ، خلال الاحدى عشرة سنة الماضية ، وأنه زاد بمعدل يفوق معدل زيادة كل من ، عرض الموارد ، والدخل الاهلى ، والانفاق الاجمالى ( بأسعار سنة ١٩٦٤ ) [٥٥] ، واقترح الكثيرون « خفض نمو المعروض من النقد » [٥٦] ، حتى أن مصرف ليبيا نفسه ، يساوره خوف وينتابه قلق ، من زيادة عرض النقود ، فيحذر مرة ويدعو الى التيقظ مرة أخرى ، ثم ينسب زيادة كمية النقود الى أسباب كثيرة منها التوسع فى المصروفات الادارية والمتكررة [٥٧] ، ثم سبب هام آخر ، يدعو الى الوقوف عنده والتفكير فيه ، ونعنى به « ارتفاع مجمل الائتمان ، للقطاع الخاص » [٥٨] .

---

(٥٤) أنظر ص ١٤٢ من النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا سبتمبر/أكتوبر ١٩٧٠ ، المجلد ١٠ العدد ٥

(٥٥) أنظر ص ٣٤ من هذا البحث .

(٥٦) أنظر ص ٣٥ من هذا البحث .

(٥٧) أنظر ص ٣٩ من هذا البحث .

(٥٨) أنظر ص ٣٧ من هذا البحث .

هذا الوضع الاخير ، أو تلك الحقيقة الاخيرة ، جعلتنا نسائل أنفسنا : هل اتجهت بعض قروض القطاع الخاص ، الى الاستثمار ، فعملت على زيادة الدخل الاهلى ؟ واذا كان هذا فقد حدث بالفعل ، فهل هناك علاقة أو ارتباط ، بين زيادة قروض القطاع الخاص ، من المصارف التجارية ، وبين زيادة الدخل الاهلى ؟

لبحث هذا الموضوع ، لا بد أولا ، أن نعرف الكيفية ، التـى توزع بهـا القروض على الاغراض المختلفة ، وأهمية كل بند بالنسبة الى مجموع القروض كلها ، كما يتضح من الجدول الآتى رقم ( ٥ ) :

**جـــدول رقـم ( ٥ )[٥٩]**

**توزيع قروض المصـارف التجارية حسب الاغراض**

**بآلاف الدينارات ( مقربة )**

| نوع النشاط | مارس ١٩٦٨ | | مارس ١٩٦٩ | | مارس ١٩٧٠ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | ٪ | المبلغ | ٪ | المبلغ | ٪ |
| التجـارة العـامة (الجملة والتجزئة) | ٢٠٫٤٠٠ | ٣٥٫٤ | ٢٧٫٨٠٠ | ٣٦٫٤ | ٣٩٫٤٠٠ | ٤٣٫٢ |
| البنـــاء | ١٠٫٦٠٠ | ١٨٫٤ | ١٢٫٩٠٠ | ١٦٫٩ | ١٥٫٠٠٠ | ١٦٫٣ |
| الصـــناعة | ٥٫٥٥٠ | ٩٫٦ | ٩٫٤٠٠ | ١٢٫٣ | ٨٫٥٠٠ | ٩٫٣ |
| النفط | ٢٫٥٦٠ | ٤٫٥ | ٢٫٩٥٠ | ٣٫٩ | ٣٫٧٥٠ | ٤٫١ |
| الزراعـــة | ١٫٣٧٠ | ٢٫٤ | ١٫٣٣٠ | ١٫٧ | ١٫٧٠٠ | ١٫٨ |
| المرافق العامة | ١٫٩٤٠ | ٣٫٣ | ١٫٩١٠ | ٢٫٥ | ١٫٩٠٠ | ٢٫١ |
| السـيارات وخدمات النقل | ٥٫١١٠ | ٨٫٨ | ٧٫٠٦٣ | ٩٫٢ | ٥٫٩٨٠ | ٦٫٦ |
| المؤسسات المالية | ٠٫٠٢١ | ٠٫٠ | ٠٫٠٢١ | ٠٫٠ | ٠٫٠١٠ | ٠٫٠ |
| الفنادق والملاهى | ١٫٤٨٠ | ٢٫٦ | ٢٫١٧٠ | ٢٫٨ | ٢٫٠٨٠ | ٢٫٣ |
| المهن الحرة والافراد | ٢٫٣٤٠ | ٣٫٩ | ٣٫٣٥٠ | ٤٫٤ | ٤٫٥٢٠ | ٥٫٠ |
| الرهونات على المبانى | ٢٫٦٦٠ | ٤٫٦ | ٢٫٨٠٠ | ٥٫٠ | ٤٫٩٠٠ | ٥٫٤ |
| بنود أخرى | ٣٫٨٠٠ | ٦٫٥ | ٣٫٨٠٠ | ٤٫٩ | ٣٫٦٠٠ | ٣٫٩ |
| **المجموع** | ٧٦٫٥٤٠ | ١٠٠٫٠ | ٨٧٫٠٨٥ | ١٠٠٫٠ | ٩١٫٠٧٠ | ١٠٠٫٠ |

(٥٩) أنظر ص ٧٦ من تقرير مصرف ليبيا ( الثالث عشر ) ١٩٦٨/١٩٦٩
وكذلك ص ٨٤ من تقرير مصرف ليبيا ( الرابع عشر ) ١٩٦٩/١٩٧٠

ويتضح من هذا الجدول ، أن التجارة العامة ، تأخذ نصيب الاسد ، من قروض المصارف التجارية ، لقصر فترتها وزيادة أرباحها ووفرة ضماناتها ، وتكاد نسبتها وكذلك نسب الانواع الاخرى من النشاط ، لا تتغير الا فى حدود ضيقة من عام الى آخر • وعلى كل حال ، هناك قروض لعمليات البناء ( من حوالى ١٦٪ الى ١٨٪ ) وقروض للصناعة بحوالى ١٠٪ ، والزراعة من ٥ر٢٪ الى ٢٪ الخ • لذلك تتساءل مرة ثانية : كيف استطاعت بعض هذه القروض ، أن تتجه الى الاستثمار ، فتزيد الدخل الاهلى ؟ للاجابة عن هذا السؤال ، نأخذ الجدول الآتى :

## جدول رقم ( ٦ )

### الدخل الاهلى الاجمالى وقروض المصارف التجارية للقطاع الخاص بملايين الدينارات الليبية

| السنة | ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ | ١٩٦٨ | ١٩٦٩ | ١٩٧٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القروض ٦٠ | ١٧ر٧ | ٢٢ر٢ | ٢٨ر٠ | ٣٥ر٣ | ٣٨ر٢ | ٥٠ر٨ | ٥٧ر٦ | ٧٥ر٩ | ٩٠ر٤ |
| الدخل الاهلى الاجمالى٦١ بسعر التكلفة | ١٤٦ر٢ | ٢١٥ر٩ | ٣٠٠ر٥ | ٤٢٣ر٢ | ٥٢٥ر٥ | ٦٣٣ر١ | ٨٦٦ر٤ | ١٠١٨ر٧ | |

(٦٠) أنظر: (أ) جدول «التغيرات فى عرض النقود» فى التقارير السنوية لمصرف ليبيا من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٠ بعنوان « قروض للقطاع الخاص » .
(ب) أنظر الجدول رقم (١) من الحسابات الاهلية الليبية (١٩٦٢–١٩٦٧) وزارة التخطيط والتنمية ، مايو ١٩٦٩

(٦١) أنظر: (أ) ص ٤٨–٤٩ من التقرير السنوى الرابع عشر لمصرف ليبيا فى ١٩٧٠/٣/٣١
(ب) ص ٤٠ من بحثنا عن «فائض ميزان المدفوعات الالمانى مع الاشارة الى الفائض الليبى» بمجلة «دراسات» المجلد الخامس العدد الاول ربيع ١٩٦٩

(٦٢) كان الرقم لسعر السوق ( بمصرف ليبيا ) مبلغ ١٠٦٨ر٧ جعلناه (تقديريا وبالقياس الى السنة التى قبلها) ١٠١٨ر٧

ملاحظة: وجدنا أرقام الدخل القومى الاجمالى(بسعر التكلفة) منذ عام ١٩٦٢ حتى ١٩٦٤ ، مختلفة اختلافات شاسعة خطيرة ، فلم نأخذها فى الاعتبار ، وفضلنا أن نتعرف الاتجاه العام منذ عام ١٩٦٥ ، واعتمدنا على احصائيات مصرف ليبيا ، المستقاة من قسم الحسابات القومية – جهاز التخطيط والتنمية . ولكى نضرب مثلا ونلفت نظر المسئولين الى ضخامة وفداحة الفروق فى احصاءات الدخل القومى ، نذكر أن المجموعة الاحصائية «لوزارة التخطيط والتنمية» سابقا (مصلحة الاحصاء والتعداد) ، طرابلس ١٩٦٧ ذكرت فى صفحة ٣٠٤ على سبيل المثال أن الدخل القومى الاجمالى بسعر التكلفة كان بالملايين ٣٤٣ر٤ عام ١٩٦٥ و ٤٣٠ر٨ عام ١٩٦٦ و ٥٢٤ر٨ عام ١٩٦٧ بينما كان فى احصاءات مصرف ليبيا المشار اليها كما يلى : ٤٢٣ر٢ عام ١٩٦٥ و ٥٢٥ر٥ عام ١٩٦٦ و ٦٣٣ر١ عام ١٩٦٧ والفروق الهائلة واضحة تتحدث عن نفسها

ويظهر من الجدول رقم ( ٦ ) ، أن قروض المصارف التجارية الى القطاع الخاص ، تزايدت من ١٧ر٧ مليون دينار عام ١٩٦٢ ، فوصلت ٩٠ر٤ مليون دينار عام ١٩٧٠ ، كما زاد الدخل الاهلى من ١٤٦ر٢ مليون دينار عام ١٩٦٢ ، الى حوالى ١٠١٨ر٧ مليون دينار عام ١٩٦٩ . والنتيجة أن كلا من القروض والدخل الاهلى ، فى تزايد ، ولكن من المهم أن نعرف نسبة التزايد السنوى فى كل منهما ، ولذا نأخذ أرقام الجدول السابق رقم ( ٦ ) ، لنحصل منها على معدل زيادة قروض القطاع الخاص ، ومعدل زيادة الناتج الاهلى الاجمالى ، على اعتبار أن سنة ١٩٦٢ هى سنة الاساس كما يلى :

**جـــدول رقـم ( ٧ )[٦٣]**

**معدل زيادة القروض ومعدل زيادة الناتج الاهلى الاجمالى**

**( ١٩٦٢ ســنة الاســاس )**

| | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ | ١٩٦٨ | ١٩٦٩ | ١٩٧٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القروض | ٠ر٢٥٤ | ٠ر٥٨٢ | ٠ر٩٨٩ | ١ر١٥٨ | ١ر٨٧٠ | ٢ر٢٥٤ | ٣ر٢٨٨ | ٤ر١٠٧ |
| ن. أ. اجمالى | ٠ر٤٧٧ | ١ر٠٥٥ | ١ر٨٩٥ | ٢ر٥٩٤ | ٣ر٣٣٠ | ٤ر٩٢٦ | ٥ر٩٦٨ | |

ولنأخذ الجدول الآتى أيضا ، لنعرف معدل الزيادة السنوية فى كل منهما :

(٦٣) أنظر الهامش فى الصفحة المقبلة .

## جـــدول رقـــم ( ٨ )[٦٣]

### معدل الزيادة الســـنوية فى القروض والناتج الاهلى الاجمالى

| | بين ٦٢–٦٣ | بين ٦٣–٦٤ | بين ٦٤–٦٥ | بين ٦٥–٦٦ | بين ٦٦–٦٧ | بين ٦٧–٦٨ | بين ٦٨–٦٩ | بين ٦٩–٧٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القـــروض | ٠ر٢٥٤ | ٠ر٢٦١ | ٠ر٢٦١ | ٠ر٠٨٢ | ٠ر٣٢٩ | ٠ر١٣٤ | ٠ر٣١٨ | ٠ر١٩١ |
| ن. أ. اجمالى | ٠ر٤٧٧ | ٠ر٣٩٢ | ٠ر٤٠٨ | ٠ر٢٤٢ | ٠ر٢٠٤ | ٠ر٢٦٩ | ٠ر١٧٦ | |

ومن الجدول رقم ( ٧ ) ، اتضح لنا معـــدل زيادة القروض ، ومعـــدل زيادة الناتج الاهلى الاجمالى ، بالمقارنة بسنة الاساس وهى ١٩٦٢ • ويمكن ملاحظة ، أن معدل نمو الناتج الاهلى الاجمالى ، أسرع من معدل نمو القروض ، حتى ليكاد معدل زيادة الناتج ، أن يكون ضعف معدل زيادة القروض •

والجدول رقم ( ٨ ) يمثل معـــدل الزيادة الســـنوية ، فى كل من المتغيرين ، وطالما أن الزيادة سنوية ، فستزيد فيها التقلبات • ويمكن القول ان معدل الزيادة السنوى فى القروض ، يكاد يكون ثابتا حتى عام ١٩٦٥ ، اذ يتزايد بمقدار ٢٦٪

---

(٦٣) أنظر الارقام المقدمة من الدكتور سومار ماكيرجى الاستاذ المشارك فى الاقتصاد الرياضى بالكلية ، وحسب معدل الزيادة للقروض، كمايلى $\frac{\text{٢ر٢٢–١٧ر٧}}{\text{١٧ر٧}}$ وهكذا وحسب معدل الزيادة للناتج القومى الاجمالى ، كما يلى $\frac{\text{٩ر٢١٥–٢ر١٤٦}}{\text{٢ر١٤٦}}$ وهكذا وحسب معدل الزيادة السنوية للقروض كما يلى $\frac{\text{٢ر٢٢–١٧ر٧}}{\text{١٧ر٧}}$ ثم $\frac{\text{٠ر٢٨–٢ر٢٢}}{\text{٢ر٢٢}}$ وحسب معدل الزيادة السنوية لنتائج الاهلى الاجمالى $\frac{\text{٩ر٢١٥–٢ر١٤٦}}{\text{٢ر١٤٦}}$ ثم $\frac{\text{٥ر٠٠٣–٩ر٢١٥}}{\text{٩ر٢١٥}}$ ثم وهكذا والفضل فى حساب هذه الارقام على الآلة الكاتبة ، للدكتور ماكرجى •

تقريبا • أما بعد عام ١٩٦٥ ، فان المعدل يتقلب ، بمعنى أنه يقل فى عام ويزيد فى عام آخر ، واذا استمر الحال على هذا المنوال ، فمن المنتظر ، أن يزيد الطلب على القروض فى عام ١٩٧١ ثم يتناقص فى عام ١٩٧٢ وهكذ •

وأما الناتج الاهلى الاجمالى ــ فى جدول رقم ( ٨ ) أيضا ــ فانه يظهر لنا زيادة ثابتة نسبيا ، تقترب من ٤٠٪ حتى عام ١٩٦٥ ، وبعد هذه السنة ، تبدأ الزيادة فى التناقص ، باستثناء زيادة عام ١٩٦٧ــ١٩٦٨ ، التى يمكن أن تعزى الى :

(أ) ربما كانت الارقام غير صحيحة ، وأن معدل الزيادة السنوى لتلك السنة ، يكون أقل من ذلك •

(ب) أن الزيادة فى الاستثمار ــ عن طريق جزء من القروض ــ تزيد الناتج الاهلى الاجمالى ، بعد سنة ، أى يكون هناك تأخر أو تقاعس ، لمدة عام ، ثم يزيد الناتج الاهلى ، ويعود فتتأخر الزيادة عاما ، ثم يتزايد وهكذا ، كما يتضح من الملخص الآتى ابتداء من عام ١٩٦٥ :

**جدول رقم ( ٩ )**

| | ٦٥–٦٦ | ٦٦–٦٧ | ٦٧–٦٨ | ٦٨–٦٩ | ٦٩–٧٠ | ٧٠–٧١ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل الزيادة السنوية للقروض | ٠ر٠٨٢ منخفض بعد عام | ٠ر٣٢٩ مرتفع بعد عام | ٠ر١٣٤ منخفض بعد عام | ٠ر٣١٨ مرتفع بعد عام | ٠ر١٩١ منخفض بعد عام | |
| معدل الزيادة السنوية فى الناتج الاهلى الاجمالى | | ٠ر٢٠٤ منخفض | ٠ر٣٦٩ مرتفع | ٠ر١٧٦ منخفض | ينتظر مرتفع | ينتظر منخفض |

ومن الجدول رقم ( ٨ ) يتضح ، أن زيادة منخفضة فى القروض خلال عام ١٩٦٦/٦٥ ، تنتهى بزيادة منخفضة فى الناتج الاهلى الاجمالى عام ١٩٦٧/١٩٦٦، وأن زيادة كبيرة فى القروض ، خلال عام ١٩٦٧/٦٦ ، تنتهى بزيادة كبيرة فى الناتج

الاهلى الاجمالى بعد سنة ، أى خلال عام ٦٧/١٩٦٨ • فاذا صح هذا الارتباط ، كسبب ونتيجة ، فمن المنتظر أن يتزايد معدل زيادة الناتج الاهلى الاجمالى ، لسنة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ ، وأن يقل معدل زيادته لسنة ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ •

ولكن يجب أن تكون هناك دراسة اقتصادية احصـائية ، عن العلاقة بين القروض والناتج الاهلى الاجمالى ، وعن أنموذج الزيادة فى الاثنين ، وأن تتضمن تلك الدراســة :

(أ) الجزء من القروض ، الذى يذهب الى الاستثمار ، لان الناتج الاهلى لن يتغير أو يتأثر بالقروض ، الا اذا كان جزء كبير من تلك القروض ، يستخدم فى عمليات استثمارية •

(ب) أن الناتج الاهلى الاجمالى ، يتضمن الدخل من البترول ، والبترول وحده يقدم حوالى ٥٤٪ من الناتج الاهلى ، وهو يأتى بطبيعة الحال بلا قروض ، أى أن الـ ٥٤٪ دخل مستقل عن القروض •

(ج) لا يصح استبعاد صناعة البترول كلها ، بل يجب أن يتضمن الناتج الاهلى الاجمالى ، كل المنتجات البترولية ، التى تنتج فى ج•ع•ل•

**١٣ ــ مصرف ليبيـا والاســلحة النقـدية ٦٤ :**

كان مصرف ليبيا فى الماضى ، يعترف ــ فى استقامة صارمة وفى كثير مــن المناسبات ــ بعجزه عن استعمال الاسلحة النقدية ، المخولة لكل المصارف المركزية، حتى أنه كتب أنه « لم يستطع وضع أو تنفيذ سياسة نقــدية ســليمة »[٦٥] ، على أسس طيبة ، تهدف الى تشجيع النمو الاقتصادى ، المصحوب بالاستقرار النقدى• وكانت هناك أسباب كثيرة لهذه المواقف أهمها :

---

(٦٤) أنظر الفصل السادس عشر « المصارف فى ليبيا » ص ٢٨١ ــ ٣٠٤ من كتابنا « النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لها فى ليبيا » اذ لن نعيد هنا ، ما ذكرناه فى ذلك الفصل .

(٦٥) أنظر ص ١١٢ من « مصرف ليبيا » ــ موجز تاريخى عن سنواته العشر الاولى ١٩٥٦/١٩٦٦ .

(أ) لم تكن هناك قوانين ، تشد أزر المصرف المركزى .

(ب) لما صدر قانون ١٩٦٣ ، أتيحت لمصرف ليبيا أسلحة نقدية ، هى اعادة الخصم والرقابة على السيولة والاقناع الادبى ، ولكنها لم تكن أسلحة قوية فعالة .

(ج) كانت مصارف الودائع التى أنشئت فى ليبيا ، فروعا لمصارف أجنبية ، وكانت تحصل على النقد السائل كلما أرادت ، من مراكزها الرئيسية فى الخارج ، ولم تكن تنظر الى مصرف ليبيا ، نظرة المصارف الى المصرف المركزى .

والى جوار ذلك ، قامت عقبات كثيرة فى الماضى أمام مصرف ليبيا ، اذ « طالبت السلطات الولائية ، بانشاء مصارف مركزية ولائية منفصلة ، لخدمة الولايات . ولذلك قامت المعارضات ، كلما أقدم المصرف ، على اتباع سياسة معينة ، أو اتخاذ اجراءات مصرفية ، لصالح الاقتصاد القومى ، وذكر المعارضون ، أن المصرف الوطنى الليبى ، هو مصرف اتحادى فقط ، وليس كمصرف للحكومة الاتحادية والولايات على السواء ... » [٦٦] .

(د) كان مصرف ليبيا ــ منذ ١٥ أبريل ١٩٦٣ ــ يتحمل تبعات المصرف المركزى ، ويحارب ــ وحده ــ فى ميدان صعب ، ولا يستخدم ــ كما ذكرنا ــ الا ما توفر له من أسلحة قليلة غير فعالة .

(هـ) كثيرا ما كانت تضيع المصلحة العامة ، فى خلافات بين المصرف وبين الوزير ، من حيث تنفيذ القانون أو توفير أسلحة جديدة .

كان هذا هو الماضى ، ولكن الحاضر والمستقبل ، يختلفان كل الاختلاف ، بعد أن تليبت المصارف التجارية [٦٧] ، وتأممت الحصص الاجنبية [٦٧] ، وأصبح مصرف ليبيا ، المهيمن والمشرف على المصارف كلها ، بل ان الدولة أولته رعاية

(٦٦) أنظر ص ٢٨٧ من كتابنا « النقود والمصارف » الآنف الذكر .
(٦٧) أنظر تليبب المصارف ص ٣٠٥ ــ ٣٢٣ ، وانظر تأميم الحصص الاجنبية ، ص ٥٢٥ ــ ٥٣٢ من كتابنا « النقود والمصارف » السابق الاشارة اليه .

كبرى ، وأعطته فوق ما كان ينتظر ، حينما نقلت اليه ملكية الاسهم التى تؤول الى الدولة ، وملكية رءوس أموال المصارف ، المملوكة للدولة ، وفضلت الحكومة ، أن ينوب عنها مصرف ليبيا ، فى دفع التعويضات ، وأن يتولـى مجلس ادارته ، ممارسة الاختصاصات المقررة للجمعيات العمومية للشركات المساهمة ، بالنسبة الى المصارف التى يمتلك أسهمها بالكامل •

واذاً ، لم يبق لمصرف ليبيا عذر ، ويستطيع الآن أن يختار من الاسـلحة النقدية المتعددة ما يشاء ، وما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية القائمـة ، بتعاون كامل مع الحكومة ، ومساندة كبرى منها • ولو كان لديه تحفظ يدلى به اليـوم للسلطات الحكومية ، فلعله النصيحة القائمة على ضرورة تعاون أسلحة السياسة الاقتصادية كلها ــ لا السياسة النقدية وحدها ــ للوصول الى الاهداف الكبرى •

وقبل أن نتحدث عن الاسلحة النقدية ، التى يمكن لمصرف ليبيا استعمالها ، نتساءل : بعد أن أصبحت الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية اشتراكية ، وبعد أن تليت المصارف وتأممت حصصها الاجنبية ، وأصـبح مصرف ليبيا مصرف الحكومة ومصرف المصارف ، هل هناك ضرورة اقتصادية ، لاستخدام الاسلحة النقدية ، اذا كانت المصارف المليبة اليوم ، ستستمع بكل عناية ، وستنفذ بكل دقة ، ما يأمر به المصرف المركزى ، فهل لا بد من أدوات للائتمان ؟

ونحن نجيب فى الحال ، بضرورة استخدام أدوات الرقابة لاسباب كثيرة منها:

(أ) لم تصبح المصارف التجارية فى ج•ع•ل• فروعا لمصرف ليبيا بعد •

(ب) يوجد بالمصارف المليبة ، مساهمون ليبيون ، الى جـوار مسـاهمة الحكومة ، يعنى يشترك القطاع الخاص والقطاع العام فى المصارف ، وربما جنحت مجالس ادارات المصارف الى ناحيـة ، لا تتلاءم مـع الظروف الاقتصادية القائمة ، أو الظروف الاقتصادية التى يهدف اليها المصرف المـركزى •

(ج) تحديد سعر المصرف مثلا ، يحـدد الاسس التى تبنى عليها المصارف والشركات والافراد ، أسعار الفائدة •

(د) لا بد لرجال الاعمال أن يعرفوا سعر الفائدة السائد فى السوق ، قبل اقدامهم على عمليات الاستثمار ، كى يقارنوا بين معدل الفائدة ، ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال [٦٨] .

(هـ) قد يرى المصرف المركزى ، أن كثيرا من الافراد بدءوا فى الاكتناز ، واختفى جزء من أوراق البنكنوت ، وبدأ الجمهور يسحب جزءا من ودائعه من المصارف التجارية ، لاكتناز البنكنوت — ولو الى فترة ما — مما يحرج المصارف التجارية ، لتعرض نسبة سيولتها الى الانخفاض . هنا يعمل المصرف المركزى ، على تسهيل الائتمان ، بخفض سعر المصرف وتخفيض نسبةالسيولة . وقد نشأ هذا الموقف فعلا بـ ج.ع.ل. بعد التلييب وبعد التأميم المشار اليهما ، أبقى مصرف ليبيا سعر الفائدة كما هو ، — ٥٪ — ( لانه منخفض عن أسعار الفائدة فى معظم بلاد العالم ) ولكنه خفض نسبة السيولة ، من ٢٥٪ الى ١٥٪، فى أكتوبر ١٩٧٠ [٦٩] .

(و) أن المصرف المركزى ، يستطيع استخدام سعر الخصم ، كلما أرادت المصارف التجارية اعادة خصم بعض أوراقها التجارية لديه ، ولذا يجب أن يكون ذلك السعر معروفا لديها .

فلنر الآن ما يمكن أن يختاره مصرف ليبيا ، من أسلحة نقدية ، نعددها فيما يلى :

أولا : سعر الخصم :

ولسنا نريد أن نعيش مع سعر الخصم ، منذ أنشىء مصرف ليبيا ، ولكن لا بد من سرد موجز جدا ، لمقارنة بعض العقبات التى صادفت المصرف ، فى استعمال ذلك السلاح ، بالحرية الواسعة التى يتمتع بها مصرف ليبيا اليوم ، بعد زوال العقبات .

---

(٦٨) أنظر ص ٤٠١ — ٤٠٢ من كتابنا الآنف الذكر « اقتصاد النقود والمصارف » .

(٦٩) أنظر محاضرة الاستاذ نورى بريون مدير ادارة البحوث بمصرف ليبيا ، عن السياسة النقدية والمصرفية ، بكلية الاقتصاد والتجارة مساء الثلاثاء ٧١/٣/٣٠

فى عهد المصارف الاجنبية فى ليبيا ، كان المصرف يرفع سعر المصرف ، وينتظر النتيجة الطبيعية التى تحدث ، ألا وهى انخفاض حجم الائتمان ، ولكن العكس تماما كان يقع ، أى أن الائتمان المصرفى ، كان يزداد حجما بعد رفع سعر المصرف[٧٠]، لان المصارف التجارية أو كل الفروع الاجنبية ، « لـم تـكن تسـتجيب لذلك السلاح ، فانعدمت كلية العلاقة بين حجم الائتمان وسعر المصرف . كما أن المصارف لم تكن تعيد خصم الكمبيالات لدى المصرف الوطنى ، لزيادة سيولتها من جهة ، ولرغبتها فى الاحتفاظ بالكمبيالات ، حتـى يحين موعـد اسـتحقاقها ، مـن جهـة أخـرى »[٧٠] .

فمثلا ، حاول المصرف ــ فى أكتوبر ١٩٥٧ ــ أن يحد من التوسع النقدى ، بغية تضييق الخناق على الاتجاهات التضخمية ، فرفع سعر اعادة الخصم على سبيل الانذار ، من ٤٪ الى ٥٪ ، « وبعد وقت قصير وجد أن السيولة العالية للاقتصاد، والاتجاهات التضخمية ، لم تتأثر بهذا الاجراء ، إذ كانت الامـوال تتدفق مـن القطاع النفطى ، وكانت الحكومة تتلقى أموالا متزايدة على شكل معونة خارجية ، ولم تتأثر هذه الموارد برفع سعر اعادة الخصم .... »[٧١] فاتجه المصرف الـى تنقيح تشريعاته ، ليتمكن من انتهاج سياسة نقدية فعالة ، وطالب باعادة النظر فى قانون المصرف الوطنى وسياسته ووسائله الفنية ، بصورة شاملة على ضوء حاجات الاقتصاد الليبى القائمة وقتئذ والمستقبلة .

ولم يفت الفشل فى عضد المصرف ، فحاول من جـديد ــ وهـذه المـرة فى أغسطس ١٩٦٠ ــ أن يكافح التضخم كما يقول ، برفع سعر اعادة الخصم ، من ٥٪ الى ٦٪ ، وبالرغم من ذلك ، لم تتأثر سيولة المصارف ، لا بل ان الاثر الوحيد ، اتجه نحو اثراء المصارف التجارية ، وجنيها الربح الوفير ، مستغلة فرصة رفـع سعر اعادة الخصم ، كى ترفع هى سعر الفائدة على الحسابات المدينة ، « بحيث أصبح سعر الفائدة مضافا اليه المصاريف الاخـرى والعمولـة ١١٪ فى بعض

(٧٠) أنظر ص ٣٠٩ من مؤلفنا « النقود والمصارف » الآنف الذكر .

(٧١) أنظر ص ١١٣ من الموجز التاريخى لمصرف ليبيا ( ١٩٦٦/٥٦ ) .

الحالات »[٧٢] ، وهنا زأر التجار بالشكوى ، ولاموا المصرف الوطنى ، الذى أراد أن يسهر على الصالح العام ، برفع تكاليف القروض التى تطلبها منه المصارف ، كى تقلل هى من تقديم الائتمان ، ونحن لا نلوم المصرف اطلاقا على هذا ، لانه أراد أن يفعل ما فعلته وتفعله كل المصارف المركزية . والحقيقة أن الفروع الاجنبية لمصارف الودائع فى ليبيا ، رفعت معدلات الفوائد والمصاريف والعمولة ، مع أنها لم تقترض من المصرف الوطنى بالسعر المرتفع ، إذ لم تكن فى حاجة الى الاقتراض منه ، لزيادة الاموال السائلة لديها . ومعنى هذا أنها لم تلجأ الى المركزى لاعادة الخصم مثلا ، أو للاقتراض منه ، حتى يقال ان تكاليف قروضها قد زادت ، بل بقيت تلك التكاليف ثابتة ، بينما رفعت هى سعر الفائدة والعمولات ، على الحسابات المدينة للعملاء . لهذا وتصحيحا للوضع ، عاد المصرف بسعر اعادة الخصم ، الى ٥٪ فى فبراير ١٩٦١ ( أى بعد حوالى خمسة أشهر فقط ) ، ثم طالب المصارف بتخفيض أسعار الفائدة ، التى كانت تتقاضاها من العملاء ، الى ما كانت عليه قبل أغسطس ١٩٦٠ . وبذلك ذهبت جهود مصرف ليبيا أدراج الرياح ، ولم يصبح لسعر الفائدة أثر ، فى الحد من التسهيلات الائتمانية .

ثم جاء قانون المصارف ( رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ ) ، ومنح مصرف ليبيا سلطات المصرف المركزى ، فأعطاه — ضمن ما أعطى من حقوق — تحديد سعر اعادة الخصم ، والحق فى أن يضع حدا أقصى لسعر الفائدة الذى تتقاضاه المصارف ، وحدد المصرف فعلا، الحدود القصوى لاسعار الفائدةوالعمولة ... الخ كما جاء فى تقريره عام ١٩٦٤ ، « وكانت أسعار الفائدة ٢٪ فوق سعر اعادة الخصم (٥٪ حاليا) للقروض المضمونة ، ٢ر٥٪ فوق سعر اعادة الخصم للقروض غير المضمونة »[٧٣] . ومن أول أكتوبر ١٩٦٥ ، رفع مصرف ليبيا ، سعر الفائدة التى يدفعها على الودائع

---

(٧٢) أنظر المرجع السابق ص ١١٦ ، وانظر بحثنا عن « فائض ميزان المدفوعات الالمانى مع الاشارة الى الفائض الليبى » فى مجلة دراسات فى الاقتصاد والتجارة، المجلد الخامس ، العدد الأول ، ربيع ١٩٦٩

(٧٣) أنظر ص ٢١ من تقرير مصرف ليبيا فى ١٩٦٤/٣/٣١

لاجل للمصارف التجارية ، بنسبة ١/٢٪[٧٤] . وفى سنة ١٩٦٦ ، أراد المصرف أن يمتص من القطاع المصرفى ، بعض الاصول السائلة ، فرفع من جديد سعر الفائدة التى يعطيها للمصارف على ودائعها الآجلة بمعدل ١/٢٪[٧٥] ( عندئذ أصبحت أسعار الفوائد من ٣٪ الى ٣ر٥٪ ) ، كما رفع مصرف ليبيا سعر الفائدة للمدخرين لديه ( بالتعاون مع المصارف الاخرى ) ، الى ٤٪[٧٥] .

ولم يذكر مصرف ليبيا شيئا ، عن سعر الفائدة أو سعر الخصم لديه ، فـى تقريريه الاخيرين ( ٣١ مارس ١٩٦٩ ثم ٣١ مارس ١٩٧٠ ) ، وذلك على الرغم من أنه أفرد كلمات طويلة ، فى التقريرين الآنفى الذكر ، عن أسعار الفائدة فى العـالم الغربى وغيره[٧٦] . وكنا ننتظر أن نعرف رأى مصرف ليبيا ، فى سعر الفائدة ، وأن نعرف نيته فى استعماله كسلاح هام من الاسلحة النقدية ، بعد تليبب المصـارف وتأميم حصصها الاجنبية ، خصوصا وأن السلطات النقدية ، فى كثير من الـدول الغربية ، قد لجأت الى استعمال سعر الفائدة ، كوسيلة من أهم الوسائل النقـدية ، للتـأثير فـى :

( أ ) النشاط الاقتصادى فى الامة .
(ب) اعادة توازن ميزان المدفوعات .
(ج) مـكافحة التضـخم .
( د ) المحافظة على قيمة العملة .

وكانت المملكة المتحدة ، تعتمد على سعر الفائدة اعتمادا كبيرا ، حتى وهى تتجه بكلياتها الى الاشتراكية البريطانية ، فغيرت سعر الفائدة ٢٥ مرة[٧٧] منذ عام ١٩٦٠ ، ضمن أدوات السيطرة على الائتمان واعادة التوازن الاقتصادى ، وسجلت أعلا معدل رسمى للفائدة فى العالم ، حيث وصل الى ٨٪ ابـان أزمـة تخفيض

---

(٧٤) أنظر ص ٢٣ من تقرير مصرف ليبيا عن ٦٥–١٩٦٦
(٧٥) أنظر ص ٢٩ من تقرير مصرف ليبيا عن ٦٦–١٩٦٧
(٧٦) أنظر ص ١٥ – ١٧ من تقرير مصرف ليبيا عن ١٩٦٨–١٩٦٩
وكذلك ص ١٦ – ١٨ من تقرير مصرف ليبيـا عن ١٩٦٩ – ١٩٧٠ ، وأغلب الظن أن سعر الفائدة بمصرف ليبيـا استمر ٥٪ .
(٧٧) أنظر تقرير مصرف ليبيا ٣١ مارس ١٩٧٠ المشار اليه آنفا ص ١٦

الاسترلينى الشهيرة فى نوفمبر ١٩٦٧ [٧٧] • ثم جرت منذ ذلك الوقت ، عدة تعديلات بالزيادة أو النقص ، حتى وصل سعر الفائدة الى ٧٪ فى ١٥ أبريل ١٩٧٠ ، بعد أن حقق ميزان المدفوعات البريطانى ، نتائج ايجابية •

وفى ألمانيا ، رفع المصرف المركزى الالمانى ( البوندس بنك ) سعر الفائدة ، من ٦٪ الى ٥ر٧٪ فى مارس ١٩٧٠ ، وذلك لتقليل القوة الشرائية والسيطرة على الائتمان ، وكاجراء بديل لزيادة الضرائب •

ورفعت ايطاليا سعر الفائدة من ٤٪ الى ٥ر٥٪ « بقصد الحفاظ على القوة الشرائية للاجور والمهايا ، والحد من ارتفاع الاسعار ، الذى أدى الى موجة من الاضرابات »[٧٨] •

وفى مارس ١٩٧٠ ، رفعت أسبانيا سعر الفائدة من ٦٪ الى ٥ر٦٪ « لتهدئة الرواج والحفاظ على القوة الشرائية لعملتها »[٧٨] •

وحتى فى سويسرا ، أوصت رابطة المصارف السويسرية ، فى مارس ١٩٧٠ ، جميع أعضائها برفع أسعار الفائدة ، من ٧٥ر٤٪ الى ٢٥ر٥٪ ، مع أن أسعار الفائدة فى سويسرا ، كانت أدنى مستوى بين جميع الدول المتقدمة ، نظرا لضخامة مدخراتها ، والاعتماد الكبير على نفسها فى تمويل اقتصادياتها ، والثقة المتزايدة بها ، كسوق عالمى للنقد » [٧٨] •

وقل مثل ذلك عن فرنسا وهولندا وبلجيكا واليابان ، حيث ارتفعت أسعار الفائدة فيها عام ١٩٦٩ • أما أمريكا ، فقد استمر معدل الفائدة الرسمى فى الارتفاع فيها ، حتى وصل الى ٦٪ فى أبريل ١٩٦٩ ، وهو أعلا نسبة فى تاريخها الاقتصادى الحديث ، وذلك « لمكافحة التضخم وموازنة ميزان مدفوعاتها »[٧٨] •

ومن المتوقع أن تنخفض أسعار الفائدة فى العالم الغربى ، فى أوائل السبعينيات، كما حدث بالفعل فى مارس ١٩٧٠ ببريطانيا •

ومصرف ليبيا يعلم هذا ، ويكتبه وينشره ، ولكنه حينما أراد للمصارف

---

(٧٨) أنظر صص ١٧–١٨ من المرجع السابق .

التجارية أن تتوسع فى الائتمان ، لم ينقص سعر الفائدة عن ٥٪ ، بل لجأ فى أكتوبر ١٩٧٠ ــ كما سبق أن ذكرنا ــ الى تخفيض نسبة السيولة من ٢٥٪ الى ١٥٪ اقتناعا من مصرف ليبيا ، بأن سعر الفائدة عنـده منخفض ، ولا يحتـاج الـى تخفيض آخـر .

واذا كان من سياسة مصرف ليبيا ، أن يبقى سعر الفائدة على ما هو عليه ، فانا نقترح أن يرفع معدلات الفائدة للادخـار ، كى يمتص جـزءا مـن فـائض القـوة الشرائيـة .

ثانيا : هل يمكن استخدام الخصم فى ج.ع.ل ؟

فى سبتمبر ١٩٧٠ ، كتبنا أن « مصرف ليبيا يستطيع أن يعتمد اعتمادا كبيرا ، على سياسة اعادة الخصم ، لو قل فائض الاحتياطى القانونى ، لـدى المصـارف التجارية ، بعد أن بدأت الكمبيالة تلعب دورا هاما فى الاقتصاد الليبى » [٧٨] .

وان الباحث فيما ينشره مصرف ليبيا من تقارير سنوية ، وما تنشره ادارة بحوثه الاقتصادية ، من نشرات وملاحق واحصائيات ، يتبين الزيادة المستمرة ، فى بند الكمبيالات المخصومة ، لدى المصارف التجارية ، ولدى ما كان يسمى «قسم العمليات التجارية بمصرف ليبيا» ، تلك الكمبيالات التى يمكن أن يعاد خصمها، أو خصم جزء منها ، لدى المصرف المركزى ، لو لم تتوفر سيولة فائضـة لـدى المصـارف التجارية[٧٩] ، تجعلها تحجم عن اعادة الخصـم ، اذ كلما قلت السيولة لدى المصـارف التجارية ، عن نسـبة الاحتيـاطى القـانونى ، كلمـا حاولت المصارف أن تزيد النقد السائل لديها ، بالاقتراض من المركزى ، أو باعادة الخصم ، أو ببيع بعض أصولها أو غير ذلك .

ويتضح لنا أن المصارف التجارية فى ليبيا ، فضلت فى العامين الاخيرين ، أن تقترض من مصرف ليبيا ، لانخفاض سعر الفائدة ، عن أن تعيد خصم الكمبيالات ، فيضيع عليها جزء من فوائدها . والجدول الآتى يبين قروضها :

---

(٧٨) أنظر ص ٣٢٢ من كتابنا السابق الذكر « النقود والمصارف » .
(٧٩) سنتحدث عن فائض السيولة فى بنـد مقبل .

## قروض المصارف التجارية من مصرف ليبيا

### جدول رقم ( ١٠ ) ٨٠

**بآلاف الدينارات الليبية ( مقربة )**

| السنة | القروض | السنة | القروض | السنة | القروض | السنة | القروض | السنة | القروض |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ديسمبر٦٦ | ٥٢ | يونيو ٦٩ | ٥٠٠ر٥ | فبراير ٧٠ | ٩٠٠ر٦ | مايو ٧٠ | ٨٠٠ر٧ | أغسطس٧٠ | ١٠٠ر٣ |
| » ٦٧ | ٢٠٠ | ديسمبر٦٩ | ٢٠٠ر٧ | مارس ٧٠ | ٦٠٠ر٥ | يونيو ٧٠ | ٨٠٠ر٦ | سبتمبر٧٠ | ٥٠٠ر١ |
| » ٦٨ | ٧٠٠ر٤ | يناير ٧٠ | ٩٠٠ر٧ | أبريل ٧٠ | ٢٠٠ر٥ | يوليو ٧٠ | ٤٠٠ر٥ | | |

(٨٠) أنظر الجدول رقم «٢» من النشرة الاقتصادية سبتمبر\أكتوبر ١٩٧٠

ويتضح ان المصارف التجارية ، لم تلجأ الى مصرف ليبيا للاقتراض منه ، الا منذ عام ١٩٦٨ ، اقتراضا حقيقيا ، وزادت القروض باشتداد السحب ، وللرغبة المؤقتة عند الجمهور للاكتناز ، ثم عادت الامور الى وضعها الاصـــلى ، وبـــدأت القروض من المصرف المركزى تنخفض •

ونحن نقول ، ان المصارف التجارية بعـــد التليب والتـــأميم ، لن تستطيع الحصول على أموال من الخارج ، وستلجأ دائما الى مصرف ليبيا ، كلما أعوزها نقد سائل ، ولما كان خصم الكمبيالات لدى المصارف التجارية ، قد وصل الـــى أرقام طيبة وأحجام متزايدة ، فانا نتنبأ بأن المصارف التجارية ستعيد خصم الاوراق التجارية ، لدى مصرف ليبيا ، كبديل للاقتراض منه ، ونتنبأ بأن اعـــادة خصـــم الكمبيالات ، سيصبح من الاسلحة الهامة ، التى يســـتطيع المصرف المركـــزى ، استخدامها بفعالية فى المستقبل • ولكى ندلل على ما تتخذه الآن « الكمبيالة » من أهمية فى سوق النقد ، بالجمهورية العربية الليبية ، نقدم الجداول الثلاثة الآتية :

## جـــدول رقـم ( ١١ )[٨١]

## الكمبيالات المخصومة لدى « قسم العمليات المصرفية » بمصرف ليبيا

## أى قبل أن يصبح « المصرف التجارى الوطنى »[٨٢]

( بآلاف د.ل. )

| التـــاريخ | الكمبيالات المخصومة | التـــاريخ | الكمبيالات المخصومة |
|---|---|---|---|
| مـــايو ١٩٥٦ | ر٢ | ديسمبر ١٩٦٧ | ١ر٧٥٠ |
| ديسمبر ١٩٥٨ | ر٩٩ | ديسمبر ١٩٦٨ | ٢ر١٨٩ |
| مـــارس ١٩٦٢ | ر١٥١ | ٣٠ يونيو ١٩٦٩ | ٤ر٠٣٣ |
| ديسمبر ١٩٦٣ | ر٣٣٠ | ديسمبر ١٩٦٩ | ٢ر٢٧١ |
| ديسمبر ١٩٦٤ | ر٧٦٧ | يونيـــو ١٩٧٠ | ١ر٦٧٨ |
| ديسمبر ١٩٦٥ | ر١٦٤١ | يوليـــو ١٩٧٠ | ١ر٦٤٨ |
| | | سبتمبر ١٩٧٠ | ١ر٥٦٠ |

وما أوردنا هذا الجدول ، الا لنبرهن ، على أن قسم العمليات المصرفية بمصرف ليبيا ، لم يكن يخصم من الكمبيالات فى أول الامر ، الا مبالغ زهيدة جدا ، وصلت الى ٢٠٠٠ جنيه فقط فى مايو ١٩٥٦ ، فلما اكتشف النفط وصدر ، زاد النشاط التجارى فزاد خصم الكمبيالات لدى مصرف واحد ، حتى وصلت عمليات الخصم الى أكثر من ٤ مليون ج.ل. فى آخر يونيو ١٩٦٩ . ومع أن عمليات الخصم قد قلت ، فلم تزد عن ١ر٥ مليون ج. الا قليلا ، فى سبتمبر ١٩٧٠ ، الا أنه رد فعل فى

---

(٨١) كونا هذا الجدول من ( ا ) جدول رقم (٢) من الملحق الاحصائى لمصرف ليبيا ، يوليـــو ١٩٦٧
(ب) أصول وخصوم مصرف ليبيا ( النشرة الاقتصادية ) مايو / يونيو ١٩٦٩
( ج) أصول وخصوم مصرف ليبيا ( النشرة الاقتصادية ) سبتمبر / أكتوبر ١٩٧٠

(٨٢) هذا هو الاســم الجديد لقسم العمليات المصرفية بمصرف ليبيا ، بعد اندماجه بمصرفى العروبة والاستقلال . أنظر قانون تأميم الحصص الاجنبية ، الصــادر فى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٠ ، ص ٥٢٥ ــ ٥٢٦ من كتابنا « النقــود والمصــارف » الســابق الاشــارة اليه .

اعتبارنا ، لن يلبث الا أن ينتهى ، ويعود نشاط الكمبيالة لدى هذا المصرف ، الى ســـابق عهـــدها .

ومن جهة أخرى ، لاحظنا أن المصارف التجارية الاخرى ، قد قامت بعمليات كبيرة ، فى خصم الكمبيالات ، مع ملاحظة أن السوق النقدية فى ليبيا ، ســـوق جديد ضيق ، وأن استعمال الكمبيالة فيه على مستوى المصارف التجارية كلها ، أمر يعزز تنبؤنا ، بما ستحتله الكمبيالة من أهمية ، فى سوق النقد الليبية . ولكى نبرهن على ذلك ، نأخذ الجدول الآتى :

## جـــدول رقـــم ( ١٢ )[٨٣]

### الكمبيالات المخصومة لـدى المصارف التجارية بليبيـا

**بملايين د.ل. ( تقريبية )**

| التـــاريخ | | الكمبيالات المخصومة | التـــاريخ | | الكمبيالات المخصومة |
|---|---|---|---|---|---|
| نهـــاية | ١٩٥٦ | ١ر٩ | نهـــاية | ١٩٦٨ | ٩ر٠ |
| « | ١٩٥٨ | ٢ر٧ | آخر يونيو | ١٩٦٩ | ١٠ر٧ |
| « | ١٩٦٠ | ٣ر٨ | ديسمبر | ١٩٦٩ | ٨ر١ |
| « | ١٩٦٣ | ٥ر٠ | يونيـــو | ١٩٦٩ | ٨ر٤ |
| « | ١٩٦٥ | ٧ر٦ | يوليـــو | ١٩٧٠ | ٨ر٦ |

وهكذا يتبين الدور الهام ، الذى تلعبه الكمبيالات المخصومة ، وستلعبه فى المستقبل ، لدى المصارف التجارية ، اذ بعد أن كان الخصم يقل عن مليونى دينار ل. فى نهاية ١٩٥٦ ، وصل الى أكثر من ١٠ر٧ مليون د.ل. فى آخر يونيو ١٩٦٩ ، ولا يزال رقما طيبا هو ٨ر٦ مليون د.ل. فى يوليو ١٩٧٠ .

ونستطيع أن نكون جدولا آخر ، باضافة مبالغ الكمبيالات المخصومة لدى قسم العمليات المصرفية بمصرف ليبيا ، مع مبالغ الكمبيالات المخصومة ، لـــدى

---

(٨٣) أنظر جـــدول رقم (٨) من الملحق الاحصـــائى الانف الذكر ، وكذلك النشرة الاقتصادية مايو/يونيو ١٩٦٩ ثم سبتمبر/أكتوبر ١٩٧٠ بالجدولين رقم (٨) .

المصارف التجارية الاخرى ، مع الاقتصار على بعض أرقام عامى ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ كما يلى :

## جدول رقم ( ١٣ )

### الكمبيالات المخصومة لدى المصارف التجارية وقسم العمليات المصرفية

**بآلاف د.ل.**

| التاريخ | الكمبيالات المخصومة | التاريخ | الكمبيالات المخصومة |
|---|---|---|---|
| يونيو ١٩٦٩ | ١٤ر٧٣٣ | يونيو ١٩٧٠ | ١٠ر٠٧٨ |
| ديسمبر ١٩٦٩ | ١٠ر٤٧١ | يوليو ١٩٧٠ | ١٠ر٢٤٨ |

وعلى ذلك ، فان مبالغ من ١٠ مليون الى ١٥ مليون ، لخصم الكمبيالات ، فى سوق جديدة ضيقة صغيرة ، فى العامين الاخيرين ، أمر يقوى عندنا التفاؤل ، بأن المصارف التجارية ، ستمول القطاع الخاص عن طريق الكمبيالة ، وأن تلك المصارف نفسها ، ستجد نفسها مضطرة الى اعادة الخصم ، كلما أعوزتها سيولة نقدية ، وحينما تكون المقارنة بين الاقتراض من المركزى ، أو خصم كمبيالات لديه ، فى صالح عمليات الخصم ، علما بأن المصارف التجارية ، لم تبدأ الاقتراض من المركزى بطريقة جدية ، الا منذ عام ١٩٦٨ ، كما يتضح من الجدول رقم (١١) الآنف الذكر ، بينما بدأ خصم الكمبيالات بالمصارف التجارية للعملاء ، من ١٩٥٦

ورب قائل ، كيف تتفاءل بما سيكون لعملية اعادة الخصم من أهمية ، مع أن المصارف التجارية ، لم تخصم لدى مصرف ليبيا ، ونحن نرد على المتساءلين ، بل نحن نقدم لهم جدولا ، يدل على ضآلة عمليات اعادة الخصم لدى مصرف ليبيا ، ثم انتهائها عند سنة ١٩٦٥ كما يلى :

## جـــدول رقـم ( ١٤ )[٨٤]
## الكمبيالات التى أعادت خصمها المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا

**بآلاف د.ل.**

| التـــاريخ | | الـــكمبيالات |
|---|---|---|
| مـــارس | ١٩٦٢ | ١٣ |
| نوفمبر | ١٩٦٥ | ٢١٣ |

وكأن المصارف التجارية ، لم تكن فى حقيقة الامر ، تعيد خصم الكمبيالات لدى المصرف المركزى ، ولكن هذا ــ فى اعتبارنا ــ من صفات الماضى ، أما اليوم ، وبعد تليبب المصارف وتأميم حصصها الاجنبية ، وبعد أن هيمن مصرف ليبيا على المصارف كلها ، وبعد أن أصبح له الاشراف الفعلى والمراقبة الحقيقية ، فمما لا شك فيه ، أن المصارف ستعتمد أكثر وأكثر على خصم الكمبيالات ، كبند هام مـــن بنودها الرئيسية ، ثم ستجد نفسها أحيانا ، وقد زادت حاجتها للنقد الســـائل ، فتعيد خصم بعض الكمبيالات .

والكمبيالة ركن هام من أركان سوق النقد ، يساعدها ويشد أزرها السندات الحكومية ، مما يحفزنا ــ كما سنفعل فيما بعد ــ الى أن نقترح على الحكومـــة الليبية ، استعمال حقها فى اصدار أذون مالية وسندات فى حدود ١٠٪ من مجموع أصول قسم الاصدار .

ثالثا : ســـياسة السوق المفتوحة :

وهذه تتطلب وجود سوق للنقد ، أساسه الاذونات الحكومية والسندات ثم أسهم الشركات . وحيث أن هذه الادوات ، لا توجد الآن فى الجمهورية العربية الليبية ، وحيث أننا سنقترح انشاء مثل هذه السوق ، فى نهاية هذا البحث ، لذلك

(٨٤) أنظر الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائى السالف الذكر .

نرجىء الحديث عن السوق المفتوحة .

رابعا : الاحتياطى النقدى :

اتضح لمصرف ليبيا منذ عام ١٩٦٠ ، أن النقد السائل يفيض لدى المصارف التجارية ، حتى بعد توسعها فى الاقراض ، وكانت فى ذلك الوقت فروعا لمصارف أجنبية ، فلجأت دائما الى مراكزها الرئيسية بالخارج ، كلما احتاجت الى مزيد من السيولة ، دون أن تلجأ الى مصرف ليبيا لتقترض منه . عندئذ طلب المصرف منها ، عدم الاقتراض من مكاتبها الرئيسية ( أى السحب على المكشوف ) ، قبل الحصول على اذن منه (المصرف الوطنى الليبى وقت ذاك) ، وأراد المصرف أن يرفع نسبة السيولة ، وأن يفرض احتياطيات الزامية ، ولكنه لم يستطع « بسبب مشاكل تتعلق باختصاصات المصرف ، واختلاف وجهات النظر بين المصرف وبين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد »[٨٥] .

ثم صدر قانون المصارف لعام ١٩٦٣ ، وأمكن مصرف ليبيا ــ الى جوار تحديد سعر اعادة الخصم ــ أن يفرض على المصارف الاحتفاظ باحتياطيات قانونية الزامية على خصومها الايداعية ، تتراوح بين ١٠ ــ ٤٠ فى المائة عن الودائع تحت الطلب و ٥ ــ ٢٠ فى المائة عن الودائع لاجل وودائع التوفير ، وأعطى المصرف بموجب القانون الآنف الذكر ، القدرة على مزاولة عمليات السوق المفتوحة .

وقد استخدم مصرف ليبيا ، سلاح الاحتياطى النقدى فرفع نسبته ، ورفع نسبة السيولة أيضا عام ١٩٦٦ ، حينما نزل الميدان بكل قواه ، لمحاربة الاتجاهات التضخمية ، وكانت فى ليبيا حين ذاك ، بعثة من صندوق النقد الدولى ، ذكر لها ممثلوا ليبيا [٨٦] ، أن الحكومة فرضت قيودا على الائتمان فى ١٩٦٦ ، للحد من الضغوط التضخمية ، وتتلخص القيود المذكورة فيما يأتى :

أولا : أن السلطات النقدية ألزمت المصارف التجارية فى ليبيا ، بأن تقرض ٥٠٪ فقط أو أقل من ذلك ، مما كانت تقرضه بضمان العقارات والعمارات .

---

(٨٥) أنظر ص ٢٨٧ ــ ٢٨٨ من كتابنا الآنف الذكر ( النقود والمصارف ) ثم ص ٢٩٦

(٨٦) أنظر تقرير بعثة صندوق النقد الدولى عن « ليبيا » ، ص١١ بتاريخ ٢٨\٦\٦٨ ( بالانجليزية ) ، وانظر أيضا ص ٤٤ من تقرير مصرف ليبيا الثانى عشر عن سنة ٦٧ / ١٩٦٨

ثانيـــا : رفعت نسبة ما تحتفظ به المصارف من أصول سائلة (نسبة السيولة )[٨٧] من ٢٠٪ الى ٢٥٪ ( من ١/٧/١٩٦٦ ) •

ثالثـــا : رفعت نســـبة الاحتياطى القـــانونى للودائع تحت الطلب[٨٧] من ١٠٪ الى ١٥٪ ( من ١/٧/١٩٦٦ ) •

رابعا : زيادة نسبة الاحتياطى القانونى للمدخرات والودائـــع الآجلـــة ، من ٥٪ الى ٥ر٧٪ ( من ٦/٧/١٩٦٦ ) •

خامسا : يدفع المستوردون نقدا ٢٥٪ ــ كحد أدنى ــ من قيمة وارداتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة •

سادسا : عدم تقسيط قيمة السلع الاخيرة ، الا فى حدود ٥٠٪ ؛ مع تحذير من المصرف للمصارف التجارية ألا تفتح حسابات مكشوفة للعملاء كى لا يتحايلوا على هذا الامر •

وقد أدت هذه الاجراءات ، الى زيادة ما أخذه القطـــاع الخـــاص بمبلـــغ ٧ مليون د•ل• فقط عام ١٩٦٧ ، مقارنة بمبلغ ١٢ مليون د•ل• عام ١٩٦٦ •

وكانت هذه كلها اجراءات طيبة ، لا يسع المتتبع لها ، الا أن يحمد للمصرف المركزى ، اتخاذه لها • ولكن « بالرغم من هذا كله ، كانت المصـــارف التجـــارية ــ حتى أبريل ١٩٧٠ ــ تحظى بسيولة فائضة ، قدرها حوالى ٨٪ ما الاحتياطى القانونى ، وتستطيع التوسع فى الائتمان ، حتى فى حدود القانون »[٨٨] لان الفائض ( أو الزيادة عن الاحتياطى القانونى ) ، وصـــل فى آخـــر مـــارس ١٩٧٠ ، الـــى ٨ر٥ [٨٩] مليون د•ل•

ويحسن أن تتبين الفائض فى نسبة السيولة ، وفائض الاحتياطى القانونى ، فى الجـــدول الآتى :

---

(٨٧) جددت نسبة الاحتياطى القانونى بـ ١٥٪ على الودائع تحت الطلب ، و ٥ر٧٪ على الودائع لاجل والادخار ، اعتبارا من أول يوليو ١٩٦٦ ، مع العلم أنها كانت ١٠٪ و ٥٪ على التوالي اعتبارا من يوليو ١٩٦٣
أما نسبة السيولة العامة ، فانها كانت ٢٠٪ منذ عام ١٩٥٨ ، ثم زادت الى ٢٥٪ اعتبارا من أول يوليو ١٩٦٦ ــ أنظر ص ٤٤ من تقرير مصرف ليبيا ١٩٦٨/٦٧

(٨٨) أنظر ص ٣٠٠ من كتابنا الآنف الذكر « النقود والمصارف » •

(٨٩) أنظر جدول رقم ١٠ من النشرة الاقتصادية سبتمبر\أكتوبر ١٩٧٠

## جـدول رقم ( ١٥ )٩٠

١ ـ نسـبة السـيولة

٢ ـ الاحتيـاطى القـانونى

٣ ـ فائض الاحتياطى القـانونى

فـى آخـر ديسـمبر — بمليون د.ل. ( بالتقريب )

| | ٦٣ | ٦٤ | ٦٥ | ٦٦ | ٦٧ | ٦٨ | آخر يونيو ٦٩ | يونيو ٧٠ | يونيو ٧٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة السيولة ( من قسمة الاصول السائلة على الودائع ) | ٪٢٨ | ٪٢٣ | ٪٣٣ | ٪٣٠ | ٪٣٨ | ٪٣٥ | ٪٣٣ | ٪٢٩ | ٪٦٦ |
| نسبة السيولة القانونية | ٪٢٠ | ٪٢٠ | ٪٢٠ | ٪٢٥ | ٪٢٥ | ٪٢٥ | ٪٢٥ | ٪٢٥ | ٪٢٥ |
| الاحتياطى القـانونى | ٢ر٠٩ | ٢ر٣ | ٣ر٥ | ٦ر٤ | ٧ر٥ | ٩ر٥ | ١٠ر٨ | ١٠ر١ | ١٠ر٢ |
| فائض الاحتياطى القانونى | ١ر٣ | ١ر١٢ | ٢ر٧ | ٢ر٥ | ٣ر٨ | ٣ر٤ | ٥ر٦ | ٣ر١ | ٣ر٥ |

(٩٠) جدول أخذت أرقامه من الجدولين رقمى ٨ ، ١٠ من النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا مايو/يونيو ٦٩ المجلد ٩ ، العدد ٣ ، وانظر الملاحظات المذكورة فى نهاية الجدولين

ويظهر من الجدول رقم (١٥) ، أنه بالرغم من زيادة نسبة السيولة لـــدى المصارف التجارية ، وبالرغم من تزايد الاحتياطى القـــانونى ، الا أن فائض ذلك الاحتياطى ، ظل يرتفع كذلك ، حتى وصل الى ٦ر٥ مليون د٠ل٠ فى آخر يونيو ١٩٦٩ ، وتستطيع المصارف التجارية ، أن تخلق ائتمانا بأضعاف هذه الملايين،تمشيا مع نظرية « خلق الودائع »[٩١] ، والمفروض أن المصرف المركزى ، رفع نسبة السيولة من ٢٠٪ الى ٢٥٪ عام ١٩٦٦ ، ليقلل قدرتها على الاقراض من ناحية ، ولتتجه الى الاقتراض منه كلما أعوزتها سيولة ، من ناحية أخرى ، بيد أن « هذا الاجراء ، لم يحفز المصارف الى الاقتراض من المصرف المركزى ، الا بمقدار يسير ، حيث كان فائض الاصول السائلة ، أكبر مما تستوعبه الزيادة فى نسبة السيولة »[٩٢] .

والحق أن مصرف ليبيا ، وضع تدابير هامة وكثيرة للحد من التضخم ، وحاول مراقبة توسع المصارف التجارية فى الاقراض ، ومع ذلك ظلت القـــروض تتزايد بشكل كبير ، كما أشرنا اليها فيما سبق[٩٣] . ولكن يلاحظ أن فائض الاحتياطى القانونى ، وصل الى ذروته فى آخر أبريل ١٩٦٩ ، فبلغ ٦ر٥ م٠د٠ل٠ ، وبعد ذلك بدأ الفائض فى التناقص ، كما يتضح ذلك من الجدول الآتى :

**جـدول رقـم ( ١٦ )[٩٤]**

**فـــائض الاحتيـــاطى**

**فى نهاية كل شهر** **بمليون د٠ل٠ ( بالتقريب )**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| مـــارس | ١٩٧٠ | ٨ر٥ | يوليـــو | ١٩٧٠ | ٣ر٥ |
| أبريل | ١٩٧٠ | ٦ر٥ | أغسطس | ١٩٧٠ | ٢ر٤ |
| مـــايو | ١٩٧٠ | ٣ر٤ | سبتمبر | ١٩٧٠ | ١ر٩ |
| يونيـــو | ١٩٧٠ | ١ر٣ | أكتوبر | ١٩٧٠ | ١ر٧ |

(٩١) أنظر ص ١٢٣ ــ ١٣٧ من مؤلفنا « اقتصاد النقود والبنوك » الطبعة الثانيـــة عـــام ١٩٥٦

(٩٢) أنظر ص ٣٢ من تقرير مصرف ليبيـــا ، ١٩٦٧/٦٦

(٩٣) أنظر بند (١٠) من هذا البحث .

(٩٤) أنظر الجدول رقم (١٠) من النشرة الاقتصادية سبتمبر/أكتوبر ١٩٧٠

ويتضح من هذا الجدول ، أن فائض الاحتياطى القانونى ، بدأ فى التناقص منذ أبريل ١٩٧٠ ، ويمكن أن يعزى ذلك ، الى ازدياد سحب الجمهور لجزء من ودائعه ، بقصد الاكتناز ، اذ يذكر مصرف ليبيا ، فى معرض الحديث عن عرض النقود « والملاحظة الاخرى التى يمكن اضافتها فى هذا الخصوص ، هى ان زيادة عرض النقود ، كانت نتيجة لارتفاع ميل الجمهور ، نحو الاحتفاظ بكميات أكبر من العملة ( العملة لدى الجمهور ) سواء لغرض المعاملات أو الاكتناز . علما بأنه لدينا شعور قوى ، أن معظم الزيادة فى العملة لدى الجمهور ، كانت للغرض الاخير ( الاكتناز ) ، وبالتالى ليس لهـا أثر على الاسعار أو الناتج القومى»[٩٥] .

وتتضح ظاهرة الاكتناز هذه ، من انخفاض سرعة تداول النقود ، التى كانت قد وصلت الى ٢ر٦ فى أبريل ١٩٦٩ ، ثم بدأت تتناقص كما يتضح من الجدول الآتى :

**جدول رقم ( ١٧ )[٩٦]**

**سرعة تداول النقود**

| | معدل دوران الودائع | | معدل دوران الودائع |
|---|---|---|---|
| خلال أبريل ١٩٦٩ | ٢ر٦ | خلال نوفمبر ١٩٦٩ | ١ر٣ |
| » مايو » | ١ر٥ | » ديسمبر » | ١ر٩ |
| » يونيو » | ١ر٦ | » يناير ١٩٧٠ | ١ر٢ |
| » يوليو » | ١ر٨ | » فبراير » | ١ر٩ |
| » أغسطس » | ١ر٧ | » مارس » | ١ر٥ |
| » سبتمبر » | ١ر٦ | » أبريل » | ٢ر٠ |
| » أكتوبر » | ١ر٩ | » مايو » | ١ر٤ |

(٩٥) أنظر ص ٤٠ من تقرير مصرف ليبيا ( الرابع عشر ) للسنة المالية ١٩٦٩\١٩٧٠ حيث تحدث أيضا عن انخفاض سرعة تداول النقود ، فى النصف الثانى من السنة المالية المذكورة .

(٩٦) معدل دوران الودائع = $\frac{\text{اجمالى المسحوبات من الودائع تحت الطلب}}{\text{متوسط اجمالى الودائع تحت الطلب}}$

أنظر الجدول رقم (١٧) والهامش ، فى النشرة الاقتصادية سبتمبر/أكتوبر ١٩٧٠

ويتبين من الجدولين الاخيرين (١٦) و (١٧) ، أن المصرف المركزى واجـه موقفا حرجا ودقيقا ، يتلخص فى أمرين :

الاول : أن أفراد الجمهور سحبوا بعض ودائعهم من المصـارف التجـارية ، فتناقص فائض الاحتياطى النقدى ، تناقصا نسبيا كبيرا فى سـتة أشهر فقط ، اذ كان ٦ر٥ م٠د٠ل٠ فى نهاية أبريل ١٩٧٠،وأصبح ١ر٧ م٠د٠ل فى نهاية أكتوبر ١٩٧٠ ، مع أنه كان يتزايد علـى مر السـنين ، مـن ١٩٦٣ حتى ١٩٧٠ ٠

فى نفس الوقت ، ظهرت حاجة بعض المصارف للسائل النقدى ، وزاد ذلك السـائل عند مصـارف أخـرى ، فسمح المصرف المركزى للمصارف الاولى ، أن تقترض من الثانية ٩٧ ٠

ثانيـا : وجد مصرف ليبيا أن الامر لم ينته بسحب بعض الودائع ، بل ان المودعين فضلوا اكتناز تلك المسحوبات ، فقل معدل دوران الودائع ، من ٦ر٢ خلال أبريل ١٩٦٩ ، الى ٩ر خلال أكتوبر ١٩٧٠ ٠

وكان لا بد للمصرف المركزى ، أن يتخذ لهذا كله قرارا هاما ، وجاء ذلك القرار فى أكتوبر ١٩٧٠ ، بتخفيض نسبة السيولة ، من ٢٥٪ الى ١٥٪ فقط ، مع أنهـا لم تنخفض عن ٢٥٪ ، منذ أول يوليو ٩٨١٩٦٦ ٠ وكان هـذا هو العـلاج المتوقع ، الذى يجىء عادة مع انخفاض سعر المصرف ، ولكن مصرف ليبيا لم يتعرض لسعر المصرف ، لانه منخفض فى اعتباره ، كما سبق أن ذكرنا ٠

خامسـا : الاقنـاع الادبـى :

وكان هذا أهم سلاح ، استطاع مصرف ليبيا أن يستخدمه ، وعلى الاخص بعد أن منحه قانون المصارف لسنة ١٩٦٣ ، سلطة الرقابة والاشراف ، وبعد أن أعطاه حق الاطلاع فى أى وقت ، على دفاتر ومستندات وحسابات المصارف ، كى يتأكد

(٩٧) أنظر محاضرة الاستاذ بريون الآنفة الذكر ٠
(٩٨) أنظر هامش « رابعا : الاحتياطى النقدى » ص ٦٤ من هذا البحث ٠

من مراعاتها لتعاليمه ، وسيرها تبعا لسياسته الائتمانية ، وذلك عن طريق قسم التفتيش الذى أنشأه المصرف لهذا الغرض .

وفى الماضى ، كان مصرف ليبيا ، لا يجد أمامه من أسلحة يستعملها ، الا الاقناع الادبى ، وكان المصرف لبقا وحذرا ودبلوماسيا الى أبعد حد ، كلما استعمل سلاحه الوحيد ، « التحايل الادبى » ، وكان أضعف الايمان وقتئذ كسلاح ، أما اليوم ، فهو آخر سلاح يستعمله المصرف المركزى ، بعد أن زادت قوته ، وعظمت شوكته واعترفت المصارف بهيمنته واشرافه ، بعد تلييب المصارف ، وبعد تأميم حصصها الاجنبية ، وبعد أن أصبح مصرف ليبيا سيد الموقف ، يستطيع استعمال الخصم أو الاحتياطى النقدى ، ويستطيع ادخال اعادة الخصم ان شاء .

**وسائل لمصرف ليبيا :**

ويمكن لمصرف ليبيا ــ ما دمنا فى معرض الحديث عن الاسلحة النقدية ــ أن يستخدم بعض الوسائل التى ذكرناها ، مثل الوسائل الآتية :

**( أ ) تحديد كمية الائتمان :**

فى وقت الاتجاه نحو التضخم ، يستطيع المصرف المركزى ، أن يطلب من المصارف التجارية ، أن تمنح عملاءها ٧٠٪ أو ٨٠٪ مثلا ، مما كانت تمنحه لهم ، أو أن يدفع المركزى ٦٠٪ أو ٧٠٪ من قيمة الاوراق التجارية ، المعاد خصمها لديه، اذا بدأ فى عمليات اعادة الخصم ، وقد ذكرنا أن مصارف مركزية كثيرة ، استعملت هذا السلاح ، منها مصرف انجلترا ومصرف الرايخ الالمانى ومصرف فرنسا ، ومصارف بعض الدول الاشتراكية .

**(ب) السوق المفتوحة :**

اذا اقتنعت الحكومة باصدار سندات ليبية أو أذونات ، تستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة ، بحيث لا تزيد قيمتها على ١٠٪ من مجموع

أصول قسم الاصدار[٩٩] ، فان هــذه السندات ، ستكون نواة لاقامة سوق مالية فى البــلاد •

نقول هذا ونحن نعلم تماما ، أن الحاجة لم تنشأ لدى الحكومة الليبية ، كى تقترض من أبناء الامة • ولكنا نعلم أيضا ونحن ننتهى من هذا البحث (أبريل ١٩٧٠)، أن الحكومة أمرت بتحويل مرتبات موظفيها الى المصارف ، كى تخلق وعيا مصرفيا من جهة ، وكى تشجع الموظفين على الادخار من جهة أخرى • فلتكن الســندات المصدرة ــ اذا أصدرت ــ سندات ادخار ، يستخدمها المصرف المركزى ، ضــد الضغوط التضخمية أو الانكماشية •

واذا وافقت الحكومة الليبية على هذا الاقتراح ، فسيكون لسياسة السوق المفتوحة ــ كسلاح ــ مزايا كثيرة منها :

أولا : يشترك أبناء الامة مع الدولة فى تمويل بعض المشروعات •

ثانيــا : اذا نشأت سوق نقدية ، فان الحكومــة تعطــى الشركات والافــراد والمؤسسات ، فرصة استثمار الاموال الفائضة ، أو الاموال المستقطعة على شكل احتياطى للاستهلاك أو الاموال المكتنزة •

ثالثــا : سوق النقد هى الميزان الامثل لمعرفة أسعار الاسهم والسندات •

رابعا : تشجيع المدخرين الذين يرغبون فى الادخار لفترة قصيرة أو لفترة طويلة، فقد رأينا كيف زاد عرض النقود زيادة ضخمة ، وكيف زاد الدخــل الاهلى زيادة كبيرة ، ومع ذلك لم تزد الودائع لاجل الا بمقدار ١٤ر ووداىع التوفير بمقدار ١ر٥٤ فقط بين عامى ١٩٦٣و١٩٦٨[١٠٠] ، ومن عدد سكان ج•ع•ل• ١ر٨٧٠ر٠٠٠ نسمة « لا توجد الا نسبة ضئيلة تصل

---

(٩٩) أنظر ص ٢٧٦ ــ ٢٨٠ من كتابنا « النقود والمصارف » السابق الاشارة اليــه ، وانظر أيضا ص ٣٨ من بحثنا « فائض ميزان المدفوعات الالمانى ، مع الاشارة الى الفائض الليبى » السابق ذكره .

(١٠٠) أنظر ص ٢ ــ ٣ من تقرير البروفســور أ. كانيلوبولوس عن « دور النــظام المصرفى فى تنمية الاقتصاد الليبى» ١ ربيع الثانى ١٣٩٠هـ الموافق ٦ يونيو ١٩٧٠م

الى ٩ر١٪ فقط ، لديهم العادة فى التوفير بالمصارف » .

خامسا : أن المصرف المركزى يستطيع تقرير الوقت المناسب ، الذى يطبق فيه هذه السياسة ، ويستطيع تقرير حجم العمليات . وسياسة السوق المفتوحة ، تؤثر على حجم الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية، فتستعمل كأداة من أدوات التوازن واعادة الاستقرار

سادسا : لهذه السياسة مرونة كبيرة ، من حيث حجم العمليات التى يقوم بها المصرف المركزى ، ومن حيث وقت الانتهاء منها باليوم والساعة . ويمكنها أن تمتص الطلب الفائض ، وتقلل الضغوط التضخمية .

سابعا : لسياسة السوق المفتوحة ، فعالية ضخمة عند المصارف التجارية ، اذ تستمع بطريقة مباشرة ، الى صوت المصرف المركزى ، الذى يمكنه حينئذ ، أن يقرر ما يراه من تغيير فى عرض النقود وفى سعر الفائدة .

**( ج ) احتياطى قانونى آخر :**

وهذا يتوقف على استخدام السوق المفتوحة ، فتحتفظ المصارف التجارية ، باحتياطى آخر لفترة التضخم ، على أى شكل من الاشكال ، مثل الاوراق الحكومية القصيرة الاجل . ولم تتوقف مزايا هذا السلاح ، على محاربته للتضخم ، وعلى مساعدته للمصرف المركزى ، لاستعمال سعر الخصم بفاعلية كبيرة ، بل برهنت فوق ذلك ، فى الدول التى استعملته[١٠١] ، على أنه أداة قوية فى يد الحكومة أحيانا ، كلما أرادت أن تستعمل سياسة التمويل بالعجز .

**( د ) العمل المباشر :**

وهذه الوسيلة تتضمن الزام المصرف المركزى ، لمصرف تجارى أو مؤسسة مالية ، باتباع سياسة معينة ، ولا نعتقد أن الظروف الحالية ، ستضطر مصرف ليبيا،

---

(١٠١) مثل بلجيكا وايطاليا وفرنسا والمكسيك والهند ، والسويد والنرويج وهولندا والفلبين ـ أنظر بند رقم (٥) من هذا البحث ، ص ١٤ ـ ١٨ .

الى اتخاذ شيء من ذلك ، لان المصارف كلها مليبة ، ولن يجـد المصرف المركزى صعوبة منها فى تنفيذ سياسته •

### ١٤ ـ مصرف ليبيـا والتسـهيلات الائتمـانية :

وصلت التسهيلات الائتمانية ، التى قدمتها المصارف التجارية للتجارة العامة ( الجملة والتجزئة )[١٠٢] ، الى ٤ر٣٥٪ فى نهاية مارس ١٩٦٨ ثم ٤ر٣٦٪ فى نهاية مارس ١٩٦٩ ثم ٢ر٤٣٪ فى نهاية مارس ١٩٧٠ • ويلى ذلك تمويل البنـاء الذى يتراوح بين ١١٪ الى ١٦٪ والصناعة حوالى ١٠٪ والزراعة حوالى ٢٪ الخ • وبذا تكون التجارة العامة قد حصلت على نصيب الأسد ، من التسهيلات الائتمانية كلها • وكان مصرف ليبيا قبل تلييب المصارف ، وقبل تأميم الحصص الاجنبية ، يأخذ على فروع المصارف الاجنبية ، انها كانت « تميل بطبيعة تكوينها ، الى تمويل خلاصة العمليـات الآمنة المضمونة ، ذات الفـترة القصيرة ، والاكثر اسـتدرارا للربح ، مثل تمويل التجارة الخارجية »[١٠٣] • وبعد قانون ١٩٦٣ ، اكتسب مصرف ليبيا حقوقا جديدة ، وباشر سلطات وحاول استخدام بعض الاسلحة ، وكان دائما يوصى بتوزيع التسهيلات ، على الاغراض الائتمانية المختلفـة ، حتـى لا يقتصر معظمها على تمويل التجارة العامة •

واليوم ، تتعاون الحكومة مع المصرف المركزى ، ومع المصارف التجـارية أيضا بطبيعة الوضع القائم • فهل سيسمح للمصارف التجارية ، أن تشترك فـى تمويل العمليات المنتجة ، العمليات الائتمانية ، عمليات للزراعة والسياحة والصناعة وغيرها ؟ ان السياسة الائتمانية لا تكون ناجحة موفقة ، الا اذا ساهمت فى دفـع عجلة الجهاز الانتاجى كله •

واذا قيل ان فى ج•ع•ل• مصرفا زراعيا ومصرفا عقاريا ، وان الامـوال المخصصة لهما ، فاضت كثيرا عن العمليات المطلوبة منهما • اذا قيل هذا فكيف نوفق بينه وبين الرغبة الملحة عند السلطات الليبية ، فى الاصلاح الزراعى والتصنيع؟

---

(١٠٢) أنظر الجدول رقم (٥) من هذا البحث ، ص ٤٢ .
(١٠٣) أنظر ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦ من كتابنا « النقود والمصارف » الآنف الذكر .

نسمع كل يوم عن مصنع من فرنسا للمبات المجوفة ، ومصنعين للالبان ، ومصنعا للاسمنت وغيرها ، فكيف نوفق بين السيولة الزائدة فى المصرفين المذكورين ، وبين الاتجاهات الضخمة الكبيرة نحو التنمية ؟. واذا صح وجود سائل نقدى كبير فى المصرفين ، فلا بد أن هناك خطأ ينتظر ويتطلب الاصلاح .

ولا يزال السؤال يلح علينا ، بعد أن كان مصرف ليبيا هو نفسه ، يلح به على المصارف الاجنبية ، لا زلنا نسأل ، هل سيسمح مصرف ليبيا لمصارف الودائع، أن تغير نمط التسهيلات الائتمانية ، ذلك النمط الذى سارت عليه منذ انشائها ، هل سيفضل ألا تشتغل المصارف التجارية ، الا فى عمليات تجارية قصيرة الاجل ، كما كان الحال فى بريطانيا قديما ، أم ستوظف المصارف أموالها فى أغراض التنمية كلها ، كما هو حال المصارف فى القارة الاوروبية ؟ وما دام الامر سينتهى بهذه المقارنة ، فلا بأس من أن نلقى بعض الضوء على ما حدث وما يحدث الآن فى بريطانيا .

وما دامت الجمهورية العربية الليبية ، مقبلة على التنمية الاقتصادية ، فلا أقل من أن يشجع مصرف ليبيا ، المصارف التجارية ، على تخصيص جزء من أموالها ، للاقراض الاستثمارى الطويل الاجل .

ولنضرب مثلا بما حدث فى بريطانيا فى الماضى ، وما يحدث فيها الآن ، اذ لم يكن من عادة المصارف البريطانية ، أن تمد يد العون الى الصناعة ، وأن تقدم لها رأس المال ، حتى جاء الكساد الكبير ، ووجدت المصارف التجارية نفسها فى مركز لا يغبطها عليه أحد ، فهى اذا لم تساعد الكثيرين من عملائها ، فلن يستطيعوا دفع قروضهم ويصبحون أمام افلاس محقق ، مما يهدد كيان المصارف نفسها . ولم يكن من المصلحة العامة ، أن تتخلى المصارف عن عملائها فى وقت المحنة والشدة ، ولذا شجعت الحكومة مصرف انجلترا ، ثم عضدته فى هذا أيضا ، المصارف التجارية ، فنزل الى الميدان ، وقدم المعونة الى حالات كثيرة مختارة ، عن طريق شركتين فرعيتين له وللمصارف التجارية معا . وقدمت المساعدات بشراء السندات التى تصدرها الشركات الصناعية ، التى اتفق على تعضيدها .

وفى عام ١٩٣١ ، أوصت « لجنة ماكميلان » فى تقريرها عن الصناعة والتمويل، بضرورة وضع أسس للتعاون الوثيق ، بين المصارف التجارية والصناعة .

ومنذ عام ١٩٤٥ ، ساعد مصرف انجلترا الصناعة فى بريطانيا ، عن طريق شركتين كبيرتين ، يملك المصرف غالبية أسهمهما .

وهكذا تغيرت التقاليد ، التى ظلت سائدة فى بريطانيا عشرات السنين ، وتغيرت نظرة المصرف المركزى بالذات الى الصناعة ، فساعدها ولكن بطريقة غير مباشرة ، أى أنه حل المشكلة بالطريقة الانجليزية ، طريقة « الحل الوسط »
To come to a Compromise

هذا حال مصرف انجلترا ، ترى ماذا سيفعل مصرف ليبيـا ؟

**١٥ ـ الميزانيـــة العـــامة :**

ذكرنا فيما سبق ، أن « السياسة المـالية ، تشـير الى تغييرات فى الانفـاق الحكومى ، وتغييرات فى الايرادات من الضرائب ، بقصد التخلص مـن الثغـرة التضخمية ، أو الثغرة الانكماشية »[١٠٤] وذكرنا أيضا ، أن للقطاع الحكومى أهمية كبيرة ، فى تأثيره على الاقتصاد ، حتى لو جـاءت الميزانية متوازنـة ، وان كانت القاعدة العامة ، أن الميزانيات غير المتوازنة ، تؤثر على الدخل الاهلى والعمالـة والائتمان ، بدرجة أكبر من تأثير الميزانيات المتوازنة .

ويجدر بنا الآن أن نتساءل ، هل توجد فى الميزانية الليبية ، بنود هامة ، يمكن أن تؤثر على الاقتصاد ، وهل ظلت الميزانية متوازنة أم كان هناك تمويل بالعجز أو بالفائض ؟

وللاجابة عن هذه الاسئلة ، نأخذ الجدول الآتى :

---

(١٠٤) أنظر البند رقم (٨) من هذ االبحث ، ص ٢٤ ـ ٢٧ .

## جدول رقم ( ١٨ )[١٠٥]

## الايرادات المقدرة والايرادات الفعلية

**بآلاف د.ل. ( مقربة )**

| بنود الايرادات | المقدرة | | الفعلية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٦٩/٦٨ | ٧٠/٦٩ | ٦٦/٦٥ | ٦٧/٦٦ | ٦٨/٦٧ | ٦٩/٦٨ |
| الجمارك ورسوم الانتاج | ٣٠ر٧ | ٣٨ر٣ | ٢١ر٠ | ٢٦ر٠ | ٢٦ر٢ | ٣٧ر٨ |
| رسوم الواردات | | | ٢٠ر٤ | ٢٥ر٤ | ٢٤ر١ | ٣٥ر٣ |
| ضرائب ورخص ورسوم | | | ١٠ر٢ | — | — | — |
| ضرائب مباشرة | ١٥ر٦ | ٩ر٠ | ٧ر٢ | ٨ر٥ | ١٢ر٠ | ١٧ر٥ |
| احتكارات | ٤ر٩ | ٥ر٤ | ٣ر٠ | ٣ر٩ | ٣ر٨ | ٥ر٠ |
| مجموع الايرادات العادية | ٧٠ر٠ | ٧٠ر٢ | ٤٢ر٠ | ٥٣ر٢ | ٤٧ر٥ | ٧٩ر١ |
| عوائد النفط | ٢٧٥ر٠ | ٣٥٦ر٠ | ٨٣ر٦ | ٢٦٨ر٥ | ١٩١ر٠ | ٢٧٩ر٨ |
| ايرادات أخرى | — | — | — | — | — | — |
| المجموع الكلى للايرادات | ٣٩٢ر٨ | ٤٢٦ر٣ | ١٢٥ر٦ | ٣٢١ر٧ | ٢٤٩ر٥ | ٣٥٨ر٩ |

ويتضح من هذا الجدول :

١ ــ أن نسبة أى بند من بنود الايرادات ، صغيرة جدا اذا قورنت ببند الايرادات من النفط ، أو بالمجموع الكلى للايرادات .

٢ ــ أن الجمارك ورسوم الواردات ، هما أهم البنود التى يمكن ــ بخلاف النفط ــ أن تؤثر على الميزانية ، ولكن هذا النوع من الايرادات ، هو ضرائب

---

(١٠٥) أنظر جدولى الايرادات ص ١٠٧ ــ ١٠٨ من تقرير مصرف ليبيا (٦٩\١٩٧٠) .

غير مباشرة ، تقع معظم أعبائها فى الغالب على المستهلكين ، كما أن ليبيا فى حاجة ماسة الى استيراد السلع من الخارج ، وليس من المصلحة زيادة الرسوم وبالتالى ارتفاع الأثمان .

٣ ــ أن الضرائب المباشرة ، لا زالت تحتل مكانة متواضعة فى الميزانية ، واذا أرادت الحكومة أن تستخدم ــ كالدول الغربية ــ الادوات المالية الاوتوماتيكية لاعادة التوازن Automatic Stabilizers فليس أمامها الا الجمارك والواردات والضرائب ، وحتى مع استعمال هذه البنود ، فسيكون التأثير ضـــعيفا ، لحاجة ليبيا للواردات كما ذكرنا . ولكن اذا وجدت الحكومة نفسها ، أمام تضخم مستمر ، فلا بأس من استعمال تلك الادوات .

٤ ــ اتضح لنا من استقراء أرقام الميزانيات الماضية ، ( ايرادات ومصروفات ) ، ان كان هناك عجز فى الايرادات قبل النفط ، بسبب زيادة النفقات المحلية ، وكانت تسد الثغرات بالمنح والمساعدات . أما فيما بعد النفط ، فقد وقفت الميزانية موقفا محايدا ( ٦٣ ــ ١٩٦٧ ) ، أى أنها لم تســتحدث العجــز أو الفائض ، اللهم الا فى العامين الاخيرين من أعوام الخطة الماضية ، حيث زاد الاحتياطى بمبلغ ١٠ م.د.ل. فى ٦٦/ ١٩٦٧ ، وكذلك بمبلغ ٢٠ م.د.ل. فى ٦٧/٦٨[١٠٦] ، وفيما عدا ذلك ، فقد كانت الميزانية متوازنة .

٥ ــ لا يبقى بعد ذلك الا النفقات ، وهذه نفقات عادية متكررة ، وأخرى للتنمية، ويمكن للحكومة وقف ارتفاع الاثمان ، ان تقلل من النفقات المتكررة ، ولا يصح لها أن تنفق للتنمية طفرة ، أو نفقات فجائية ضخمة خوفا من التضخم. وفى رأينا أنه من واجب السلطات العامة ، تقليل الرسوم الجمركية الى أدنى

---

(١٠٦) جاء فى هامش ص ١٠٦ من تقرير مصرف ليبيا ١٩٦٨\١٩٦٩ «انفق الاحتياطى العام للدولة ومقداره ٢٠ مليون د.ل. ( ٦ كانت مخصصة للميزانية العــامة و ١٤ مليون د. لميزانية التنمية ) على الدعم العربى ، بموجب المرسوم الصادر فى ١٨ يونيو ١٩٦٧ ، وبذلك حولت مخصصاته الى بند مخصصات الدفــاع القومى والــدعم العربى » .

حد ممكن،لان الاستيراد أمر أساسى حيوى للجمهورية العربية الليبية حاليا ، وكلما زادت الرسوم الجمركية ، زادت أعباء المستهلك بارتفاع الاثمان ، وليست الحكومة الليبية فى حاجة الى حصيلة الرسوم الجمركية ورسوم الواردات ، بقدر ما هى فى حاجة الى رفع مستوى معيشة أبنائها ، ولن يتأتى هذا فى الوضع الراهن ( أى قبل التصنيع وتطوير الزراعة الخ ) الا بتقليل أثمان الواردات لابناء ليبيا • ولو كانت الجمهورية العربية الليبية فقيرة فى الاموال أو العملات ، لكان لنا رأى آخر •

## ١٦ ـ التنسيق بين السياسات :

قلنا ـ فى بداية هذا البحث ـ ان للسياسة الاقتصادية ، أسلحة متعددة ، منها السياسة النقدية والسياسة المالية ولسياسة لتجارية •• الخ[١٠٧] ، والمسألة الرئيسية التى يتطلبها الاستقرار المالى ، هو التطور السريع والتكامل التام ، فى السياسات النقدية والمالية والتجارية والائتمانية وغيرها ، فلا يصح أن توضع سياسة نقدية مثلا ، للحد من الاتجاهات التضخمية ، ثم تأتى سياسة مالية أو تجارية ، لمساعدة التضخم ، فمثلا « بلغت تكلفة الزيت المستورد عند المصرف الزراعى ٢٢٠ دينارا للطن الواحد ، فى السنة المالية ٦٩/ ١٩٧٠ ، وباعه لتجار التجزئة بسعر ٢٧٠ دينارا، أى بربح قدره ٥٠ دينارا للطن ، ينتهى بربح يقدر مثلا بـ ٥٠ دينارا أخرى للطن لتاجر التجزئة من المستهلك • وأهمية هذا الامر ، أن الجمهورية الليبية تعمل على كبح جماح التضخم ، بالحد من الاسعار ومراقبتها ، فلا يصح اذن أن تتجه سياسة مصرفية ، الا نحو هذا الهدف •

وعلى كل حال ، فليست الحكومة الليبية هى وحدها ، التى تعانى من ضرورة التنسيق بين السياسات ، بل ان الولايات المتحدة نفسها تعانى من ذلك أيضا ، ففى يناير ١٩٧٠ ، ذكر رئيس الولايات المتحدة ، أن حكومته حققت فائضا فى الميزانية ، قدره ١ر١ بليون دولار ، لمحاربة ارتفاع الاسعار والحد من الاتجاهات التضخمية ، وأن « المسألة الآن فى يد مجلس المصارف الاحتياطية الاتحادية ، أن يخفف سياسته

(١٠٧) أنظر البند رقم (١) من هذا البحث .

النقدية الشديدة to relax its tight monetary palicy [١٠٨]» ومعنى هذا ، أن من الواجب أن يحدث التنسيق ، لصالح الاقتصاد القــومى ، بحيث اذا تشددت الحكومة وحققت فائضا فى الميزانية ، فمن المهم أن يقلل ويخفف المصرف الركزى ، من صرامة سياسته النقــدية •

ومن الاهمية بمكان ، ألا يعانى الاقتصاد الليبى ، من تضخم نفقات الســلع المستوردة ، ومن زيادة القدرة على الاستيراد • وهذه حالة تشبه الى حــد ما ، الامور التى يعانى منها الاقتصاد البريطانى فى الوقت الحالى ، وهى أمور اقتصادية متناقضة [١٠٩] ، حيث زادت أجور العمال بمقدار ١٤٪ عن العام السابق،دون أنيزيد الانتاج ، وارتفعت الاثمان عن العام السابق ، بمقدار ٥ر٨٪ ، بينما زادت البطالة بين الرجال ، حتى وصلت معدلات شديد الارتفاع ــ لبلد صناعى متحضر ــ وصل الى ٥ر٤٪ ، وقد يصل الى ٦٪ فى الشتاء المقبل ، اذا استمرت الحالة على ماهىعليه•

واذا بوزير الخزانة يعلن فى يوم الميزانية ( ٦ أبريل ١٩٧١ ) أو فى خــطاب الميزانية ، أن ثلاثة أمور هددت الاقتصاد البريطانى وهى :

(أ) أسوأ تضخم من النفقات cost inflation عرفته بريطانيا ( وهذا الذى يسميه علماء الاقتصاد cost-push inflation •

(ب) أسوأ بطالة منذ الحرب الثانية ، وأسوأ ارتداد أو رجوع recession منذ الحرب أيضا فى الاستثمار •

(ج) المتاعب المحتملة من زيادة الطلب الداخلى ، وما قد يؤدى اليه مــن زيادة نسبية أكبر فى الواردات •

وقد قرر وزير الخزانة ، أن يعالج البطالة والاستثمار ، تاركا الامرين الاول والثالث ، ويتلخص علاجه فيما يلى :

---

(١٠٨) أنظر Sunday Times (Business News) عدد أول فبراير ١٩٧٠ ص ٢٥

(١٠٩) أنظر The Economist عدد ٢٧ مارس ١٩٧١ ص ١١ ــ ١٣ ثم عدد ٣ أبريل ١٩٧١ ( ص ٣ ــ ٩ ) ثم ١٣ ــ ١٥

أولا : زيادة الناتج الاهلى الاجمالى بمقدار ١٪ ( أى زيادة قدرها ٤٥٠ مليون جنيه فى السنة ) بتخفيض معدلات الضرائب بمقدار ٥٤٦ مليون جنيه فى السنة .

ثانيا : اتباع سياسة نقدية سهلة ، وسياسة مالية مخففة ، كى يصل معدل النمو فى الناتج القومى الاجمالى الى ٣ر١٪ بدلا من ٢٪ .

ثالثا : تخفيض سعر البنك بمقدار ١٪ ودون أن يستعمل البنك حدودا أو عراقيل للائتمان .

وقد كتب الاقتصاديون البريطانيون فى الحال ، أن ضعف الميزانية يأتى من عدم وجود سياسة بها ، لايقاف التضخم من النفقات ، كما أنها لم تحم ميزان المدفوعات من أحداث المستقبل .

وهكذا يعترف الانجليز أنفسهم ، بأن آخر ميزانية لهم ، وضعت بغير سياسة ! ! .

وفى حالة الجمهورية العربية الليبية ، نجد أن ميزان المدفوعات فى صالحها ، ولكن لم تكن هناك سياسة نقدية ، ونستدل على ذلك لو نظرنا الى سنوات الخطة الخمسية ( ١٩٦٣ ــ ١٩٦٧ ) نجد انه لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة المعالم ، ولا سياسة مالية محددة ومرسومة . ولا يمكن لخطة التنمية أن تسير سيرا مستقيما أو تحقق أهدافها ، دون وضع هاتين السياستين .

فى الخطة القديمة مثلا ، لم يكن التمويل مكملا للخطة ، لانها لم تكن خطة شاملة ، لم تكن برنامجا للتنمية يضم بين طياته ، القطاع العام والقطاع الخاص ، بل كانت مجموعة مقيدة من مشروعات الانماء الاقتصادى ، خصصت لها أموال تصرف عليها . وما احتاجت الخطة الاولى الى أموال تؤخذ من أصحاب الدخول ، كى تستثمر فى المشروعات ، لان ايرادات النفط أغنت الحكومة عن مثل هذا التفكير ، مع ما للمال المأخوذ من أصحاب الدخول الكبيرة ، من آثار اقتصادية هامة ، نذكر منها :

أولا : الحد من الاتجاهات التضخمية ، التى تظهر كنتيجة للتنمية [١١٠] .

ثانيا : كى تصل الاموال المخصصة للخطة الثانية الى أهـدافها تمامـا ، يرى البعض ضرورة التحكم ومراقبة الاسعار ، ويوصى بفرض رقابة فعليـة مباشرة من قبل الدولة على الاسعار . ومع أن الرقابة على الاسعار مسألة هامة الا أن زيادة المعروض من السلع والخدمات فى نفس الوقت ، يخدم الرقابة لعـدة أسباب :

(أ) استحالة التطبيق الشامل لكثرة المشاكل ، مثل تجنيد عدد كبير من المفتشين ، ثم التحايل ازاء ملايين من عمليات البيع .

(ب) قيام السوق السوداء ، لان المستهلكين يفضلون دفـع الاسـعار المرتفعة ، دون أن يحرموا من السلعة .

(ج) يتحول المستهلكون الى شراء سلع أخرى ، لم تفرض عليها الرقابة، لان المسألة الاصلية الواجب علاجها ، هى زيادة القوة الشرائية .

(د) نجحت رقابة الاسعار أثناء الحروب فقط ، لان الشعوب تتكتل بطريقة وطنية قومية خلف حكوماتها ، ومع ذلك لم يخل الامر من انتهازيين وأغنياء الحرب .

(هـ) تحديد ايجارات المساكن لسهولتها فى التنفيذ ، وقد أخذت الثورة الليبية بذلك فعلا ، فأصدرت فى نوفمبر ١٩٦٩ ، القانون الخاص

---

(١١٠) وفى هذا يقول الدكتور راءول فارلى « ... وليس فى ليبيا الان مثل تـلك الضغوط التضخمية الشديدة ، التى تكابدها دول كثيرة فى أمريكا اللاتينية فى هذه الايام . فواقع الامر أن اضطرار ارتفاع الاسعار فى ليبيا ، انما هو نتيجة طبيعية فى هذه المرحلة ، وان علينا أن نوضح هذا للشعب بكل صراحة ، لا بل ان ارتفاع الاسعار هو فى الحقيقة منشط لازم للاستثمار والاجتهاد ، وهـذا أيضا يجب أن نقبله ونسلم به . فالاسعار المرتفعة انما تصبح ضارة للاوساط التجارية والعمال وجميع المصالح الاخرى ، عندما تجاوز حدودا معينة ، ولم يثبت أحد حتى الآن ، أن الاسعار فى ليبيا قد وصلت تلك الحدود » .
أنظر ص ٢ من « تعليق على ما يسمى بمشكلة التضخم فى ليبيـا » للدكتور راءول فارلى كبير الخبراء الاقتصاديين ، وخبير مجلس المساعدة الفنية ، التابع للامم المتحدة ـ الترجمة العربية فى ١٩٦٤/٨/١٤

بتخفيض الايجارات السكنية • ومع ذلك يحسن أن ننوه بضرورة تشجيع القطاع الخاص لبناء المساكن ، حتى لا يقل عرضها فى المستقبل ، فتنشأ لها سوق سوداء ، تتخذ أشكالا وأنواعا متعددة•

ثالثا : من الاهمية بمكان ، أن نستطيع ــ عن طريق السياسة المالية ــ التحكم فى الدخول عن طريق الضرائب ، وخصوصا على الارباح غير المنتظرة ، الارباح الهابطة من السماء ، والتى تدخل جيوب الافراد ، أثناء تنفيذ مشروعات التنمية ، كى نحسن توزيع ما يطرأ على الدخول من تغييرات[١١١] • وفى هذا المجال يحتاج القانون الى صياغة دقيقة وادارة حاذقة ، تخدم الاهداف المتوخاه دون خنق النشاط الاقتصادى •

رابعا : الاستزادة من التطور الاقتصادى والاجتماعى ، والوصول الى عدالة فى توزيع الثروة •

خامسا: العمل على تكوين المنشآت المالية ، مثل سوق الاوراق المالية ، وسوق للخصم ان أمكن ، ومصارف للادخار ، وغير ذلك من المؤسسات ، التى ترتقى بالمنابع المالية ، وتنمى الهيكل العام للاقتصاد القومى ، وتحول المدخرات الخاصة الى استثمارات منتجة ، تقلل من الاستيراد •

سادسا: يجب العمل على تنسيق السياسات الحالية ، حتى لا تتعارض مع بعضها البعض عند التنفيذ • وللتدليل على ضرورة ذلك ، نجد مصرف ليبيا يضع ويشرف على السياسة النقدية ، بينما يوكل جزءا من السياسة التجارية الى وزارة الخزانة ، مثل تنظيم الرسوم على الواردات ، وجزء آخر الى وزارة الاقتصاد ، مثل الاشراف على التنظيم العددى للصادرات والواردات •

سابعا : من أول فبراير ١٩٦٨ ، أدخلت تعديلات جوهرية على التعريفة الجمركية يمكن وضعها فى مجموعات ثلاث :

---

(١١١) مثال ذلك ، لو أنشىء فى بنغازى طريق دائرى ، وباع أصحاب الاراضى الواقعة حوله ، المتر المربع من الارض بمبلغ ٢٥ دينارا بدلا من ٢ دينار .

١ ــ انخفضت الرسوم الجمركية على أنواع كثيرة من المواد الخام الى النصف ، لتكون من ٥ ــ ١٠٪ ، مع الغائها كلية فى بعض الحالات

٢ ــ زادت الرسوم الجمركيــة بمقــدار من ٣ر٣٣٪ الى ١٠٠٪ على بعض السلع الغذائية ، مثل الخبز والبسكويت والعصير والخمور

٣ ــ ارتفعت الرسوم الجمركية على عدد من السلع الكمالية ، وبعض السلع الاستهلاكية المعمرة ، ولكن بدرجات مختلفة ، فمثلا زادت الرسوم على الغراء من ٣ر٣٣٪ الى ٦٠٪ ، والمجــوهرات مــن ٢٥٪ الى ٣٠٪ ، والراديو من ١٠٪ الى ٢٠ ٪ ، والســيارات من ١٥ ــ ٤٠٪ الى ٢٠ ــ ٥٠٪ .

وقــد كان الغرض من المجمــوعة الثــانية ، غرضــا حمائيا ، أما المجموعة الثالثة ، فقد كان الغرض منها ايراديا .

ولا تزال هناك علامات استفهام كثيرة ، حول ما ســيعود من فوائــد على الاقتصاد القومى ، بعد هذا التعديل ، خصوصا بالنسبة الى المجموعتين الاخيرتين ( ثانيا وثالثا ) ، وهل زادت مرونة الطلب عليهما أم قلت ، بعد أن زادت الدخول ، وهل جنت الدولة ايرادا أكبر من المجموعة الثانية ، أم تنــاقص الطلب لارتفــاع الثمن ، فانخفضت الايرادات .

ربما كانت التعديلات المالية الآنفة الذكر ، مسائل هامة ، ولكن لا بد مــن دراسة نتائجها الاقتصادية ، دراسة مستفيضة ، بالرد على ما وضعنا من أســئلة ، وما يمكن أن يوضع من أسئلة أخرى .

لهذا كله ، نقترح على الحكومة ، تكوين لجنة على أعلا مستوى ، من كبار الفنيين المتخصصين ، لتنسيق السياسات المختلفة .

ثامنا : الانفاق الحكومى والسلع المحلية :

أما عن الانفاق الحكومى ، فمن الواجب مراعاة الاقتصاد التام ، كلما أنفقت الحكومة أموالا ، سواء كان الانفاق للتنمية أو كان انفاقــا عــاديا . ولا نعنــى

بالاقتصاد فى النفقات ، البخل والتقتير ، بل نعنى جهودا أكبر بنفس المكافآت النقدية ، ممن كانوا يبخلون على الدولة بجهودهم ، ونعنى أموالا زائدة تعطى ، للعدد القليل الذى يبذل جهودا اضافية ، فوق الجهود الانسانية المحتملة • والمهم أن « تقليل النفقات العامة بمبلغ ما ، يميل الى تحقيق آثار أكثر تقييدا ، عما تحققه زيادة الضريبة بنفس المبلغ »[١١٢] •

فللحكومة أن تنفق على التنمية وعلى التشييد والبناء ، ولكن فى حدود الطاقة الموجودة ، وللحكومة أن تنفق على الخدمات والادارة ، ولكنها يجب أن تطلب كفاية انتاجية أعلا • وعلى الحكومة أن تقلل الفقدان أو الخسارة أو التلف ، وأن تقتصد فى توظيف العمال ، حتى لا يكون فائض منهم بلا عمل ، وأن تشترى مشترياتها من أرخص الاسواق •

وفيما يختص بالسلع المحلية ، فقد حدثت ضغوط تضخمية فى الماضى[١١٣] ، من زيادة نفقات الحكومة وشركات البترول ، فانبعثت روح جديدة فى القطاع الخاص ، أحدثت ضغطا ثالثا • ولو توقف الامر عند السلع المستوردة ، لعولجت بزيادة المستورد منها ، كى لا ترتفع أسعارها ، ولكن الامر يتعدى ذلك الى السلع المحلية ، التى يتصلب عرضها أحيانا كثيرة ، ويكاد يصل الى الحد النهائى للعرض غير المرن ، فلا يستطيع التشكل سريعا ، بالشكل الذى يتخذه الطلب ، والنتيجة ، أن ترتفع الاثمان وتتجدد الضغوط • ومن أسباب ذلك ، وجود المنافسة غير الكاملة ، أى نقص المعلومات عند البائع وعند المشترى ، وصعوبة انتقال عوامل الانتاج ، وقلة المخزون أحيانا • كما أن الواردات — حتى اذا زادت وكانت سلعا كاملة الصنع — تحتاج فى نقلها الى أيد عاملة ، وفى تخزينها الى مخازن ، فتعمل على زيادة نفقات النشاط الاقتصادى ، وهى كلما انتقلت من المستورد الى بائع الجملة الى بائع القطاعى ، تزداد نفقاتها وبالتالى أسعارها • لذلك نقترح :

---

(١١٢) أنظر ص ١٠٨ من كتاب The Public Finances
للبروفسور J. M. Buchanan طبعة ١٩٦٥

(١١٣) زاد مستوى الرقم القياسى لنفقة المعيشة ، بنسبة ٤ر١٠٪ خلال عام ١٩٦٩ ، مقابل انخفاض بسيط بلغ ٢ر٪ خلال عام ١٩٦٨ ( ١٩٦٤ = ١٠٠ )
أنظر ص ٧ من تقرير مصرف ليبيا ١٩٦٩/١٩٧٠

(أ) أن تعمل الحكومة على زيادة بواعث الانتاج ، فتزيد من عرض السلع ومن الدخول الحقيقية ومعدلات الاستهلاك ويجب أن يستمر تزايـد بواعث الانتاج ، حتى لا يزيد الطلب ، ونواجه بالتضخم النـاجم من زيادة الطلب • Demand-pull inflation

(ب) أن تدرس الحكومة أو يدرس الباحثون ، دراســة تحليليــة لارباح مؤسسات الجملة والقطاعى ، من حيث ثمن السلعة الاصلى ، نفقاتها ، ثمن بيعها ، مجمل الربح وغير ذلك لمعرفة :

١ ــ هل ترتفع نفقات الحصول على السلع •
٢ ــ هل تزيد النفقات الادارية •
٣ ــ هل ينتهز أرباب الاعمال الفرص للربح الفاحش •
٤ ــ هل زادت القوة الشرائية ، حتى بعد ارتفاع الاثمان •

(ج) أن توفر الحكومة للباحثين :

١ ــ احصائيات كاملة عن الاسعار ، منذ عام ١٩٦٤ حتى الآن •
٢ ــ احصائيات كاملة عن السلع والخدمات •
٣ ــ الكميات المعروضة فى كل قطاع من قطاعات الاسواق •
٤ ــ أسعار الجملة والقطاعى •
٥ ــ أرقاما صحيحة عن الدخل الاهلى والناتج القومى الاجمالى •
٦ ــ نفقات المعيشة فى ج•ع•ل كلها •

واذا كانت موجة التضخم النقدى لا زالت مستمرة فى ليبيا ، « وان كانت بدرجة أقل خلال عام ١٩٦٩/١٩٧٠ ، من العام السابق » ، الا أن هدفنا من الارقام والاحصائيات المقترحة ، ليس فقط للحد من الاتجاهات التضـخمية ، بل لـكل الدراسات المستقبلة ، لا يستطيع رجل الاقتصاد ، أن يطبق نظرياته علـى حقائق الواقع ، الا اذا كانت لديه الاجهزة والعدد والآلات •

**١٧ ـ الغطـــاء الـــذهبى :**

يتكون غطاء أوراق البنكنوت ، التى يصدرها مصرف ليبيا ، من ٢٥٪ ذهب، ١٠٪ سندات الحكومة الليبية ، ٦٥٪ سندات مالية وأذونات تصدرها حكومات أجنبية[١١٤] . وقد تمشى المصرف المركزى ، مع مقتضيات القانون ، منذ عام ١٩٦٣ حتى اليوم .

ولنا اقتراحات بشأن الغطاء :

الاول : خاص بالسندات الحكومية الليبية ( ١٠٪ ) ، وقـد تحدثنا عنها فيما سبق[١١٥] ، وذكرنا أن الحكومة لو أصدرت تلك السندات ( ولو على شكل سندات ادخار ) ، لوضعت نواة سوق النقد فى ليبيا .

الثانى : خاص بزيادة الغطاء الذهبى ، الى ٣٥٪ .

ونحن نقترح هذا الاقتراح الثانى ، مع علمنا بالامور الآتية :

(أ) أن مركز الغطاء الليبى أمر تحسده عليه مصـارف مركزية كثيرة ، اذ تتمنى أن تصل الى ٢٥٪ من الغطاء ذهبا .

(ب) أننا لسنا من عبدة الذهب ، وأنا نعلم ونعلم الطلاب ، أن المسـألة الآن مسألة زيادة الانتاج ، وزيادة الدخـل ، وتـوازن أو فائض ميـزان المدفوعات ، أى أن المسألة لا تقاس بالذهب ، بقدر قياسها بقـوة الاقتصـاد الاهلى .

(ج) أن زيادة نسبة الغطاء الذهبى الى ٣٥٪ ، سيقلل ما تحصـل عليـه الحكومة الليبية ، من فوائد السندات الاجنبية ، المستخدمة حاليـا بنسـبة ٧٥٪ .

ومع هذا كله ، فان لرفع نسبة الغطاء الذهبى الى ٣٥٪ ـ فى رأينا وفى مركز ليبيا بالذات ـ المزايا الآتية :

---

(١١٤) أنظر المـادة (٣١) من قانون المصارف رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ ، ص ٢٧٢ ـ ٢٨٠ من كتابنا « النقود والمصارف » الآنف الذكر .

(١١٥) أنظر ص ٦٩ ـ ٧١ من هذا البحث .

(أ) كل دول العالم تغطى عملتها بجزء من الذهب ، ولو أمكنها لرفعت النسبة

(ب) كان معظم الغطاء بالعملة الاسترلينية ، أى بسندات الحكومة البريطانية، فلما انخفضت قيمة الاسترلينى فى ١٨ نوفمبر ١٩٦٧ ، بمقدار ٣ر١٤٪ قلت القيمة الرأسمالية للغطاء بنفس النسبة ، أى أن الغطاء الاسترلينى للبنكنوت الليبى ، انخفض فى قيمته بمقدار ٣ر١٤٪ دفعة واحدة[١١٦] .

(ج) ربما قيل ان ليبيا نوعت فى غطـائها ، فاسـتبدلت بعض السـندات البريطانية ، بسندات حكومات أخرى . ونحن نوافق على عدم زيادة نسبة الغطاء الذهبى ، اذا ضمن لنا المعارضون ، أن السندات البريطانية أو غيرها ، لن تنخفض قيمتها . والمهم أن الفائدة السنوية ، لا تغنى عن الخسارة الرأسمالية كل بضعة أعوام .

(د) نحن ننظر الى هذا الموضوع ، نظرة بعيـدة المدى ، فقـد يحـدث ( ولا قدر الله ) أن تدخل ليبيا حربا ، فتجد السند أو جزءا منه فـى الذهب . والله وحده يعلم ، أحداث القرن العشرين ، وما قد تؤدى اليه. ومن جهة أخرى ، فقد تختلف ليبيا مع شركات النفط ، أو قـد يقل الناتج فى بعض الاعوام ( ولا قدر الله ) ، فتجد الحكومة قوة ذهبية ، ويمكنها فى هذه الحالة ، أن تبيع جزءا من الذهب ، وأن تعود الـى نسبة ٢٥٪ ، وكأننا نريد فقط ، أن تحتاط ليبيا العزيزة ، لغوائل الدهر

(هـ) وأهم من هذا كله ، انه قد يحدث سوء تفاهم أو حرب أو ما شـابه ، بين ليبيا وبين الدولة أو الدول صاحبة الغطاء ، وتصادر الاخيرة غطاء البنكنوت الليبى .

(و) ان الدول لا تلجأ الى تخفيض قيمة عملتها ، الا حينما ينخفض مقدار الغطاء الذهبى ، فبريطانيا لم تخفض قيمة الجنيه الاسترلينى ، الا لان

---

(١١٦) كانت امارات الخليج تملك ٤٧٨ م. جنيه استرلينى ، من الارصدة الاسترلينية المؤلفة من عائدات النفط . « فاذا افترضنا أن كل الدول العربية ( بما فيهـا السعودية والكويت ) ، كانت تملك ٢٠٠٠ م. جنيه استرلينى ، فمعنى ذلك أن قيمتها الرأسمالية انخفضت بمقدار ٢٨٦ م. ج. استرلينى » انظر عن رقـم امارات الخليج « تأثير قيمة النقد البريطانـى وتأثيره فى الاقتصـاد الليبـى » للاستاذ الدكتور هاشم حيدر ص ٤١ عام ١٩٦٨

غطاءه أصبح ١٤٨ر١ جرام لكل جنيه ، ولم تخفض ليبيا قيمة الجنيه الليبى ، مع أنها كانت فى المنطقة الاسترلينية ، وكان الغطاء كله تقريبا بالاسترلينى ، والسبب فى عدم تخفيض قيمة الجنيه الليبى ، أن غطاءه ظل ٤٨٨٢٨ر٢ جرام لكل جنيه .

(ز) فلنترك العوامل والمؤثرات السيكولوجية ، مع أنها هامة جدا فى موضوع الذهب ، ولنذكر أن صندوق النقد الدولى يشترط على الدول المشتركة فيه ، شرطا أساسيا هاما ، وهو أن يدفع العضو ٢٥٪ من حصته بالذهب ، أو — اذا أراد — ١٠٪ مما يمتلك من ذهب رسميا . هذا الجهاز الدولى ، الذى أنشىء لمساعدة أعضائه ولانماء التجارة الخارجية ، يشترط أول ما يشترط على العضو ، أن يدفع ٢٥٪ من حصته بالذهب ، تقديرا منه للذهب .

(ح) أن الذهب رخيص جدا الآن ، فقد ارتفعت الاوقية الى ٤٨ دولار منذ عام ، ولا يزيد ثمنها الآن عن ٣٨ر٩٥ دولار[١١٧] ، والذهب هو العملة الدولية المقبولة لدى كل الدول ، وفى كل الاوقات .

(ط) واذا لم يكن للذهب أهمية كبرى ، فلماذا سعت دول غرب أوروبا ، الى زيادة احتياطيها منه ؟ .

واذا قيل ان ليبيا اذا اشترته الآن بالسعر المنخفض ، فان صندوق النقد الدولى ، يحتم عليها أن تبيعه — اذا باعته — بنفس السعر . ويقول أصحاب هذا الرأى فى نفس الوقت ، ان صندوق النقد الدولى ، يأخذ على مصرف ليبيا دائما ( أى كل عامين ) ، أن يتجر بالذهب . وكأن مصرف ليبيا يستطيع أن يجد مخرجا اذا أراد ، كما يجد مخرجا فى الاتجار بالذهب .

هذا رأينا ، ما ذكرناه حبا فى الاصفر الرنان ، ولكن حماية لمستقبل ليبيا ، ودعما لمركزها الاقتصادى فى المستقبل ، اذا فرضت عليها حرب ، أو حلت بها سنة من السنين العجاف ولا قدر الله .

---

(١١٧) أنظر Sunday Times عدد ١٨ ابريل ١٩٧١ .
ملاحظة : فى ١٩٧٢/٢/٩ — عند طبع هذا البحث — وصل ثمن أوقية الذهب الى ٤٨ر١٥ دولارا . أنظر Financial Times لنفس التاريخ المذكور .

### ١٨ ـ مراقبـــة النقـــد :

وهذه توجد فى معظم البلاد النامية ، ولها أغراض منها :

١ ـ المحافظة على العملات الاجنبية ، لاستثمارها فى خطة التنمية .
٢ ـ عدم السماح للاجانب ، بتهريب أموالهم .
٣ ـ عدم السماح للمواطنين ، بتهريب أموالهم .
٤ ـ تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالدفع الخ .
٥ ـ تنفيذ القرارات الحكومية ، الخاصة بالاتجار مع بعض البلـدان أو الاستيراد من بعض الدول .. الخ .

وفى رأينا ، أن ليبيا لا تجنى فوائد كثيرة من مراقبة النقد ، ان لم تكن هناك مضار تلحق بها ، ولذا نقترح أن تفكر الحكومة ومصرف ليبيا فى المستقبل ، فى الغاء مراقبة النقد بطريقة تدريجية ، للاسباب الآتية :

١ ـ أن معظم الدخول فى ليبيا من النفط ، وهو فى يد الحكومة ، وأرصدته الاجنبية تتصرف فيها الحكومة بمعرفتها .

٢ ـ يستبعد جدا أن يحاول بعض الليبيين تهريب أموالهم ، وحتى لو حدث ذلك فستكون قلة لا يؤبه بها أو بأموالها ، بعد أن اتخذت الحكومة موقفا ، فيما يختص بمن هاجروا أو من اغتنوا بطرق غير شرعية .

٣ ـ الحكومة تسمح للاجانب بتحويل ٦٠٪ من مرتباتهم ، ولا يوجد الآن أجانب كثيرون من ذوى الثروات الطائلة فى ليبيا .

٤ ـ أن ليبيا ليست فى حاجة الى نقد أجنبى ، مثل حاجـة البلاد الناميـة الاخرى ، لتوفر الذهب والنقد الاجنبى لديها ولله الحمد . ويكفى أن نذكر ، أن لهـا ١٧١٢ مليون دولار من الذهب والعمـلات الاجنبية كاحتياطى ، كما يتضح من الجدول الآتى :

## جدول رقم ( ١٩ )[١١٨]
## يناير ١٩٧١

| البلد | تقديرات الناتج الاهلى الاجمالى بملايين الدولارات | دخل الفرد بالدولارات | ميزان المدفوعات: الاحتياطى من الذهب والعملات الاجنبية بملايين الدولارات | ميزان المدفوعات: نسبة التغير فى الـ ١٢ شهر الماضية | ميزان المدفوعات: كم شهرا يغطى الاحتياطى قيمة الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| ليبيا | ٣ر٢٨٧ | ١٦٩٥ | ١٧١٢ | + ٧٧٪ | ٣٢ر٦ |
| مراكش(١٩٦٠) | ٣ر٠٤٠ | ٢٠٢ | ١٤١ | + ٢٤٪ | ٢ر٧ |
| تونس | ١٢١١ | ٢٣٩ | ٦٤ | + ٦٩٪ | ٢ر٨ |
| مصر | ٦٣٠٠ | ١٩٠ | ١٦٥ | — ٣٣٪ | ٢ر٧ |
| جنوب أفريقيا | ١٧ر٥٦٠ | ٨٧٥ | ٩٦٦ | + ١٣٪ | ٣ر٢ |

٥ ــ يتضح من الجدول السابق ، أن ليبيا تمتلك أكبر قدر من الذهب والعملات الاجنبية فى أفريقيا ، فهى ليست فى حاجة الى جهاز كبير من الموظفين لمراقبة النقد فى كل مدينة كبيرة ، واستنفاذ أوقاتهم وأوقات العملاء ، لتحويل مئات أو آلاف من الجنيهات .

ويلاحظ أن احتياطى ج.ع.ل. من الذهب والعملات الاجنبية ، يكفى لسد احتياجاتها من الواردات ، لمدة ٣٢ر٦ شهرا ، كما هو موضح فى الجدول السابق ، مع أن احتياطيات بلجيكا وفرنسا وألمانيا الغربية وسويسرا والمملكة المتحدة وأمريكا ، تكفى سد وارداتها لمدة تتراوح بين ٣ ــ ٥ شهور فقط[١١٩] .

وفوق ذلك ، لقد استردت ليبيا ٧٦٠ مليون دولار ، من شركات النفط فى أكتوبر ١٩٧٠[١٢٠] .

---

(١١٨) أنظر World Finance, a Chase Manhattan bi-weekly service for corporate customers and correspondent Banks, March 28th., 1971.

(١١٩) أنظر ص ١٥ من تقرير البروفسور كانيلوبولوس الآنف الذكر .

(١٢٠) صرح بذلك الرائد عبد السلام جلود ، نائب رئيس الوزراء لقطاع الانتاج لجريدة الثورة بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٧٠ ، وانظر أيضا التقرير الشهرى العربى من مجلة البترول ، العدد الثانى أكتوبر ١٩٧٠ ، حيث تضع الرقم ٨٠٠ مليون دولار .

وبعد الاتفاق الاخير فى أبريل ١٩٧١ ، ســتتحقق زيادة ســنوية فى دخــل الحكومة ، قدرها ٢٢٠ مليون دينار ليبى ، بالاضافة الى ما سبق[١٢١] .

٦ ــ واذاً ليست ليبيا فى حاجة الى مراقبة للنقد ، ليست فى حاجــة الــى الطوابير الطويلة والروتين العقيم وضياع الوقت للموظفين والعملاء .

٧ ــ لا يصح أن نقارن مركز ليبيا ، بمركز بلاد نامية كثيرة ، يزيد عــدد سكانها وتندر عندها العملات الاجنبية .

٨ ــ لو ألغت ليبيا مراقبة النقد ، وأصبحت سوقا حرة مثل لبنان وسويسرا وألمانيا ، لحصلت فى الحال على أمرين :

(أ) ارتفاع قيمة الجنيه الليبى .

(ب) زيادة الدخول من العملات الاجنبية ، التى ترد الى ليبيا ، وليس من الضرورى أن تستثمر فيها ، بل تستثمر فى الخارج ، وتحصل ليبيــا على حصيلتها .

٩ ــ كان ميزان المدفوعات الليبى ، ولا يزال فى صــالحها كما يتضــح من الجــدول الآتى :

**جــدول رقــم ( ٢٠ )[١٢٢]**

**مليون د.ل.**

| السنة | الفائض | السنة | الفائض | السنة | الفائض |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٦١ | ٢ر٠ | ٦٤ | ١٧ر٨ | ٦٧ | ١٤ر٣ |
| ٦٢ | ١ر٠ | ٦٥ | ٢٧ر٢ | ٦٨ ١٢٣ | ٥٣ر٩ |
| ٦٣ | ٩ر٧ | ٦٦ | ٣٢ر٤ | ٦٩ | ١٢٦ر٤ |

(١٢١) أنــظر جريدة الثــورة بتاريخ ٤ ابريل ١٩٧١ حيث ذكرت « ان الاخ الرائد عبد السلام جلود ، أعلن ذلك الرقم ، بعد اتمام الاتفاق مع شركات النفط » .

(١٢٢) أنظر الملاحق « لميزان المدفوعات الليبى » ص ١٩ ــ ٢٦ ، مصرف ليبيا ، اعداد ادارة البحوث الاقتصادية عن ميزان المدفوعات الليبى لسنة ١٩٦٩ (يوليو ١٩٧٠) وانظر ص ١٣٣ من تقرير مصرف ليبيا ١٩٧٠/٦٩

(١٢٣) بلغ فائض الميزان التجارى ، خلال التسعة شهور الاولى من عام ١٩٦٩ ، مبلغ ٤٨٠ر٤ مليون د.ل. ــ أنظر جريدة الحقيقة عدد ١٨ مايو ١٩٧١

١٠ــ ليست هناك مصلحة تعود على ليبيا ، من وجود مراقبة النقد ، اللهم الا سلطات ونفوذ لبعض الموظفين ، وخسارة للجمهورية العربية الليبية.

١١ ــ صدر قانون مراقبة النقد ، فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٥[١٢٤] ، حينما كانت ايرادات الحكومة الليبية عام ١٩٥٥/١٩٥٦ ، ٠٠٠ر٣٣١ر١٣[١٢٥] جنيه ليبى . فأين هذا المبلغ الضئيل ، من ايرادات الحكومة عام ٦٩/١٩٧٠ ، حيث بلغت ٠٠٠ر٣١٠ر٤٢٦ جنيه ليبى ؟ أين هذا من ميزانية التنمية وحدها ، للعام الآنف الذكر ( ٦٩/١٩٧٠ ) ، حيث وصلت ٠٠٠ر٠٠٠ر١٤٥ جنيه ليبى ؟؟ أين الآن مجمل الدخل القومى ، حينما كان ٢ر٥٢ مليون ج.ل عام ١٩٥٨[١٢٦] من اجمالى الناتج المحلى بسعر التكلفة ، لعام ١٩٦٩ ، حيث وصل الى ٨ر١٢٨٢ [١٢٧] مليون ج.ل.

ان الحالة اليوم ، تختلف فى ج.ع.ل. تمام الاختلاف ، عن الوقت الذى صدر فيه قانون مراقبة النقد ، والاقتصاد الليبى الآن غيره فى عام ١٩٥٥ ، فلماذا تتمسك بأهداب مراقبة النقد وقد أصبحت غير ذات موضوع ، .

١٢ــ فهمنا أن مصرف ليبيا ، حاول عام ١٩٦٤ ، أن يحصى ما يرفضه من طلبات ، تقدم الى مراقبة النقد ، فوجد أن تلك المراقبة ترفض ٢٪ فقط ، من مجموع المبالغ المطلوب تحويلها . وحتى اذا فرضنا ، أن المبالغ التى ترفضها مراقبة النقد الآن ، قد وصلت الى ٤٪ أو حتى ٦٪ أو ١٠٪ ، أيكفى هذا لاقامة مراقبة بأكملها ، واستشارة مصرف ليبيا من طبرق الى طرابلس ، ومن درنة أو بنغازى الى طرابلس ؟ مجهود ضائع ، جهود لرجال الاعمال مفقودة ، وجهود ضخمة من رجال المصرف ، تبذل لشىء قليل . ولو أصبحت ج.ع.ل. سوقا حرة ، لما اهتمت بمئات الجنيهات التى تخرج ، لان الآلاف ستتدفق على السوق

---

(١٢٤) أنظر الموجز الآنف الذكر ص ٩٣

(١٢٥) أنظر الملحق الاحصائى ( يونيو ١٩٦٧ ) جدول رقم ٢٦ ، وكان ضمن الايرادات العامة ايرادات خارجية قدرها ٠٠٠ر٦٤١ر٥ دينار ليبى .

(١٢٦) أنظر بحثنا عن فائض ميزان المدفوعات الالمانى الآنف الذكر ص ٤٠

(١٢٧) أنظر تقرير مصرف ليبيا ٦٩\١٩٧٠ الانف الذكر ص ٤٤

الحرة الليبية ، المضمونة باقتصاد يستند الى احتياطى ضخم ، كمـا سبق أن أشرنا .

والحقيقة أن المشكلة الكبرى ، التى تواجه الجمهورية العربية الليبية ، هى البحث عن أحسن الطرق وخير الوسائل ، لاستثمار الجزء الاكبر من الامـوال الاحتياطية ، التى توفرت للجمهورية الليبية ، بخلاف الطرق القديمة الكلاسيكية ، وهى الاستثمار فى سندات أو أذونات الحكومات الاجنبية .

ومهما يكن من أمر ، فان هـذه المسائل قابلة للجدل والنقاش ، ومن الصعب أن يهتدى الانسان وحده ، الى السياسة النقدية المثلى ، لاية دولة من الـدول ، وليس أدل على ذلك ، مما حدث بين أستاذين كبيرين للاقتصاد فى جامعة لندن ، وفى مناظرة صحفية بينهما عن الموقف الاقتصادى فى بريطانيا ، فى مارس ١٩٧١ ، اذ قال أحدهم وهو البروفسور بيش Paish « من الصعب أن تعرف سـياسة الحكومة ، وربما لا تلاحظ ذلك الحكومة نفسها »[١٢٨] .

(١٢٨) أنظر جريدة Sunday Times ، عدد ٧ مارس ١٩٧١

## المراجع العربية

( حسب ورودها )

١ ــ « النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لهما فى ليبيا » من منشورات الجامعة الليبية ، عام ١٩٧٠ ، للأستاذ الدكتور عبد المنعم البيه .

٢ ــ « فائض ميزان المدفوعات الألمانى ، مع الاشارة الى الفائض الليبى » للأستاذ الدكتور عبد المنعم البيه ، فى مجلة ( دراسات ) ، ربيع ١٩٦٩ ، المجلد الخامس ، العدد الاول .

٣ ــ « تأثر قيمة النقد البريطانى وتأثيره فى الاقتصاد الليبى » عام ١٩٦٨ ، للأستاذ الدكتور هاشم حيدر .

## الدوريات العربية

( حسب ورودها )

١ ــ النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا ، مايو/يونيو ١٩٦٩ ــ المجلد ٩ ــ العدد ٣ .

٢ ــ النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا ، سبتمبر/أكتوبر ١٩٧٠ ــ المجلد ١٠ ــ العدد ٥ .

٣ ــ تقرير مصرف ليبيا ( الرابع عشر ) ، ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠

٤ ــ تقرير مصرف ليبيا ( الثانى عشر ) ، ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨

٥ ــ تقرير مصرف ليبيا ( الثامن ) ، ١٩٦٤/٣/٣١

٦ ــ تقرير مصرف ليبيا ( العاشر ) ، ١٩٦٦/٦٥

٧ ــ تقرير مصرف ليبيا ( الحادى عشر ) ، ١٩٦٧/٦٦

٨ ــ تقرير مصرف ليبيا ( الثالث عشر ) ، ١٩٦٩/٦٨

٩ ــ تقرير مصرف ليبيا ( الرابع عشر ) ، ١٩٧٠/٦٩

١٠ ــ تقرير بعثة صندوق النقد الدولى عن « ليبيا » فى ١٩٦٨/٦/٢٦

١١ ــ تقرير بعثة البنك الدولى عام ١٩٦٨

١٢ ــ تقرير وزير المـالية ردا على تقرير بعثة البنك الدولى عام ١٩٦٨
١٣ ــ تقرير لودفيج س٠ هيلبورن عن التقرير الخاص بلجنة التضخم فى ١٨فبراير عام ١٩٦٧
١٤ ــ « ضرائب الدخل الجـديدة » للأستاذ مصباح العريبى ، من ص ٥٣ فى ( دراسات ) مجلة الاقتصاد والتجارة ، المجلد الخامس ، العـدد الاول ربيع ١٩٦٩
١٥ ــ الحسابات الاهليـة الليبية (٦٢ ــ ١٩٦٧ ) وزارة التخـطيط والتنمية ، مايو ١٩٦٩
١٦ ــ المجموعة الاحصائية ( لوزارة التخطيط والتنمية ) سابقا مصلحة الاحصاء والتعداد ، طرابلس ١٩٦٧
١٧ ــ « مصرف ليبيـا » موجز تاريخى عن سنواته العشر الاولى ٥٦/١٩٦٦
١٨ ــ محاضرة عن « السياسة النقدية والمصرفية » للأستاذ نورى بريون ، مدير ادارة البحوث بمصرف ليبيـا ــ ألقيت بكلية الاقتصاد ببنغـازى فـى ٧١/٣/٣٠
١٩ ــ الملحق الاحصائى لمصرف ليبيـا ــ يوليو ١٩٦٧
٢٠ ــ تقرير البروفسور ا٠ كانيلوبولوس عن « دور النظام المصرفى فى تنميـة الاقتصاد الليبى » فى ٦ يونيو ١٩٧٠
٢١ ــ « تعليق على ما يسمى بمشكلة التضخم فى ليبيـا » للدكتور راءولفارلى كبير الخبراء الاقتصاديين وخبير مجلس المساعدة الفنية التابع للامم المتحدة الترجمة العربية فى ١٩٦٤/٨/١٤
٢٢ ــ مجلة لبترول ــ العدد الثانى ــ أكتوبر ١٩٧٠
٢٣ ــ تصريحات الاخ الرائد عبد السلام جلود ، نائب رئيس الوزراء لقـطاع الانتاج فى جريدة الثورة ، ٥ أكتوبر ١٩٧٠ ، وعدد ٤ ابريل ١٩٧١
٢٤ ــ ميزان المدفوعات الليبى لسنة ١٩٦٩ ، اعداد ادارة البحوث الاقتصـادية بمصرف ليبيـا ، يوليو ١٩٧٠
٢٥ ــ جريدة الحقيقـة ، عدد ١٨ مايو ١٩٧١

## المراجع الأجنبية

( حسب ورودها )


1. « Money & Banking » by Prof. W. H. Steiner & Prof. Eli Shapiro, 3 rd ed., New York, 1953.
2. « Economics » by Prof. C. R. Mc Connell, New York, 1966.
3. « Money, Banking & Economic Welfare by Prof. Paul B. Trescott, 2nd ed., New York, 1965.
4. « An Objective Analysis of the Objectives of American monetary Policy, 1952—61», by Prof. W.Y. Dewald & Prof. H. Y. Johnson, 1963, ed. by Prof. D. Garson.
5. « Monetary Policy For Stable Growth » by Prof. E. Victor Morgan London 1966.
6. « Central Banking » by M. H. De Kock, 3rd ed., London 1961.
7. « Money » by Sir Roy Harrod, London 1969.
8. « Federal Reserve Discount Policy & Its Critics » by Prof. M. E. Polakoff [ from « Banking & Monetary Studies,» ed. by Prof. D. E. Carson, 1963. ]
9. «Money, Prices & Policy » by Prof. W. W. Haines, 2nd ed., New York, 1966.
10. « A Textbook of Economics » by F. L. Hanson, London, 4th ed., 1966.
11. « Economics » by Prof. P. Samuelson 4th ed., 1958 & 6th ed., 1965.
12. «Federal Budgetting & Eiscal Policy » by Arthur Smithies. 1949.
13. «The Public Finances » by Prof. J. M. Buchanan, revised edition, 1965.
14. « Economics of Public Finance » by Prof. O. H. Brownlee, 1954.
15. « Principles of Economic Policy » by Prof. K. E. Boulding, 1964.
16. « Government Finance : Economics of the Public Section » by John F. Due, 4th ed., 1968.

## الدوريات الأجنبيـة

( حسب ورودها )

1. « The Economist », 27.3.1971 — 3.4.71.

2. « The Sunday Times », 25.4.1971 — 1.2.70 — 18.4.71 — 7.3.71.

3. « World Finance », a Cdase Manhattan bi-weekly Service for corporate customers and correspondent Banks, March 28 th, 1971.

4. Financial Times, London, 9.2.72.

## تعليقـــات ومراســـلات

افتتح هذا الباب من أبواب المجلـة ليكون همزة الوصـل بينها وبين قرائها ـ وليربط بين النظريات العلمية والتطبيق العملى ـ وليساير الاحداث التى تجرى سواء فى داخل الوطن أو خارجـــه .

## اضـــافة جديدة لمكتبة الرياضـــيات بالكلية :

# Mathematics For Economists

## by

## Taro Tamane

## Prentice – Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey

دكتور شحاته جودة شحاته (*)

يهتم مؤلف الكتاب بمعالجة الكثير من الموضوعات الرياضية التى يحتاج اليها دارسو الاقتصاد مع التركيز على شرح وتوضيح الطرق الرياضية دون التطبيق الا فى حدود ضيقة اذ أن للتطبيق مجالات أخرى متخصصة مثل مقررات فى الاقتصاد الرياضى أو الاقتصاد القياسى .

وقد أعطى المؤلف فى الباب الاول مقدمة مبسطة فى نظرية الفئات عرف فيها العمليات الاساسية على الفئات كما عرف الفئة المحدودة وغير المحدودة والفئة العدية وغير العدية وأعطى كذلك التعريف الحديث للدالة على أنها حالة خاصة بين العلاقات فى الفئات وفى الباب الثانى عرف الفراغات القياسية والجوار ونقط التراكم ، ثم انتقل الى دراسة المتتابعات ونهايات الدوال .

أما البابان الثالث والرابع فهما دراسة للمشتقة ولقوانين التفاضل والتفاضلات فى حالة الدالة ذات المتغير الواحد والدوال ذوات أكثر مـــن متغير مـــع التمثيل بمنحنيات التكلفة ومنحنيات الطلب ، والمرونات الجزئية . ويعالج الباب الخامس الدوال المتزايدة والدوال المتناقصة ونقط النهايات العظمى والصغرى مع التركيز على طريقة لاجرانج لايجاد النهايات المشروطة .

---

(*) أستاذ الرياضة بكلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية

وفى الباب السادس تعريف لتكامل ريمان تبعه شرح لطريقتى المستطيلات وأشباه المنحرفات لتعيين قيم عددية تقريبية للتكاملات المحدودة ثم عرض مبسط للنظرية الاساسية فى التكامل واستخدامها فى بعض التطبيقات • وفى نفس البـــاب أيضا تعريف للتكاملات ذات المدى اللانهائى أو تكاملات بعض دوال غير متصلة ، وبه تعريف للتكاملات الثنائية •

ثم انتقل المؤلف فى الباب السابع الى معالجة بعض المتسلسلات والمتباينـــات والاعداد المركبة مع برهان نظرية دى موافر فى حالة الاس الصحيح الموجب •

وخصص الباب الثامن للمعادلات التفاضلية من الرتبة الاولى والدرجة الاولى ثم المعادلات التفاضلية الخطية من الدرجة الثانية ذات المعاملات الثابتة • وفى الباب التاسع درس حلول بعض معادلات الفروق •

أما الابواب الثلاثة التالية من الباب العاشر حتى الثانى عشر فقد أفردهـــا المؤلف لدراسة المصفوفات مبتدئا بتعريف الفراغات الموجهـــة والترابط الخطـــى والاساسى ثم تعريف المصفوفة والعمليات الجبرية على المصفوفات ، وكذلك تعريف العمليات الاولية والمصفوفات المتكافئة • ثم عرف محددة مصفوفة مربعة والمصفوفة العكسية ودرس الصور الثنائية والتحويلات الخطية والتحويلات المتعددة وأنهى الباب العاشر بتعريف مرتبة المصفوفة • وبين ما درسه فى الباب الحادى عشر المعادلة والجذور المميزة لمصفوفة مربعة والصور الموجبة حتما ، وفى البـــاب الثانى عشر ناقش حل مجموعة من المعادلات الخطية وشروط الاستقرار •

والابواب الستة الاخيرة فى الكتاب خصصت لموضوعات احصائية تبدأ من تعريف المتغير العشوائى الى مقدمة فى نظرية الاحتمالات ثم دراسة تحليل الانحدار والارتباط ثم يعالج الباب الاخير فى الكتاب نظرية المباريات •

والمؤلف بذلك يكون قد غطى مجالات كثيرة فى فروع الرياضيات تـــكفى احتياجات طلاب علم الاقتصاد فى مرحلة البكالوريوس وفى بدء الدراسة فيما بعد مرحلة البكالوريوس ، وهو يعطى فى نهاية كل باب من أبـــواب الـــكتاب بعض المراجع لمن يريد تعمقا أكثر ، أو لمن يهتم بالبراهين الدقيقة لبعض النظريات •

## ملخصـــــات

الملخصات المنشـــورة فى القســـم التالى باللغة العربية هى ملخصـــات لمقالات كاملة لاصحابها منشورة بالقسم الافرنجى من هذا العدد ـ واليها نحيل القراء الذين يرغبون فى الاطلاع عليهـــا كاملـــة .

# العلاقة بين ابن خلدون وآدم سميث

أبو القاسم الطبولى (*)

من المعروف أن علم الاقتصاد علم حديث ، ومعظم الافكار الاقتصادية كانت متناثرة هنا وهناك قبل سنة ١٧٧٦ م عندما ألف آدم سميث كتابه المشهور « ثروة الامم » وحينما تذكر عادة هذه الافكار الاقتصادية تقارن بأفكار كتاب أوربيين ولكن فى الحقيقة أن الكثير من الكتاب المسلمين ساهموا بشكل مباشر أو غير مباشر فى هذه الافكار • وعندما يقال أن آدم سميث هو أبو الاقتصاد فان هذا يعتبر تجنى على هؤلاء الكتاب ، فهناك عديد من الكتاب كتبوا فى الاقتصاد قبل آدم سميث ولقد كانت مهمة آدم سميث منحصرة فى جمع هذه الافكار الاقتصادية وتنسيقها ووضعها فى كتاب واحد ، وقالب رائع •

ولعل من أهم الكتاب المسلمين الذين كتبوا فى الاقتصاد العلامة الكبير « محمد ابن خلدون » وفى هذه الورقة قمت بمقارنة أفكار ابن خلدون وأفكار آدم سميث فى ثلاث مجالات اقتصادية مهمة وهى : نظرية القيمة العمل ، ومبدأ تقسيم العمل ، ومراحل التقدم الاقتصادى •

وهذه الافكار الاقتصادية الثلاث بحثت من قبل ابن خلدون قبل أن تبحث من قبل آدم سميث وأكبر دليل على ذلك أفكار ابن خلدون الموجودة فى مؤلفاته •

ففى مجال نظرية القيمة العمل يرى ابن خلدون بأن العمل هو مصدر كل قيمة ، بينما النقود هى مقياس للقيمة • فهو يقول :

---

(*) معيد بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتجارة .

« ان الله خلق الحجرين المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل متحول وهما الذخيرة والقنية لاهل العالم فى الغالب • وان اقتنى سواهما فى بعض الاحيان ، فانما هو قصد تحصيلهما بما يقع فى غيرهما من حوالة الاسواق التى هما عنها بمعزل فهما أصل المكاسب والقنية والذخيرة • واذا تقرر هذا كله فاعلـم أن ما يفيـده الانسان ويقتنيه من المحولات ان كان من الصنائع ، فالمفاد المقتنى منه هو قيمة عمله وهو القصد بالقنية اذ ليس هناك الا العمل ، وان كان من غير الصنائع فلا بد من قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذى حصلت به اذ لولا العمل لم تحصـل قنيتها » •

ومن هذا يتبين لنا أن ابن خلدون يرى بأن العمل هو مصدر كل قيمة ولولا العمل لما كانت هناك أى قيمة •

أما آدم سميث فهو يرى بأن العمل هو المقياس الحقيقى للقيمة بينما النقود هى المقياس الطبيعى أى أن النقود هنا تعبر عن العمل • فالعمل عند آدم سـميث هو مقياس للقيمة وليس مصدرا للقيمة •

أما فى مجال مبدأ تقسيم العمل فان ابن خلدون كان سباقا فى هـذا المجال حيث أنه يرى بأن انتاجية العامل تزداد بتقسيم العمل وكذلك آدم سميث الا أن آدم سميث بحث فى تقسيم العمل مباشرة بينما ابن خلدون بحث مبدأ تقسيم العمل باستخدام ما يسمى بالتعاون « فابن خلدون يرى بأن حاجة الانسان تدفعه الى أن يتعاون مع الآخرين ويقسموا العمل فيما بينهم لزيادة انتاجهم ولعل كلام ابن خلدون فى كتابه « المقدمة » أكبر مثل على ذلك فهو يقول « الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته فى معاشه وأنهم يتعاونون جميعا فى عمرانهم على ذلك • والحاجة التى تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة الاكثر من عددهم أضعافا •• » فلقد ضرب لنا ابن خلدون مثلا بانتاج الحنطة فهو يرى بأن شخصا يقوم بصنع آلـة الحرث وآخر بتربية الحيوانات وثالثا يصنع آلة الحصاد •• الخ ، فـكل منهم يتخصص فى شىء معين وفى النهاية يقوموا بجنـى محصـولهم الذى يفوق كثيرا حاجتهم • وكذلك آدم سميث يرى بأن تقسيم العمل مهم جدا وهو يؤدى الـى

زيادة الانتاج فأفكار ابن خلدون هى نفس أفكار آدم سميث فى مجال تقسيم العمل ولا خلاف بينهما فى هذا المجال •

أما فى مجال مراحل التقدم الاقتصادى فابن خلدون يرى أن المجتمع يمر من مرحلة البداوة الى مرحلة التحضر وكذلك آدم سميث يرى بأن المجتمع يتطور من المجتمع البدائى الى المجتمع المتحضر وهذا الانتقال من المجتمع البدائى الى المجتمع المتحضر تحكمه الحياة الاقتصادية عند كليهما • فالانتقال من البداوة الى الحضارة تتم بواسطة ارتفاع مستوى المعيشة ومن ثم فان الانتقال يكون من مجتمع اقتصادى يقوم على المقايضة الى مجتمع اقتصادى يقوم على النقود أى اقتصاد سوقى •

والحضارة عند ابن خلدون كما عند آدم سميث هى المرحلة الاحسن بالنسبة للمجتمع ولكنها ليست النهاية بالنسبة للانسانية وبالطبع هذه الافكار نابعة من فلسفتهما • ولو تأملنا فلسفتهما للاحظنا بأن مراحل التقدم الاقتصادى تحليلية وتاريخية بالنسبة لآدم سميث بينما هى تاريخية وضرورية عند ابن خلدون • والمجتمع الحضارى هو مجتمع تجارى فى نظر آدم سميث وهو يقوم على أساس تقسيم العمل •

وعلى كل فان أفكار ابن خلدون متقاربة مع أفكار آدم سميث فى كل هذه المجالات التى تعرضنا اليها وليس هناك من اختلاف الا فى مجال نظرية القيمة العمل •

بعد هذا الاستعراض الموجز نستطيع أن نخلص الى أن ابن خلدون سبق آدم سميث فى كثير من الافكار الاقتصادية ولقد عبر ابن خلدون عن هذه الافكار باللغة السائدة فى عصره •

refused !! If the number is 4% or 6% now, is it worth all this trouble ?

The big problem that faces the L.A.R. is how to invest its accumulated capital.

To end we must say that monetary policy could be a debatable subject. In that respect, Professor Paish said in March 1971, " It is difficult to know the Government policy and perhaps the Government itself does not know it ".

7. At the time of this research (April 71) the price of an ounce of gold was 38.90 dollars.

Finally the writer suggests the gradual cancellation of the Libyan Exchange Control for the following reasons :

1. Most Libyan income comes from petrol and this is in the hands of the Government.
2. It is not very probable that Libyans would transfer their wealth abroad because investment is much more profitable in Libya. Even if it did happen, it would be small amounts.
3. The Government allows the foreigners now to transfer 60% of their earnings and there are no foreign capitalists in Libya.
4. Libya has the biggest amount of gold and foreign currency in Africa. In January 1971, it held 1712 million dollars in gold and foreign currency.
5. Exchange Control, therefore, is waste of time for both officials and businessmen.
6. Libya should not be compared with other developing countries which have huge populations and scarcity of foreign currencies.
7. If exchange control is gradually cancelled, Libya will benefit by :
   (a) The value of the Libyan Dinar will rise.
   (b) If Libya becomes a free financial market, like Lebanon, it will attract huge amounts of foreign currencies.
8. Exchange Control was established in September 1955 when Government Revenue was 13.3 million Dinars. How would this be compared with 426 million Dinars in 69/70 ?
9. We understood that in 1964, the Bank of Libya made a statistical study and found that only 2% of transfers are

As far as pulic expenditure and Government are concerned, we suggest :

(a) Increase of incentives for production in order to avoid an increase of demand which leads to demand-pull inflation.
(b) A study of the market prices and the reasons for their increase.
(c) Full statistical data from 1964 should be available to research workers.

Now we come to the note-issue of the Central Bank. Libyan banknotes are covered by 25% in gold, 10% in Libyan Bonds (not used) and 65% in foreign bonds. The writer suggests 35% in gold for special reasons, knowing all the same that :

(a) 25% is enviable.
(b) We do not workship gold and we know that the Balance of Payments, increase of G.N.P. and national income are good measurements for the national economy.
(c) The increase to 35% will reduce interest gained by the Libyan Government from foreign bonds.
However, we have the following reasons :

1. Each country - if it could - would like to reach a bigger percentage of cover in gold.
2. Covering by Sterling or Dollars exposes the cover to a capital reduction if : Sterling or the Dollar is devalued.
3. Any other currency is exposed to the same things, i.e. capital loss and reduction of interest.
4. The Libyan Government may enter a war or may disagree with the petroleum companies or face any crisis. Then it could find some 10% or 15% in gold to sell in time of need.
5. For any difference of views, the foreign countries could confiscate the cover.
6. The I.M.F. imposes an important condition that every member should pay 25% of its quota in gold. Therefore, gold is still the best international commodity.

Now we look into the Libyan Budget. It is well known that unbalanced Budgets have a bigger effect upon national income, employment and prices. The question is, "Are there important items in the Libyan Budget that can affect the Libyan Economy ?" From a study of the Budgets between 1965 and 1969, we came to the following conclusions :

(a) Any item is proportionately small if compared with petroleum duties.

(b) The biggest items are customs and import duties but each is only about one-tenth of the total Budget. The Libyan Government should reduce these two items because :

1. It is not in dire need of money.
2. The Government should raise the standard of living of consumers by not taxing them.
3. Such dues increase prices and raise the cost of living.

(c) Direct taxes are still about one-twentieth of the total Budget, and could not be used as automatic stabilizers.

(d) During high prices, the Government should reduce expenditure.

The Libyan Balance of Payments is favourable but we could not trace any monetary or fiscal policies. The development plan is in need of such policies. We recommend :

(a) Limitations of inflationary pressures.
(b) Increase of supply of goods and services, not only price control.
(c) Taxing the unforseen profits.
(d) Redistribution of wealth.
(e) Establishment of Savings Banks, share market etc. in order to develop the economic foundation of the economy and transfer saving into investments.
(f ) Coordination between commercial, fiscal and monetary policies.
(g) Reform and re-adjustment of all customs dues.

not need to borrow, because of the following reasons :

(a) The public will share with the Government the financing of projects.

(b) An opportunity for the investment of surplus money.

(c) The share market is the best way of knowing the prices of shares and bonds.

(d) The central Bank can buy or sell Government Bonds and, therefore, use this weapon as an economic stabilizer.

(e) This is an elastic weapon. It could be used and it could end on such a date and hour in order to reduce or increase money with the public.

(f ) It is a very effective weapon to be used against the Commercial Banks.

In the old days, the Bank of Libya held it against the foreign branches that they financed the safe, well guaranteed, profitable and short periods operations or loans such as the financing of foreign trade. We are asking now - after the Libyanisation and nationlisation - "Will the Central Bank allow the commercial Banks to finance long period productive projects in industry, agriculture, tourism etc. ?" The British Banks used not to give loans to such purposes and for long periods until the Big Depression of the thirties when the Government encouraged the Bank of England and the Commercial Banks to finance industry and they both formed two big companies which bought the bonds of the industrial concerns. The Mc Millan Committee in 1931 established the bases of cooperation between industry and commercial banks. In 1945 the Bank of England helped industry through two big companies of which the majority of shares *are* owned by the Bank. Therefore, Britain, the country of traditions, left the old theory and allowed the Banks to help industry. The European Banks were always helping long period projects. The question now is. "Will the Bank of Libya allow the Banks to assist long period projects ?" The L.A.R. is very enthusiastic about development plans and industrialisation. In our view, the Banks should be encouraged to go into that field.

2. *Discount :* There is no discount market (proper) in the L.A.R. but the Banks replace that market. In June 1969 all the Banks discounted over L.D. 14.7 million in bills of exchange. It is a new instrument in the L.A.R. but the Banks are new too. We believe that the discount market will grow and the Banks will ultimately shelter under the Central Bank and go for re-discount.

3. *Open Market Operations :* We leave this till later because we shall suggest the creation of a financial market.

4. *Cash Reserve :* Banks were always lucky with extra cash above the cash ratio. They had L.D. 5.6 million extra in April 1970 but after that the public started to hoard money withdrawn from the Banks and liquidity suffered, hence the reduction of cash ratio from 25% to 15% as previously mentioned. Again, the velocity o f circulation was 2.6 in April 1969 and was reduced to 0.9 in October 1970.

5. *Moral Suasion :* This was almost the only weapon available to the Bank of Libya but now it is perhaps the last one because the Bank can use many other weapons.

We suggest to the Central Bank the use of the following weapons :

1. *Limitation of credit :* Banks could, during inflationary pressures, give credit to their clients up to 60% or 70% of what they used to get. This method has proved practical in many countries.

2. *Another Cash Reserve :* This is another way to fight inflation.

3. *Direct Action :* This was very successful in some countries but it should not be used in the L.A.R. unless there is a real need.

4. *Open Market Operations :* The Law allows the Government to issue Bonds up to 10% of the note issue and we suggest that the Government should take advantage of it, although it does

and obtained what they needed in the way of liquid money from abroad, not from the Central Bank.

(d) Some authorities in many States wanted to establish Central Banks and put stones in the road of the Bank of Libya.

(e) The Bank was considered a Central Bank without the support of Law or weapons.

(f ) Public interest was lost many a time between the Bank and the Minister. However, from all points, the picture is now completely different.

After the Libyan Revolution a question arose "Is it necessary to use monetary weapons after the Libyanisation of all the Banks ?" We say yes for the following reasons :

(a) Banks in the L.A.R. have not become branches of the Central Bank.

(b) There are private shareholders in the Banks, and some members of the Boards of Directors from the private sector and the use of weapons is necessary.

(c) What would be the rate of interest if the basis was not set by the Central Bank ? Businessmen would like to know before they borrow.

(d) Many people started to hoard money and embarrassed some Commercial Banks. To deal with the situation, the Central Bank reduced the cash reserve (October 1970) from 25% to 15%.

(e) It is important for the Commercial Banks to know the discount rate, amongst many other things.

What can the Central Bank choose as its weapons ?

1. *Bank-rate* : The Bank of Libya has a long history with the Bank-rate. It was always ineffective as a weapon because the Banks did not respond to it. Now it could be effective but the Bank preferred to use cash reserve. We suggest that it should increase the interest rate for savings. It could then absorb a part of the purchasing power and use capital formation for development.

(g) Maldistribution of labour power and its unproductive employment.
(h) Increase of Government expenditure.
(i) The new phenomenon of hoarding by the public.

Although we agree that the Bank of Libya has made terrific efforts and has tried to fight inflation since 1966, yet we should like to put forward the following reservations :

1. It had almost no say before but after the Libyanisation of Banks and the nationalisation of the foreign shares, it had the first word.
2. The Governments in the past did not cooperate with it but the present Government is cooperating to a great extent.
3. House rents were decreased by the revolution.
4. As an economic counsellor to the Govt., the Bank of Libya should now advise it as how to distribute labour power and how to decrease its expenditure.
5. The Bank can choose now its monetary weapons. It has become the real planner and leader. Commercial Banks never used to borrow from it but recently (30.6.70) they borrowed L.D. 2.8. million.

In many of its reports, the Bank of Libya noticed and warned about the increase of credit to the private sector. This made us think about any correlation between private investment and national income. After a long study we came to the conclusion that a small credit to the private sector, caused - after one year - a small increase to the gross national product ; and a bigger credit caused - after one year - a bigger increase.

In the past the Bank of Libya confessed that it was unable to use monetary weapons for many reasons :

(a) The Law did not back it up.
(b) The Law of 1963 gave it some weapons but they were weak and ineffective.
(c) Commercial Banks in the L.A.R. were branches of foreign banks

1. Choosing its aims.
2. Applying and developing the monetary instruments.
3. Relying upon a theory in order to discover the different economic effects.

The study of the supply of money was the first thing for the L.A.R. to do. Every local or international report has mentioned the enormous increase in the supply of money during the last ten years and it looked as if the Central Bank was to blame. From Dec. 1960 to Dec. 70, the supply of money increased from 22 million Libyan Dinars to L.D. 236 millions.

The I.M.F.'s mission observed on 26.6.1968 that the increase of the supply of money was L.D. 33% per annum (between 1965-67), a matter which caused prices to rise. The I.B.'s mision in 1978 found that the supply of resources had increased between 1963 and 1968, by 21% only. Their conclusion was that the supply of money was the main source or reason of inflation. From the Central Bank's reports, we found that the increase in the supply of money (between 1963-67) was 260% whereas that of total expenditure (at current prices) was 118%. It was also proved that the increase of the supply of money was proportionately higher than that of national income although imports were free and restrictions and monetary instruments were both by the Central Bank in order to fight inflationary pressures.

From all the central Bank's reports between 1964 and 1969/70, one notices the lengthy selfdefense put every year by the Bank. The reasons it put forward could be summarised as follows :

(a) The increase of net foreign assets from the transfers of petroleum companies.
(b) Limitations and difficulties of monetary policy.
(c) Increase of both credit and liquidity in commercial banks.
(d) Monetary policy alone could not improve the situation.
(e) The rise of prices of goods and services.
(f ) The rise of house rents.

3. Contradiction of Aims :

The Central Bank may want to increase the Bank rate but the Minister of the Treasury may object because of fear of a decrease in the price of old Govt. Bonds and the necessity of raising the interest on the new Govt. Bonds. (1% per annum cost U.S.A. Govt. 3 billion dollars a year).

4. Control of expenditure and not demand only :

Monetary authorities tried to control inflation through correcting "Demand-pull inflation". They should also have taken into consideration "Cost-push inflation".

5. Investment and Monetary policy :

It is doubtful whether monetary policy could limit investment at the time of high prices. Rate of interest is one determinant of investment. Businessmen may still invest according to their optimistic outlook or technological changes.

*Monetary Policy had some subordinate factors :*

1. Physical controls.
2. Fiscal policy.
3. Hire purchase.
4. Extra deposits with Central Bank.

Because fiscal policy is one of the instruments of economic policy, it is important to refer now to what it involves :

(a) Balanced Budget.
(b) Deficit financing.
(c) Surplus financing.

From the theoretical study, the result is that both monetary and fiscal policies should cooperate with each other. Monetary weapons and fiscal instruments (such as automatic stabilizers) should be used.

As for the L.A.R., it is of great importance for any nation forming its monetary policy, to decide upon :

bigger nominal incomes.

(d) The recent revival of monetary policy : Monetary authorities neglected monetary policy and replaced it by financial policy until the fifties. They could not raise Bank rate because they feared a fall in Government Bonds. Banks had already bought huge amounts and would have incurred a heavy loss. In the meantime financial policy suffered from two difficulties :

1. The Budget was presented for one year and it was difficult to change it.
2. The Budget surplus was doomed to be spent because Governments promised their peoples many services.

Therefore, time came for the authorities to return to the instruments of monetary policy, together with financial and commercial policies.

*The aims of monetary policy were summarised as follows :*

1. Optimum production 2. Full employment 3. Stabilization of prices. New instruments (*) were used such as rationing of credit, direct action and a secondary reserve.

*Monetary theory suffered from the following limitations :*

1. Difficulties in expansion and contraction :

The Central Bank may aim at deflation through tight money but the banks may sell their Government Bonds ; thus making the Central Bank's policy ineffective.

2. Changes in velocity of circulation :

During inflation, monetary authorities try to reduce the amount of money in circulation but velocity of circulation may increase because of the optimistic outlook of businessmen.

(*) Ordinary instruments included : Bank rate policy, open market operations, moral suasion, eligibility requirements, changes in reserve requirements and supervision.

decreases) in order to put life into production, especially if the purchasing power is insufficient to lead to full employment. Some countries applied the expantionist policy but unfortunately if lead to inflation without full employment. The second policy (restructionist) goes against inflation and high prices. Britain, in 1945 reached that state of affairs, i.e. demand for labour was higher than supply and the result was " over-full employment ". Since then Britain applied deflationary credit until it went on occasions away from full-employment and some economists started to talk about "Credit squeeze", which was adopted as a policy whenever there was a deficit in the Balance of payments.

*Monetary policy went through several phases :*

(a) First World War : Before that war, economic stabilization was reached through monetary policy. As a result of the great depression, cheap money was used as well as Bank rate, open market operations and changes in reserve requirements. During this phase, financial policy stood on a higher pedestal.

(b) Second World War : Cheap money was again used with Bank credit to finance the War. Inflation was fought with methods other than monetary.

(c) After World War II : Cheap money was still in use. During the fifties, some countries returned to monetary policy, others had their doubts about it. However, some countries used elastic monetary policy in order to fight inflation which was caused mainly by :

1. Heavy expenditure to finance the War.
2. Huge losses which required reconstruction.
3. The Korean war, which put heavy burdens on many countries.
4. Huge capital expenditure on social services.

All this enormous expenditure caused money supply to increase proportionately more than the increase in production. The result was

## ABSTRACTS

The following abstracts are short synopses of articles appearing in the Arabic part of the Review. They are summarized here for the benefit of those who cannot read Arabic. In a like manner, each major English or French article is presented as a short résumé in the Arabic section.

# MONETARY POLICY AND ITS APPLICATION IN THE LIBYAN ARAB REPUBLIC

*By : A. M. El-Beih (*)*

**Summary :**

Monetary policy was defined as the way or method through which both the quantity of money in the society and the cost of loans could be changed. It is, therefore, a way of changing the level of expenditure. Monetary policy was also defined as the policy which helps the economy of the country to reach total output with full employment and without inflation. Monetary policy is one of the means of economic policy. The latter has instruments, policies or means which it uses in order to reach its aims. For instance, it uses financial means such as deficit or surplus financing ; or it uses monetary methods such as Bank rate ; or it uses other ways such as changing the economic structure of the country. Economists, therefore, mean by monetary policy, changes in both quantity and value of money. These changes affect the level of production which in turn affects employment. As a result, the purchasing power increases or decreases and prices and demand go up or down.

Central Banks were responsible in the past for monetary policy but since the second World War, many Governments have accepted the responsibility of full employment and taken great interest in monetary policy.

Monetary authorities now choose either an expantionist policy or a restrictionist one. Through the first, prices increase (value of money

(*) Professor of Economics (Ph.D. Econ., London).

# BIBLIOGRAPHY

## Books :

Baron, Salo Wittmayer (editor), **Essays on Maimonides,** New York : Columbia University Press, 1941.

Cropsey, Joseph, **The Polity and the Economy,** New York : The Habue Martinus Nijhoff, 1957.

Fay, C. R., **Great Britain from Smith to Present Day,** London : Longman's, 1950.

Issawi, Charles, **An Arab Philosophy of History,** London : John Murray, 1950.

Ibn Khaldun, **The Mugaddimah,** (translated by Franz Rosenthal) New York : Bullingen Foundation, 1958. Volume I, II, and III.

Mahdi, Mishan, **Ibn Khaldun's Philosophy of History, Chicago :** University of Chicago Press, 1957.

Schumpater, **History of Economic Analysis,** New York : Oxford Press, 1954.

Smith, Adam, **Lectures on Justice, Police, Revenue and Arms,** Oxford : The Clarendon Press, 1896.

Smith, Adam, **Wealth of Nations,** New York : Modern Library, 1937.

Stigler, Goerge **J., Essays in the History of Economics,** Chicago : University of Chicago Press, 1965.

Taylor, Overton H., **A History of Economic Thought,** New York : McGraw-Hill Company, Inc., 1960.

## Magazines :

Rosenberg, Nathan, "Adam Smith on the Division of Labor : Two Views or One ?", **Economica,** May 1965.

West, E. G. "Adam Smith's Views on the Division of Labor", **Economica,** February 1964.

The most important thing is that both Ibn Khaldun and Smith want the best for man, and for this reason Smith talks about the increasing of wealth and civilized society as the best thing.

According to both Ibn Khaldun and Adam Smith, the civilized society is good but not the end of life.

The stages of economic progress are historical and analytical according to Smith, while they are historical and necessary ones in the view of Ibn Khaldun.

The difference between different people arises out of the differences in their occupations, according to Ibn Khaldun [50]. It seems that the view of Adam Smith is essentially the same, since the difference between the people arises from habit, customs and education [51].

(50) Issawi, p. 11.
(51) Smith, p. 75.

These stages work for the god of the man, since in the civilized stage Smith's society consists of progressive, stationary and declining states. The best one for the man, according to Smith, is the advancing one. Smith said :

> It deserves to be remarked, perhaps, that it is in the progressive state, while the society is advancing to further acquisition, rather than when it has acquired its full complement of riches, that the condition of the labouring poor, of the great body of the people, seems to be the happiest and the most comfortable. It is hard in the stationary, and miserable in the declining state. The progressive state is in reality the cheerful and the hearty state to all the different orders of the society. The stationary is dull ; the declining melancholy [48].

Therefore we observe that the highest form of social organization as Cropsey stated "which is mentioned by Smith is ' civilization ', or commercial society found upon the elaborate division of labor [49]".

Therefore, according to Smith the best thing for man is the civilized state. It is a means but it is not the end of life. Thus the civilization is the best for mankind but not the end of economic life according to both Ibn Khaldun and Adam Smith.

## Conclusion :

From this discussion we can conclude that Ibn Khaldun had some economic ideas before Smith. We have seen above that Ibn Khaldun recognized labor as a source of value while Adam Smith considered it as a measure of value.

In the division of labor we find the same ideas in both Ibn Khaldun and Smith's discussion.

(48) Smith, p. 81.
(49) Cropsey, p. 62.

Therefore, according to Smith the nature of society is very important and as the division of labor becomes available in the society the society will change from a primitive society to a civilized society. As the society progresses toward a more civilized state the division of labor will take place and every man will get a small operation. In this stage the structure of the social division of labor becomes more complex and the role of the worker becomes simple. Rosenberg said :

> As society progresses toward as more civilized state the number of separate activities grows prodigiously but the number performed by each individual worker declines. In an advanced society, then, there are many more activities going on in the economy but the individual worker is confined to a very narrow range [46].

These are the stages of the progress of the society in the view of Smith, but Smith said that in a rude society man's mind does not become stupid, while in civilized society man's mind, after he becomes expert in a small operation, becomes drowsy. Smith stated that in the barbarous societies :

> The varied occupations of every man oblige every man to exert his capacity, and to invent expedients for removing difficulties which are continually occurring. Invention is kept alive, and the mind is not suffered to fall into drowsy stupidity, which seems to benumb the understanding of almost all the inferior ranks of people [47].

As we have seen above he gave us a distinction between the savage state and the civilized state, but we do not know if there is any intermediate stage between the two. Adam Smith looked at historical and analytical stages while Ibn Khaldun simply considered historical stages.

---

(46) Rosenberg, p. 135.

(47) Smith, p. 735.

Now let us compare the stages described by Ibn Khaldun with those of Adam Smith.

Adam Smith did not discuss these stages directly but by searching in his books we find some ideas about the civilized society and the rude state. We know that Smith considered the division of labor as the basis of economic progress, as we showed above. The division of labor according to Smith is a necessary process in social and economic change. As Rosenberg stated, "Smith looked upon the growing division of labor as a process which had not only an historical but necessarily also important social dimension [42] ". Therefore, the stages in the view of Adam Smith had importance both historically and analytically. The first stage is the primitive society, which he called "Hunters and shepherds society". The people here work to get only the necessities. As we said before, the division of labor is a result of the propensity to exchange which exists in human nature. This propensity to exchange can be found in man only [43]. Man has many wants, but in uncivilized society people are ignorant of the advantages of the division of labor and one person works in different things. Rosenberg describes it : "In a primitive — i.e. unspecialized — economy each worker is, in general, obliged to perform a significant fraction of the total number of activities [44]".

Therefore, in uncivilized society people work to get their necessities only. Adam Smith said in very rude society.

> Every man endeavours to supply by his own industry his own occasional wants as they occur. When he is hungry, he goes to the forest to hunt, when his coat is worn out, he clothes himself with the skin of the first large animal he kills, and when his hut begins to go to ruin, he repairs it as well as he can with the trees and the turf that are nearest it [45].

(42) Rosenberg, p. 134.
(43) Smith, p. 13.
(44) Rosenberg, pp. 134-135.
(45) Smith, p. 259.

the view of Ibn Khaldun. According to Ibn Khaldun, these stages are necessary and natural [38]. In his view this civilization may decay and the reason for that is injustice. The injustice brings about the ruin of the civilization.

Injustice according to Ibn Khaldun :

> Injustice should not be understood to imply only the confiscaion of money or other property from the owners, without compensation and without cause. It is commonly understood in that way, but it is something more general than that. Whoever takes someone's property, or uses him for forced labor, or presses an un ustified claim against him, or imposes upon him a duty not required by the religious law, does an injustice to that particular person. It is the dynasty that suffers from all these acts, in as much as civilization, which is the substance of the dynasty, is ruined when people have lost all incentive [39].

Therefore, injustice is the cause of the declining of the civilization. Ibn Khaldun clarifies this in the following quotation :

> If the attacks upon property are but light, the stoppage of gainful activity is correspondingly slight. Civilization and its well-being as well as business prosperity depend on producitivity and peoples' efforts in all directions in their own interest and profit. When people no longer do business in order to make a living, and when they cease all gainful activity, the business of civilization slumps, and everything decays [40].

The civilized society according to Ibn Khaldun is good. It is the enjoyment of the full benefits of the advanced form of social life[41].

(38) Issawi, p. 81.
(39) Khaldun, Vol. II, pp. 105-107.
(40) **Ibid.**, p. 104.
(41) Mahdi, p. 277.

than the bare necessities, and the effect will be to breed in them a desire for repose and tranquillity [32]. Therefore, the people will co-operate to specialize and to produce the tools and perform the many tasks required for the production [33]. Their co-operation or the division of labor will secure their food and clothing in quantity and refinement. They will enlarge their houses and plan their towns for defense. Further improvement in their conditions will lead to habits of luxury, resulting in extreme refinement in their food and choosing the best clothing. At this stage the crafts develop and reach their height [34]. Therefore, the increase of economic opulence transforms the community from a community of necessity to a community of luxury. According to Ibn Khaldun the society will go from Beduin society to the city society (Adam Smith called it from hunters and shepherds to civilization).

Ibn Khaldun stated this :

> Evidence for the fact that beduins are the basis of, and prior to, sedentary people is furnished by investigating the inhabitants of any given city. We shall find that most of its inhabitants originated among beduins dwelling in the country villages of the vicinity. Such beduins became wealthy, settled in the city, and adopted a life of ease and luxury, such as exists in the sedentary environment. This proves that sedentary conditions are secondary to desert conditions and that they are the basis of them [35].

Elaborate arts and highly specialized skills and professions are gradually perfected [36]. The specialization through the human labor of the city and the industry will be stimulated since the market is extended and there will be further specialization which leads to improvement of methods of production [37]. This is the civilized society in

(32) Issawi, p. 81.
(33) Mahdi, p. 188.
(34) Issawi, p. 81.
(35) Khaldun, Vol. I, p. 253.
(36) Mahdi, p. 218.
(37) Ibid., p. 219.

According to Ibn Khaldun primitive society concentrates on the cultivation of land and taking care of domesticated animals, whether in one locality or while roaming the wide deserts. Here the needs are limited. The communities are small and self-supporting [27]. Most tolls and arts are absent. There are no cities and no market economy.

Civilized society or culture centered around the cities. It is characterized by the life in big cities with its complexty, luxury and technical skills [28]. According to Ibn Khaldun civilization is not simply living in big cities only but leading the way of life characteristic of civilization, such as concentraton on the production and consumption of luxuries, the concentration of absolute political power, the practice of the complex arts, and the knowledge of highly sophisticated sciences [29]. There are great cities that do not possess civilized culture because those living in them concentrate on the production and consumption of the necessities of life ; such uncivilized cities become civilized only when their inhabitants develop a civilized mode of life [30].

The people in the primitive society will practice those occupations which deal with the necessities of life. Most men will devote themselves to agriculture and some will take care of animals. They produce only the necessities of life and they do not possess conveniences and luxuries beyond the necessities. They are settled in the countryside as Ibn Khaldun stated it :

> For those who make their living through the cultivation of grain and through agriculture, it is better to be stationary than to travel around. Such, therefore, are the inhabitants of small communities, villages, and mountain regions [31].

Then when their standard of living rises, they begin to enjoy more

(27) **Ibid.**
(28) **Ibid.**, pp. 194-202.
(29) Ibn Kaldun, Vol. I, pp. 223-256.
(30) **Ibid.**, Vol. II, p. 237.
(31) **Ibid.**, Vol. I, p. 250.

> always the same, or very nearly the same, has no occasion to exert his understanding, or to exercise his invention in finding out expedients for removing difficulties which never occur. He naturally loses, therefore, the habit of such exertion and generally becomes as stupid and ignorant as it is possible for a human creature to become [23].

Although Adam Smith visualized that the worker becomes stupid and ignorant as a reslut of further division of labor, there is no reason to believe that this was inconsistent or incompatible with the possibilities for contnuing technical progress and invention [24].

The division of labor is an important concept in both the writings of Ibn Khal dun and Adam Smith, but Smith discussed this concept more clearly and broadly.

## Stages of Economic Progress :

The division of labor leads us to the distinction between the primitive and civilized society and the needs of the people in these societies.

For as Mahdi stated :

> Ibn Khaldun proves the necessity of human society or culture through the enquiry into its origin and an attempt to reconstruct the stages through which man passed before the rise of the culture [25].

Ibn Khaldun proceeded to distinguish between the primitive society and civilized society, and consequently he distinguished between the primitive culture and civilized culture. He did not distinguish between the culture and the society. Ibn Khaldun defined primitive culture in terms of its economic way of life [26].

---

(23) Smith, p. 734.
(24) Rosenberg, p. 134.
(25) Mahdi, p. 187.
(26) **Ibid.**, p. 194.

of Mandeville [19]. He did not tell us how he used the division of labor and he did not use the phrase " the division of labor ' directly, but it is the same thing as spoken of by Smith. The difference between the two is that Smith used the concept of division of labor more clearly and he gave good examples to prove the usefulness of the division of labor. The division of labor as Adam Smith stated it helps the worker to :

1. Increase his dexterity by concentration on fewer processes.
2. Specialization of labor brings a saving of time in changing from one process to another.
3. The division of labor encourages inventions and mechanization.

Adam Smith emphasized that the division of labor comes from the propensity to exchange which in turn is linked to self-interest [20]. It comes from his philosophy that division of labor is linked through the propensity to exchange with self-love. The division of labor, which is linked with self-love, is the only factor of econmic progress [21]. The increase in the division of labor means increase in inventon, and as Rosenberg stated it :

> It does this, first of all, by sharpening the attention of the workers and focusing it more forcefully than before upon a narrow range of processes. By narrowing down the range of the processes the worker is enabled to lavish greater care as well as curiosity upon his work [22].

Adam Smith, in Book Five of *Wealth of Nations*, stated that the division of labor makes the worker stupid and ignorant. Therefore, he recognized that there are some dis-advantages in the division of labor.

> The man whose work and whole life is spent in performing a few simple operations, of which the effects too, are perhaps

(19) Mandeville in footnotes of Adam Smith's **The Wealth of Nations,** p. 3.
(20) E. G. West, "Adam Smith's Views on the Division of Labor," **Economica,** February 1964, p. 24.
(21) Schumpater, **History of Economic Analysis, New York :** Oxford Press, 1954, p. 187.
(20) Nathan Rosenberg, "Adam Smith on the Division of Labor : Two Views or One ? ", **Economica,** May 1965, p. 128.

labor through his philosophy. Since the individual cannot live alone, he has to co-operate with others to obtain his necessities. He did not use the phrase "division of labor" exactly but the meaning of his words is the division of labor as stated by Adam Smith.

Let us quote Ibn Khaldun's words :

> All human beings must co-operate to that end of their civilization. But what is obtained through co-operation of a group of human beings satisfies the need of a number many times greater than themselves. For instance, no one, by himself, can obtain the share of the wheat he needs for food. But when six or ten persons, including carpenter to make the tools, and others who are in charge of the oxen, the plowing of the soil, the harvesting of the ripe for food. But when six or ten persons, including a smith and grain, and all the other agricultural activities undertaken to obtain their food and work toward that purpose either separately or collectively and thus obtain through their labor a certain amount of food, that amount will be food for a number of people many times their own. The combined labor produces more than the needs and necessities of the workers. If the labor of the inhabitants of a town or city is distributed in accordance with necessities and needs of those inhabitants, a minimum of that labor will suffice.[17]

He saw that in order for men to satisfy their needs, they have to come together, to specialize and produce the tools, perform the many tasks required for acquisition or production of food. Therefore, through the division of labor, they can satisfy needs which no individual can satisfy by himself [18]. All the additional labor serves luxury and wealth, in contrast to the original labor that served the necessities of life. This is the division of labor in the vew of Ibn Khaldun. It seems that his words about the division of labor are simlar to those

(17) Khaldun, pp. 271-273.
(18) Mahdi, p. 188.

> Labour was the first price, the original purchase money that was paid for all things. It was not by gold or silver. but by labour, that all the wealth of the world was originally purchased ; and its value, to those who possess it, and who want to exchange it for some new productions, is precisely equal to the quantity of labour which it can enable them to purchase or command.[51]

In Chapter Four, Smith said that only in the earlist stages of society were commodities exchanged on the basis of the labor they had cost to produce. Therefore, in the rude state the quantity of labor is originally the only rule of value because labor would get all the national income and all the goods will be priced proportional to their labor only . But Adam Smith still thinks that labor is the only measure of value.

We can conclude that Ibn Khaldun and Smith think differently about labor and value. Ibn Khaldun realized that labor is a source of value and the money is the measure of value, while Smith stated that the labor is the only measure of value or the real price of the commodities and money is the nominal price.

## The Division of Labor :

In this part of the paper we will discuss the division of labor as stated by Ibn Khaldun and Adam Smith. Although Ibn Khaldun recognized the effects of the division of labor, he did not state these directly. He stated it through co-operation. It seems to me that the division of labor as it is stated through co-operation reflects the philosophy of Ibn Khaldun. Ibn Khaldun in his philosophy tries to show that man's physical needs lead him necessarily to associate with others, and this will lead to the betterment of man. [16]

We can go further in order to know how he states the division of

(15) **Ibid.**, pp. 30-31.
(16) Mishan Mahdi, **Ibn Khaldun's Philosophy of History**, Chicago : University of Chicago Press, 1957, p. 187.

We noticed that Ibn Khaldun has realized the importance of human labor and considered it a source of value. What Ibn Khaldun discussed was the empirical labor theory of value.

Adam Smith said that labor is the measure of value. It seems to me that the theory of labor as a measure of value in Smith's view comes from his philosophy that the division of labor arisees from a propensity in human nature to exchange. Let us quote some of Adam Smith's discussion regarding the labor theory of value.

According to Smith :

> The value of any commodity, therefore, to the person who possesses it, and who means not to use or consume it himself, but to exchange it for other commodities, is equal to the quantity of labor which it enables him to purchase or command. Labor, therefore, is the real measure of exchangeable value of all commodities.[12]

From this we can see that Adam Smith talked about labor theory of value while Ibn Khaldun talked about the labor as a source of value.

In fact Ibn Khaldun did not state that labor is the measure of value, but he stated that money is the measure of value. "God created the two precious metals, gold and silver, to serve as the measure of value of all commodities."[13]

Smith stated that the real price of everything is the human labor. "What is bought with money or with goods is purchased by labour," Smith said, "as much as we acquire by the toil of our own body."[14]

It is clear from these quotations that Adam Smith is different from Ibn Khaldun. Ibn Khaldun, as we said above, stressed the labor as a *source* of value while Adam Smith looked at it as *the measure* of value.

Smith said directly that labor was the ultimate standard of value :

(12) Adam Smith, **Wealth of Nations,** New York : Modern Library, 1937, p. 22.
(13) Issawi, p. 77.
(14) Smith, p. 30.

Therefore, one an individual possesses any thing, no other person may appropriate it, unless he gives an equal value of exchange for it. This profit or gain the individual has obtained comes from labor. There fore Ibn Khaldun put human labor as a source of value. He said, « Without [ human labor ], no gain will be obtained, and there will be no useful [ result ].»[7] Gain, therefore, can only come about by effort and labor. He gave the crafts as an example. The income which a man derives from the crafts is the value of his labor. In some crafts, the cost of the raw materials must be taken into account, for example the wood ( in carpentry ) and the yarn ( in weaving ) ; nevertheless. the value of the labor is greater because labor plays in these crafts the dominant part.[8]

Ibn Khaldun proceeds to discuss his theory of labor as a source of value in occupations other than crafts. In those occupations other than crafts the value of labor must be added to the produce because without labor there would have been no produce.[9]

It is clear that according to Ibn Khaldun labor is a source of value. He stated the importance of labor in the following quotation :

> Cities with few inhabitants can be observed to offer little sustenance and profit, or none whatever, because little human labor is available. Likewise, in cities with a larger supply of labor the inhabitants enjoy more favorable conditions and have more luxuries.[10]

From all this we can say that Ibn Khaldun had realized the importance of human labor and considered it as a source value.

Issawi said of Ibn Khaldun's thoughts : « It is clear, then, that all or most incomes and profits represent the value of human labor.»[11]

(7) **Ibid.**, p. 313.
(8) **Ibid.**
(9) **Ibid.**
(10) **Ibid.**, p. 314.
(11) Issawi, p. 72.

Adam Smith's economic ideas are in a moral philosophy.

I will try to discuss these ideas of Ibn Khaldun, who preceded Adam Smith, and compare the two thinkers. I will discuss the labor theory of value, the division of labor, and the stages of economic progress.

## Labor Theory of Value :

In this part I will discuss Ibn Khaldun's ideas about labor and value. According to Ibn Khaldun, labor is a source of value. His ideas about this subject are mixed with those of eithics of labor. Let us quote from Charles Issawi in his book *An Arab Philosophy of History* :

> Even his theory of value is not devoid of interest. He understands, though not very clearly, the influence of supply and demand factors on prices, including wages : he states that the value of a commodity is mainly derived from the labor embodied in it, he realizes that prices are interdependent, so that a rise or a fall in the price of one commodity tends to communicate itself to others.[5]

According to Ibn Khaldun labor is essential to every man because everyone wants to feed himself and so he will labor in order to provide himself with the necessities. It seems that he talks about the ethics of labor but indirectly he talks about the labor as a source of value. Ibn Khaldun stated :

> Every man tries to get things, in this all men are alike. Thus whatever is obtained by one is denied by the other, unless he gives something in exchange [ for it ]. When [ man ] has control of himself and is beyond the stage of [ his original ] weakness, he strives to make a profit, so that he may spend what God gives him to obtain his needs and necessities through barter.

(5) Issawi, p. 16.
(6) Ibn Khadun, **The Mugoddimah,** translated by Franz Rosenthal, Vol. II, New York : Bullingen Foundation, 1958, p. 311.

# THE RELATIONSHIP BETWEEN IBN KHALDUN AND ADAM SMITH (*)

*Abulkasem Toboli (**)*

## Introduction :

Economics is a modern science. Before 1776 most of the economic ideas were mixed with either philosophy or politics. A good example is the work of Ibn Khaldun. His economic ideas were mixed with either ethics or politics. As an example, when he discussed the empirical labor theory of value, he mixed it with the ethics of labor. Charles Issawi remarked that « Ibn Khaldun's remarks on economic theeory deserve attention. »[1]

In this paper I will discuss some of Khaldun's ideas compared with those of Adam Smith, who is called the father of political economy.[2] There is much economic literature before the time of Smith, but where it was not utopian or statistical, it was partial and usually little more than a party pamphlet for or against a particular economic policy. [3]

Ibn Khaldun's economic ideas came from his philosophy of history. He studies the nature and development of society, with a view to providing the historian with a criterion by which he can judge recorded events and cdanges.[4]

---

(*) I would like to thank Dr. W. Campbell of Louisiana State University for his helpful comments. Any error in this paper is of my responsibility.

(**) Demonstrator in the Dept. of Economics Faculty of Econ. & Comm.

(1) Charles Issawi, **An Arab Philosophy of History,** London: John Murray, 1950, p.15.
(2) C. R. Fay, **Great Britain from Adam Smith to present Day,** London : Longman's, 1950, p. 5.
(3) **Ibid.**
(4) Issawi, p. 7.

Volume VII 1971 Number II

# TABLE OF CONTENTS

## 1. Articles :

Page

The Realationship between Ibn Khaldun and Adam Smith . 1

*Abulkasem Toboli*

## 2. Abstracts :

Monetary policy and its application in the Libyan Arab Republic . . . . . 17

*Dr. A. M. El-Beih*

[redacted]

[redacted]

[redacted]

# DIRASSAT

## THE LIBYAN ECONOMIC AND BUSINESS REVIEW

Vol. VII No. 2 1971

publication of the Center of Economic and Business Research, Faculty of Economics & Commerce University of Libya - Benghazy